سلمان العودة

مع الأئمة



الإسلام اليوم

مع الأئمة

(الجوامع والفروق والسير)

سلمان العودة



مع الأئمة

سلمان العودة

ⓒ مؤسسة الإسلام اليوم للنشر، ١٤٣٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العودة، سلمان بن فهد
مع الأئمة: الجوامع والفروق والسير./ سلمان بن فهد العودة- الرياض، ١٤٣٣هـ
١٩٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠- ٣- ٩٠٢٦٧ - ٦٠٣- ٩٧٨
١- الإسلام- تراجم ٢- الأئمة الأربعة أ. العنوان
ديوي ٩٢٢,٥٨ ١٥٤/ ١٤٣٣
رقم الإيداع: ١٥٤/ ١٤٣٣
ردمك: ٠- ٣- ٩٠٢٦٧ - ٦٠٣- ٩٧٨

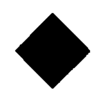
الإسلام اليوم
للنشر والإنتاج
المملكة العربية السعودية
ص.ب: ٢٨٥٧٧ - الرمز: ١١٤٤٧
info@islamtoday.net
www.islamtoday.net
إصدارات الإسلام اليوم
الطبعة الأولى - ربيع الثاني ١٤٣٣هـ

د. سلمان بن فهد العودة:
@salman_alodah
/SalmanAlodah
salman@islamtoday.net
www.islamtoday.net/salman
www.youtube.com/drsalmantv

الرياض:
هاتف: ٠١٢٠٨١٩٢٠
فاكس: ٠١٢٠٨١٩٠٢

بريدة:
هاتف: ٠٦٣٨٢٦٤٦٦
فاكس: ٠٦٣٨٣٠٠٥٣


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدِّمة

عشتُ كثيرًا مع سير العلماء والـمُصلحين، وخاصة أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة في العالم الإسلامي، ووجدتُ سيرهم مدارس في التربية والسلوك والأخلاق؛ كما هي مدارس في المعرفة والتعليم، بل هي تؤسِّس لانطلاقات جديدة حضارية في البيئات التي تُهيمن عليها؛ متى أحسن الناسُ قراءتها وفهمها.

ومن هذا المنطلق كتبتُ ورقات في سيرة كل إمام منهم، حاولتُ أن تكون جامعة بين المتعة والفائدة والتوثيق، ثم أعدتُ النظر فيها لاستخراج الجوامع والفروق، التي تؤكِّد على وِحدة المنطلقات والأصول في هذه المدارس، وتنوُّع الاجتهادات والآراء، تحقيقًا لمعنى الرحمة والسَّعة، ومراعاة اختلاف البيئة والظرف التاريخي فيما أذن الله تعالى أن يختلف الناسُ فيه، حيث تسعهم شريعة ربهم في بَحْبُوحَتها وامتدادها، حين يضيق بهم المذهب الخاص، الذي يتَّكئ على الشريعة، ولكنه لا يدَّعي الإحاطة بها والتعبير التام عنها.

هذه الورقات تحاول تأييد الاتِّباع المشروع لهؤلاء الأئمة، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، وتُثني عليهم الخيرَ كما هم أهله، وتقطع الطريق على مَن ينتقصهم أو يحطُّ من قدرهم، وتحاول أن تنأى عن مسلك التعصُّب لواحد

منهم، أو لهم على غيرهم، أو توهُّم العصمة لأقوالهم، أو تحويل الانتماء للمذهب إلى سبب للكراهية والبغضاء والتنابُز، كما وقع في بعض مراحل التاريخ، ولا يزال طرف منه قائمًا إلى اليوم، وربما يتكرَّر كلما توجَّه الناس إلى التديُّن والبحث عن المعرفة الشرعية؛ مما يستدعي حديثًا مستفيضًا عنه، وتحذيرًا دائمًا من مغبَّته.

هذه الأوراق هي عرفان بحق هؤلاء الأعلام، وأداء لبعض الواجب تجاههم، وتأوُّل لقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

هي إعلان بالمحبة وثناء ودعاء وترحُّم وتأسٍّ.

أسأل الله تعالى أن يتقبَّلها، وأن يمنحها القَبول لدى الصالحين من عباده، وهو يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

سلمان العودة

@salman_alodah

/SalmanAlodah

كيب تاون

صبيحة الجمعة

٢٠/ ٤/ ١٤٣٢هـ



جوامع الأئمة

١- مرحلة فاصلة:

كان وجود الأئمة الأربعة مرحلة فاصلة، تمثَّلت فيها قيمتان عظيمتان:

الأولى: الحفاظ على الهُوِيَّة، وترسيخ الالتزام بالإسلام عقيدة وعبادة وسلوكًا ونظام حياة؛ فهو سرُّ تميُّز الأمة واستقلالها وقوتها، وروح عظمتها، ومصدر تعليمها، وأُسُّ ثقافتها، وترسيم المذاهب الأربعة كان إعلانًا لانطلاقة جديدة تتطلَّب تكريس الاتِّباع، وتجديد الولاء، وتقرير المنهج.

نعم، لم يكن ثَمَّ ترسيم بالمعنى الحرفي، كان السياق التاريخي يحدِّد بصفة تدريجية مكانة هؤلاء الأئمة، ليس في شخوصهم فحسب، بل في نظام الفهم والفقه والاستنباط، وأسلوب استخراج الحلول من الشريعة وموادها ونصوصها.

الثانية: الانفتاح على المتغيِّرات الطارئة، التي هي سنة الله في الحياة، فهي نهر جار يتدفَّق لا يعرف التوقف، على أن وَتِيرة التغيير تتسارع بسبب اتساع الأمة ودخول شعوب بأكملها في الإسلام، ومن الطبيعي حدوث مشكلات من جراء ذلك، وبسبب الاحتكاك والتفاعل الحضاري والتلاقح الثقافي بين المسلمين والأمم الأخرى.

كانوا قريبين من عصر النبوة والتنـزيل والصحبة، وهم في الوقت ذاته شكَّلوا المرحلة الوسطية إلى عصور الانفتاح والتوسع السياسي والعمراني والحضاري.

٢- إجماع عابر للقرون:

وليس من قبيل المصادفة أن تجمع الأمة كلها عليهم، وكأننا أمام تصويت حقيقي لمليار ونصف مليار يعيشون اليوم على ظهر الأرض من المسلمين، ولأرقام يعلمها الله من الأجيال التي خلت عبر هذه القرون المتطاولة، كلهم يُعلنون اتِّباعهم لهؤلاء الأئمة، ويمنحونهم الثقة، ويسندون إليهم «المرجعية» العقدية والفقهية، في استفتاء رائع تام المصداقية.

صحيح أن لكل إمام أَتْباعًا يختصُّون به، ولكن بالنظر إلى الأصول العامة للإيمان، والأصول العامة لقواعد الاستنباط، فهي محل اتفاق بين الأئمة في الجملة، وهذا يعني أن الأمة اتَّبعت كل هؤلاء الأربعة إجمالًا، وإن كانت تفرَّقت بينهم في التفصيل والعمل الفقهي.

فضلًا عن أن اتفاقهم حتى في الفقهيات هو أكثر من اختلافهم، وإن كان الاختلاف في الفروع ليس مما يُنكر أو يُضيَّق فيه، بل هو من السَّعة.

٣- الفروع والأصول:

وكما أن اتفاقهم في الأصول هو من الجوامع الكلية التي تواردوا عليها؛ فإن اختلافهم في بعض الفروع هو من الجوامع والفروق في آنٍ.

فهو من الجوامع؛ بمقتضى دلالته على أنهم إذا اختلفوا فقد أشرعوا لـمَن وراءهم سبيل الاختلاف، واقتضى فعلهم أن المسألة خلافية، وأن الأقوال التي دارت مذاهبهم عليها هي أقوال معتبرة، وليست من قبيل زلَّات العلماء، ولا من الشذوذ الفقهي؛ لأنها بُنيت على نصوص أو على قواعد صحيحة.

ونحن وإن كنا نميل إلى أن المصيب في ذات الأمر واحد، والبقية مجتهدون لهم أجر الاجتهاد، إِلَّا أننا ننظر إلى المسألة من زاوية أن الاختلاف ذاته في الحكم وزاوية النظر وطريقة الاستدلال بين هذه المدارس العريقة، هو مؤشر مهم على أن الخلاف فيها سائغ، فكأنهم اتفقوا على الاختلاف فيها، ولهذا اختلفوا، ولم يُنكر بعضهم على بعض،

ومن هنا كانت **هذه المسألة من الفروق**، بحكم اختلاف الرأي فيها، واختلاف بعض زوايا النظر والتأصيل الفقهي بينهم.

من هذا الباب نهى الإمام مالك رحمه الله أبا جعفرٍ المنصور عن اعتماد مذهبه وتعميمه في الأمصار، حيث قال: «لا تفعل هذا؛ فإن الناسَ قد سبقت إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخذ كلُّ قوم بما سبق إليهم وعملوا به، ودَانُوا به من اختلاف الناس أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرَهم، وإن ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فَدَعِ الناسَ وما هم عليه، وما اختار كلُّ أهل بلد منهم لأنفسهم»[(١)].

وكان يحيى بن سعيد الأنصاري يقول: «أهلُ العلم أهلُ توسعة، وما برح الـمُفتون يختلفونَ، فيحلِّل هذا ويحرِّم هذا، فلا يعيبُ هذا على هذا، ولا هذا على هذا»[(٢)].

اختلافهم سبقه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، فكان اختلافهم رحمة واسعة، كما كان إجماعهم حجة قاطعة، على ما يقوله ابن قدامة[(٣)].

وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول: «ما يسرُّني لو أن أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا؛ لأنه لو لم يختلفوا لم تكن رخصة»[(٤)].

وقد جاء إسحاقُ بن بُهلولٍ الأَنباري بكتاب إلى الإمام أحمد، وقال: جمعتُ فيه الخلاف، وسميتُه «كتاب الاختلاف». فقال: لا تسمِّه: كتاب الاختلاف، سمِّه: «كتاب السَّعة»[(٥)].

وكان طلحة بن مُصرِّف إذا ذُكر عنده الاختلاف قال: «لا تقولوا: الاختلاف. ولكن قولوا: السَّعة»[(٦)].

إن هذه العقلية المتفتِّحة على الاختلاف، أبعد ما تكون عن الأُحادية أو الضيق أو

---

(١) سيأتي في ترجمة الإمام مالك.

(٢) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٠٥)، و«المقاصد الحسنة» (ص٧٠)، و«كشف الخفاء» (١/ ٧٥).

(٣) ينظر: «لمعة الاعتقاد» (ص ٤٢).

(٤) ينظر: «الإبانة الكبرى» (٧٠٣)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٦)، و«فيض القدير» (١/ ٢٠٩).

(٥) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٥٩)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٢٤٨).

(٦) ينظر: «الإبانة الكبرى» (٢/ ٥٦٦)، و«بستان العارفين» لأبي الليث السمرقندي (ص٣٠٨)، و«حلية الأولياء» (٥/ ١٩)، و«المسودة في أصول الفقه» (ص٤٥٠)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٣٧).

القطع بها لديها، مما هو محل احتمال وليس من باب القطعيات، ومثل هذا هو الذي يسع الناس، ولا يفتنهم في دينهم، أو يضيِّق عليهم في دنياهم.

الطريفُ أن التاريخ الإسلامي شهد ميلاد ما يمكن تسميته بـ: «الأحزاب الفقهية»، وهي تعالج نصوصًا ومسائل تعبديَّة، وتكرِّس الاختلاف، بما لم يكن موجودًا في العصر الأول؛ لأن الخلفاء الراشدين كانوا حكَّامًا وعلماء في الوقت ذاته، فورث الأئمةُ، منصب العلم والفقه، وكان وجود الأربعة ومَن وراءهم تقسيمًا مبكِّرًا للخريطة الإسلامية الواسعة، بينما لم يشهد الجانب السياسي أي منافس مستقل للسلطة الزمنية القائمة على شكل أحزاب أو تيارات تحفظ التوازن، وتشكِّل رقابة على الأداء السياسي!

الاستجابة للمتغيِّرات:

ولئن كان هؤلاء الأئمة ظهروا في عصر استثنائي، فإننا نعيش اليوم عصرًا استثنائيًّا في متغيراته ومستجداته وكشوفه وبلواه؛ مما يؤكِّد ضرورة وجود علماء مجتهدين كهؤلاء الأئمة، يُجيبون على أسئلة العصر، ويحلُّون مشكلاته، ويقدِّمون الصياغات الشرعية الصحيحة المنضبطة للشريعة والملائمة للواقع والحال والعقلية المعاصرة.

وهذه الأمنية ليست شيئًا من الخيال، ولا ضربًا من المحال؛ فالأمة أمة مرحومة، كما في حديث أحمد، والترمذي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم «**مثلُ أمتي مثلُ المطر، لا يُدرى أولُه خيرٌ أم آخرُهُ**»[1].

وقد تيسَّرت أسباب العلم، وطُبعت موسوعاته، وقامت مدارسه، وسهل التواصل بين الناس في المشرق والمغرب، واتَّسع نطاق الحريات العلمية والعملية؛ فغدا من الميسور اختيار المؤهَّلين بالفطنة الذكية والاستعداد الفطري، وتوجيههم لدراسة شرعية عميقة، تمنحهم رسوخًا وفهمًا، وتعزَّز بدراسات عصرية واقعية، تلقِّح أفكارهم، وتمنحهم المواكبة، والقدرة على التحديث وفهم المستجدات، واستيعاب المتغيرات.

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢١٣٥)، وأحمد (١٢٣٢٧، ١٢٤٦١)، والترمذي (٢٨٦٩).
وأخرجه الطيالسي (٦٨٢)، وأحمد (١٨٨٨١)، وابن حبان (٧٢٢٦) من حديث عمار رضي الله عنه. وينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠١-٥٠٢)، و«تحقيق منيف الرتبة لـمَن ثبت له شريف الصحبة» للعلائي (ص٨٤-٩٠)، و«المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة (١٢).

وبذا تتحوَّل القيادة العلمية والفقهية من كونها مصادفة غير مرتَّبة، إلى أن تكون اختيارًا مدروسًا لكفاءات علمية وأخلاقية رَزِينة وواعية وقادرة على استيعاب الناس، تجمع بين الانضباط المرجعي الأصيل، وبين الانفتاح المعرفي المتجدِّد، وتعرف أين تشدِّد وأين تلين، وتعرف أين تجزم وأين تتردَّد، متى تقول ومتى تسكت..

إنها ضرورة استراتيجية عظمى، يتحمل عبئها كل قادر، أكان من أصحاب القرار، أم من أهل العلم، أم من قيادات الدعوة، أم من رجال المال والأعمال، **ومَن لم يكن لهم عظماء، فليصنعوا عظماءهم!**

وليس يجدر بمُصْلِحي اليوم أن يتوقَّفوا عند الاجتهاد الذي حاوله السابقون، بل أن يأخذوا منهم المنهج الصائب الذي يُبنى عليه الاجتهاد، وإِلَّا فلكل عصر مشكلاته وتحدياته وظروفه، ولكل وقت إمكانياته العلمية والسياسية والاقتصادية، وربما تمنَّى الأئمة السابقون شيئًا ولم يُكتب لهم بحكم الظرف، وصار اليوم ممكنًا ومتاحًا مع الانفجار المعرفي والمتغيِّر العالمي والحدث السياسي.

ويتعيَّن تجنُّب الاستفراد في معالجة النوازل العلمية أو السياسية أو الاجتماعية، التي يحتاجها خلقٌ كثيرٌ من الناس، ويَلْتَبِسُ أمرُها ويتداخل شأنها، والعصر عصر تواصل وحوار وتبادل.

والمجامع العلمية والفقهية يمكن أن يترقَّى أداؤها ويتطوَّر لتقديم الرأي الناضج المدروس المبني على المعرفة بالنازلة والمعرفة بالشريعة، بعيدًا عن هيمنة مذهب خاص، أو سلطة سياسية، أو تيار فكري، وذلك ممكن، والظروف المتغيِّرة تعين عليه، خاصة مع الانفجار المعرفي الواسع، والتداخل بين المعارف بأكثر مما كان يُظَن، وضعف الآلة العلمية لكثير من الباحثين، والشأن في تحقيق الاستقلال الذاتي ماديًّا ومعنويًّا، والإنفاق على البحث العلمي الشرعي بواسطة الأوقاف والهبات وغيرها، وفي الروح المستوعِبة الواسعة التي لا تتعصَّب لأحد، ولا تتعصَّب ضد أحد، وكما يقال: **أحلام اليوم حقائق الغد!**

٤- إمامة وجدارة:

قد كان هؤلاء الأَفْذاذ حائزين على منصب الولاية والإمامة بجدارة، وهو منصب ربَّاني لا يُمنح إلَّا لـمَن يستحقه، لم يكن شهادة فحسب، ولا معرفة علمية مجرَّدة، كان عِلْمًا وعملًا وإيمانًا، كما في الآية الكريمة: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤].

لذا كان سُفيان بن عُيينةَ يقول: «أخذوا برأس الأمر، فجعلهم رُؤوسًا»[١].

قال ابن القيم: سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «بالصبر واليقين تُنالُ الإمامةُ في الدين». ثم تلا قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤][٢].

أتوقَّف أمام الصف الطويل من القامات الكبيرة والأسماء اللامعة، من فقهاء وعلماء ومحدِّثين ومفسِّرين وعُبَّاد ورُواة ومُصَنِّفين، ممن ازدحمت بأسمائهم الكتب والدواوين، وخلَّد التاريخ ذكرهم المجيد، وكيف استوى هؤلاء الأربعة على قَصَبِ السَّبْق دون عناء، ولا إرادة منهم لهذه المنزلة، فلم يكونوا متطلِّعين أو متشوِّفين إليها.

وثَمَّ فقهاء عظام، كفقهاء المدينة السبعة[٣]، والأَوْزاعي والثَّوري وأبي ثَوْر واللَّيْث ابن سعد، وفقهاء الظاهرية، فضلًا عن المذاهب الإسلامية الأخرى، والتي تتشابه من حيث الفروع الفقهية مع فقه الأربعة، إلَّا أن أيًّا منها لم يحظ بالاهتمام ذاته الذي حَظِيت به هذه المدارس، إضافة إلى مدرسة جعفر الصَّادق، والتي غلب عليها مع الوقت التميُّز العَقَدي، فلم تعد تُعرف كمدرسة فقهية مستقلَّة إلَّا بهذا الاعتبار.

ولقد توافر لكلِّ مذهب من الشُرَّاح والمدونين والعلماء المنتسبين ممن هم بأعلى المقامات، فكلُّ مذهب هو مدرسة عريقة ممتدة يتعاقب على دخولها وزعامتها والتدريس فيها الجمُّ الغَفِير من الأَفْذاذ، ويتخرَّج منها الأذكياء الـحُذَّاق، وتتزاحم رفوفها بالكتب

(١) ينظر: «عدة الصابرين» (ص ١٠٩)، و«إعلام الموقعين» (٥/ ٥٧٣)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ٣٧٢).
(٢) ينظر: «مدارج السالكين» (٢/ ١٥٣).
(٣) الفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعُبيد الله بن عَبد الله بن عُتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. واختلف في السابع؛ فقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وقيل: أبو بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم.

النادرة والمصنَّفات العظيمة، وقد أقام الله لهذه المذاهب مَن يضبطها ويحرِّر قواعدها، حتى حُفظت بأصولها وفصولها، وتم لها من التَّقْعِيد والإلحاق والتفريع والتدوين والضبط، مما جعل معظم الفروع الفقهية تنتسب إليها وتدور عليها.

ففي المذهب الحنفي ما يسمَّى بـ: «مسائل الأصول»، وتسمَّى أيضًا: «ظاهر الرواية»، وهي: «المبسوط»، و«الزِّيادات»، و«الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«السِّيَر الكبير»، و«السِّيَر الصغير»، وكلها لمحمد بن الحسن الشَّيباني.

وإنما سمِّيت: بـ«ظاهر الرواية»؛ لأنها رُويت عن محمد بروايات الثقات، فهي ثابتة عنه، إما متواترة أو مشهورة.

ومن المختصرات: «مختصر الطَّحاوي»، و«مختصر القُدُورِي»، و«كنز الدَّقائق» للنَّسَفي.

ومن الشروح: «فتح القدير شرح الهداية» للكمال ابن الهُمام، و«البناية شرح الهداية» للعَيْني، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدَّقائق» للزَّيْلعي، و«البحر الرَّائق شرح كنز الدَّقائق» لابن نُجيم، و«حاشية ابن عابدين شرح الدُّر المُختار».

ومن الفتاوى والوَاقِعات: «فتاوى قاضيخَان»[1].

ومن أهم كتب المذهب المالكي: ما كتبه الإمام بنفسه، وهو «الموطأ».

ومنها ما جُمعت فيه أقوال الإمام مالك؛ نحو: أسمِعَة الأصحاب، كعبد الرحمن بن القاسم، وأَشْهب، وعبد الله بن وهب، وغيرهم، و«المدونة» لسُحنون.

ومن المتون: «الرسالة» لابن أبي زيد القَيْرَواني، و«الشرح الصغير» للدَّردِير، و«متن خَليل».

ومن الشروح: «الفواكه الدَّواني» للنَّفْراوي المالكي، و«تَنوير المقالة» للتَّتَائي، و«الشرح الكبير» لابن عَرَفة الدُّسوقي، و«شرح الخُرَشي لمتن خَليل»، و«بُلغَة السالك لأقرب المسالك» للصَّاوي المالكي.

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٦٠)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٤٢-٤٦)، و«تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٣٥٤-٣٦٥)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٦٠)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٩١).

وكذا كتب الفقه المقارن، نحو: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رُشد الحفيد[1].

ومن أهم كتب الشافعية: ما كتبه الإمام الشافعي: «الأم»، و«الرسالة».

ومن المختصرات: «مختصر الـمُزني».

ومن المتون: «المهذَّب» للشِّيرازي، و«الوَجيز في الفقه» لأبي حامد الغَزَالي، و«منهاج الطَّالبين» للنَّووي، و«منهج الطُّلاب» لزكريا الأنصاري، وهو مختصر «منهاج الطالبين».

ومن الشروح: «المجموع شرح المهذَّب» للنووي، وأكمله السُّبكي ثم الـمُطيعي، و«العزيز شرح الوَجيز» للرَّافعي، و«مُغني المحتاج في ألفاظ المنهاج» للخطيب الشِّرْبيني، و«نهاية المحتاج شرح المنهاج» للرَّملي، و«حاشية الجَمَل شرح منهج الطُّلاب».

وهناك كتب في تحقيق المذهب، منها: «الحاوي الكبير» للمَاوَردي، و«البيان في الفقه الشافعي» للعِمراني[2].

أما أهم كتب الحنابلة، فمنها ما جمع مسائل الإمام أحمد وفتاواه وإجاباته، نحو: «الجامع» للخلَّال، وروايات أبنائه وتلاميذه عنه.

ومن المتون: «مختصر الخِرقي»، و«الـمُقنع» و«عُمدة الفقه» لابن قدامة، و«الإقناع» للحَجَّاوي، و«الرَّوض الـمُرْبع» للبُهُوتي.

ومن الشروح: «المغني» لابن قُدامة، وهو شرح «مختصر الخِرَقي»، وكذا «شرح الزَّركشي»، و«الشرح الكبير على متن الـمُقنع» لعبد الرحمن ابن قدامة، و«العُدة شرح العُمدة» لبهاء الدين المقدسي، و«كشَّاف القِناع شرح الإقناع» للبُهُوتي، و«حاشية الرَّوض الـمُرْبع» لعبد الرحمن بن قاسم.

ومن كتب المحقِّقين: «الفروع» لابن مُفلح، و«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمَرْداوي[3].

---

(١) ينظر: «تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤٠٣)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٢)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص١٤١).

(٢) ينظر: «تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤٤٨)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٢٣)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٤).

(٣) ينظر: «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» (٢/ ٦٠٦)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٧)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص١٩٢).

كما أن التاريخ الطويل لهذه المذاهب، جعل المؤرِّخين لها يقسِّمون تاريخها إلى أَطْوار وأَدْوار؛ ليسهل رصده وفهمه، وربما اختصَّ كل طور ودور منها باصطلاحات خاصة، تُتداول في كتبهم[1].

٥- ابتلاءات:

كما كان العلم والفقه معنًى مشتركًا بين الأئمة الأربعة، فقد اشتركوا أيضًا في المحنة والابتلاء.

لقد امتُحِنوا من قِبل السلطان والأَقْران والعامة، فصبروا؛ فقد عُرض الشافعي على السيف، وسُجن أحمد في الفتنة المشهورة، وجُلد مالك في طلاق الـمُكْرَه، واتُّهِم أبو حنيفة وضُرب على القضاء، دخلوا كلهم في المحنة، وخرجوا منها ذهبًا خالصًا غير مَشُوب، وكان عاجل بشراهم القَبول الذي شربه الناس مع الماء وتنفَّسوه مع الهواء: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجمعة: ٤].

ولم يقتصر الأذى على سلطة تحاذر شعبيتهم، بل من جهلة وعوام وأَغْرار، ربما شتموا وآذوا وتجرؤوا أو اتَّهموا، كما في تفصيل سيرة كل واحد منهم من غرائب القصص التي تقع من آحادٍ لا يبالون بمكانة الأئمة ولا بالتفاف الناس حولهم وحبهم لهم، وذلك لا يقع إِلَّا من جاهل، تدل مقالته على ثقل الطبع وخشونة الأخلاق وجفاف اللغة، أو من حاسد، يغيظه ما يرى من فضل الله على عباده[2].

تفوَّقوا في هذه المحن، وتمكَّنوا، فقد قيل للشافعي: أيهما أفضل للرجل، أن يمكَّن أو يُبتلى؟ فقال: «لا يمكَّن حتى يُبتلَى»[3].

فلم ينتقموا ولم يتظلَّموا، بل تجاوزوا القضية ونسوها كأن لم تقع.

---

(١) ينظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص٤٠٥)، وما بعدها، و«تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٣٦٢، ٤٠٣، ٤٤٥، ٥٠٠)، و«مصطلحات المذاهب الفقهية» لمريم الظفيري (ص٨٧، ١٣١، ٢٠٥، ٢٤٨)، و«اصطلاحات المذهب عند المالكية» لمحمد إبراهيم علي، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٥٣، ١٣٣، ١٦٨، ٢١٠).

(٢) ينظر تفصيل ذلك في تراجمهم.

(٣) ينظر: «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ١٩٣)، و«الفوائد» لابن القيم (ص ٢٠٨)، و«زاد المعاد» (٣/ ١٣).

وقد يعيبهم مَن هو بمقام العلم والديانة، ولكن يعتريه الضعف البشري، أو يُؤتى من نقص إدراكه لما أدركوا.

وقد سأل أحمدُ بن حنبل مرةً بعضَ الطلبة: من أين أقبلتم؟ قالوا: من مجلس أبي كُريب. وكان أبو كُريب محمد بن العلاء الهمداني ينال من الإمام أحمد وينتقده في مسائل، فقال: اكتبوا عنه؛ فإنه شيخ صالح. فقالوا له: إنه يطعن عليك؟! قال: فأي شيء حيلتي؟! شيخ صالح قد بُلِيَ بي[1].

وهذا إنما يصدر من أصحاب النفوس الكبيرة التي تجرَّدت من حظوظها الذاتية، ولم تتمحور حول مكاسبها الشخصية.

إن إثارة المعارك حول ظلم شخصي لم يكن من طبعهم، فرسالتهم أبعد من ذلك، وقدوتهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم:

«هل أنتِ إِلَّا أصبعٌ دَمِيتِ ... وفي سبيل الله ما لَقِيتِ!»[2].

لم يحوِّلوا المعاناة الشخصية إلى قضية عامة.

٦- ترتيب تاريخي:

عاش الأئمة الأربعة رحمهم الله في زمن متقارب:

فأولهم وأقربهم إلى عهد النبوة: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت:

وهو اليوم وقبل اليوم أكثرهم تابعًا؛ حيث ينتشر المذهب الحنفي في العراق والشام ومصر وما وراء النهر، حتى وصل الهند والصين، وقد تبنَّته الدولة العثمانية كمذهب رسمي، فانتشر في كل البلدان التي بسطت هذه الدولة نفوذها فيها[3].

وقد أدرك أبو حنيفةَ جماعةً من الصحابة، ورأى أنَسَ بن مالك رضي الله عنه، ورَوَى عن جماعة من سادات التابعين، كعطاء بن أبي ربَاح مفتي مكة وتلميذ ابن عباس رضي

---

(١) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٤٦)، ومسلم (١٧٩٦).

(٣) ينظر: «نظرة في تاريخ حدوث المذاهب الأربعة» لأحمد تيمور باشا (ص٨٨).

الله عنهما، ونافع مولى ابن عمر، وعامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبِي الكوفي، وأبي إسحاق السَّبيعي، وحماد بن أبي سليمان الكوفي أحد الأئمة الفقهاء، وكان مختصًّا به، وأبي جعفر الباقر الهاشمي أحد أئمة آل البيت، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم.

وأخذ عنه أمثال عبد الله بن المبارك الإمام المحدِّث العظيم، وسليمان بن مِهْران الأَعْمش، والفُضيل بن عِياض، والقاضي أبي يوسف- وهو أحد شيوخ الإمام أحمد ابن حنبل- ومحمد بن الحسن الشَّيْباني- وهو أحد شيوخ الإمام الشافعي- وأبي عاصم النَّبيل الضحاك بن مَخْلَد- وهو أحد شيوخ الإمام البخاري- وأبي نُعيم الفضل بن دُكين، ووكيع بن الجرَّاح، ويزيد بن هارون، وهؤلاء من شيوخ الإمام أحمد أيضًا[1].

ثانيهم في الترتيب التاريخي: الإمام مالك بن أنس:

وقد رأى عطاء بن أبي رَبَاح لما قدم المدينة، ورَوَى عن جعفر الصادق إمام آل البيت، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن مسلم بن شِهاب الزُّهري، ومحمد بن المنكدر، وعطاء الخُراساني، والأئمة الكبار من فقهاء المدينة.

وأخذ عنه أمثال إبراهيم بن طَهْمان، وأَسَد بن الفُرات، وأَسَد بن موسى، الشَّهير بأَسَد السُّنَّة، وأيوب السِّخْتِياني، وحماد بن سلمة إمام أهل البصرة، وسُفيان الثَّوري، وسفيان بن عُيينة، وعبد الله بن وَهْب المصري إمام أهل مصر، والأَوْزاعي إمام أهل الشام، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وعبد الرَّزَّاق الصنعاني، وابن جُريج المكي، والفُضيل ابن عِياض، والشافعي، وأبي حنيفة، وهو أسنُّ منه.. وخلائق كثيرون[2].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٩)، (١٣/ ٣٢٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٤١٦)، و«الرد على أبي بكر الخطيب» لابن النجار (٢٢/ ٧٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٨-٤٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٣٨٧)، (٦/ ٢٢٧، ٣٩١)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص١٤)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٤٠٩).

(٢) ينظر: «ما رواه الأكابر عن مالك» (١٦)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم (ص٢٣٦)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٤٥٢)، (١٢/ ٤٤٠-٤٤١)، و«الاستذكار» (٥/ ٣٨٦)، و«التمهيد» (١٩/ ٧٤)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٢/ ٨١٢-٨١٣)، و«ترتيب المدارك»، و«مجرد الرواة عن مالك» للرشيد العطار، و«جامع المسانيد» للخوارزمي (١/ ٤٤٠)، (٢/ ١١٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩١-١٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨-٥٤، ١٢٤)، (١٠/ ٢٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٧٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣١)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ١٤٨)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٦١)، و«تدريب الراوي» (١/ ٨١-٨٢)، و«الفانيد في حلاوة الأسانيد» (١٢-١٣).

ثالثهم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي:

وقد أخذ عن سفيان بن عُيينة، ومالك، وعن مفتي مكة مسلم بن خالد الزَّنجي، والفُضيل بن عِياض، وغيرهم.

وأخذ عنه: الـحُميدي، وأحمد، وإسحق بن رَاهُويه، والرَّبيع بن سُليمان، ويونس ابن عبد الأَعْلى، وغيرهم، وقد أفرد الدارقطني كتاب «مَن له رواية عن الشافعي» في جزأين، وصنَّف الكبار في مناقبه قديمًا وحديثًا، كما ذكر الذهبي[1].

آخر الأربعة: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل:

سمع من خلقٍ، كالإمام الشافعي، وسُفيان بن عُيينة، وغُنْدَر، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق الصَّنْعاني، وسَعِيد بن منصور، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وشيوخه يطول ذكرهم، ويشق إحصاء أسمائهم، كما قال الخطيب البغدادي، وعدد شيوخه في «المسند» وحده ثلاثمائة وواحد[2].

وأخذ عنه: الإمام الشافعي، وابن مهدي، وعبد الرزاق، ويزيد بن هارون- وهم من شيوخه- والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وعلي بن المديني، ويحيى بن مَعِين، وبَقِي ابن مَخْلَد من علماء الأندلس، وغيرهم، وقد جمع أبو محمد الخلَّال كتابًا في تسمية الرواة عن الإمام أحمد[3].

هذه المنظومة الفسيفسائية العجيبة تنطوي على ملحوظات جوهرية، لا تخطئها العين، وفيها خطوط وملامح رائعة، لا يحتاج معها إلى إعادة ذكر الأسماء والأمثلة؛ لشدة وضوحها.

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٥-٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٥٥-٣٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٥-١٨١).

(٢) وذلك حسب طبعة الرسالة لـ «المسند»، كما في الفهارس المعدة له (٥٠/ ٣٣-١١٢)، وينظر: «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند» للدكتور عامر صبري.

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٦١-٢٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ١٧٨-١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٧-٤٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧-١٨٣).

دروس في الأسماء:

ومن أبرز هذه الملامح:

أ- عبر هذه الخارطة يتم انتظام جمع غفير من الشخصيات العلمية، ما بين شيخ شارك في التكوين، وتلميذٍ شارك في الوراثة، وكأن الأربعة مفاصل مهمة لا تتكرَّر، إذ ليسوا أطرافًا منعزلة، بل هم في صميم الصورة، وعمق المشهد.

ب- **كثرة الرواة عنهم**، ولقد كانوا معارف يُقصد مجلسهم، ويُرحل إليهم، ويفخر التلميذ بالأخذ عنهم، ولهم قدرة على التعليق والبذل والتفهيم، وجاذبية أو «كاريزما» تجعل الكثير من الطلبة يألفونهم ويحبونهم ويتشبَّعون بأفكارهم، ويقبسون من تجربتهم.

ج- أخذ بعضهم عن بعض، **إما مباشرة**، كما أخذ الشافعي عن مالك، وعن أحمد، وكما أخذ أحمد عن الشافعي، فهو شيخه وتلميذه، **أو بطريقة غير مباشرة**، كما أخذ أحمد عن أبي يوسف ووكيع ويزيد بن هارون، وهم من تلاميذ أبي حنيفة.

وقد روَى الإمام أحمدُ عن الشافعي حديثًا طريفًا مُسَلْسَلًا بالأئمة، رواه أحمد عن الشافعي عن مالك- وهم ثلاثة أئمة متبوعون- عن ابن شِهاب الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**نَسَمَةُ المؤمن طائرٌ يَعْلَقُ في شجر الجنة، حتى يُرْجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يومَ يبعثه**»[1].

ونصُّ هذا الحديث يبشِّر إن شاء الله بأن هؤلاء الأئمة ممن يشملهم فضل الله، وتأوِي أرواحهم إلى شجر الجنة، حتى يبعثهم ربُّهم ويحشرهم مع النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩].

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٧٧٨)، ومن طريقه: أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٥٦)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٧٨٢٤)، وابن كثير في «طبقات الشافعيين» (ص ٤٧، ١٠٩، ٦٨٦)، والسيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (١١).

وقال ابن كثير: «قد وقع لي حديث عزيز عظيم، من رواية الإمام الشافعي، رضي الله عنه، فيه بشارة عظيمة، لعموم المؤمنين، ولا سيما للأبرار والمقربين.. ثلاثة من الأئمة الأربعة وهذا عزيز جدًّا.. وفيه بشارة عظيمة لعموم المؤمنين من الصالحين، وثبت له في «الصحيحين» شاهد في شأن الشهداء».

وينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٦٧)، (٢/ ١٦٤)، (٧/ ٥٥٠)، و«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» لعبد الملك بن حسين العصامي (٢/ ١٣٩).

وهذا يوحي بعمق الرابطة العلمية بينهم، وتبادل المعرفة، ويعبِّر عن قدر من الاتصال والتداخل بين هذه المدارس؛ فهي تؤثِّر وتتأثَّر فيما بينها، وليست جُزُرًا معزولة، ولم تكن الأسوار الوهمية أو الاختلافات الجزئية حائلًا دون التلاقح والتعارف.

قال ابن أبي عُمر العَدَني: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «مالك مُعَلِّمي، وعنه أخذتُ العلم»[(١)].

وكان أحمد يقول لولد الشافعي محمد بن محمد: «أبوك أحد الستة الذين أدعو لهم وقت السَّحَر».

وقال صالح بن أحمد: «مشى أبي مع بغلة الشافعي، فبعث إليه يحيى بن مَعِين، فقال له: يا أبا عبد الله، أما رضيتَ إلَّا أن تمشي مع بغلته؟! فقال: يا أبا زكريا، لو مشيتَ من الجانب الآخر كان أنفع لك». وقال: «إن أردتَ الفقهَ فالزم ذَنَبَ البغلة»[(٢)].

وقال محمد بن إسحاق بن رَاهُويه: سمعتُ أبي يقول: قال لي أحمد بن حنبل: «تعال حتى أُرِيَكَ رجلًا، لم تَرَ عيناك مثله. فذهب بي إلى الشافعي». قال محمد بن إسحاق: قال لي أبي: «وما رأى الشافعيُّ مثلَ أحمد بن حنبل!»[(٣)].

بهذه الروح الصافية عاش الأئمة، وعليها ماتوا، وبها يحشرون إلى الجنة بإذن الله ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

وما أخلق أتباعهم من جماهير المسلمين بأن يحافظوا على هذا المعنى، ويجعلوه أساسًا في العلاقة بينهم، فلا تفرِّقهم الأهواء والنزعات والنزغات، ولا تعكِّر صفوهم الاختلافات!

د- كما تجد الاشتراك في الطلبة والشيوخ، فالاسم يتكرَّر هنا وهنا، والطالب ينتقل من حلقة إمام لحلقة إمام، حتى إن حماد بن أبي حنيفة جالس مالكًا وأخذ عنه[(٤)].

---

(١) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٥).

(٢) سيأتي وما قبله في ترجمة الإمام أحمد.

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٧٠)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٧-٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦)، وسيأتي مطولًا في ترجمة الإمام الشافعي.

(٤) ينظر: «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١٧٤٣)، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٤٠)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٢٩- ٣٠)، و«المحدث الفاصل» (ص ٥٨٦)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٢٤٢)، وما تقدم في مبحث: (٦- ترتيب تاريخي).

إن الروح السائدة في ذلك الجو العلمي لم تكن روح تعصُّب ولا مهاجَرَة ولا إقصاء؛ فالعلم رحم بين أهله، كما يقول أبو تمّام:

إن يُكْدِ مُطَّرَفُ الإخاءِ فإنّنا ... نَغدُو ونَسْرِي في إِخاءٍ تالِدِ

أَو يَختَلِف ماءُ الوِصالِ فَماؤُنا ... عَذبٌ تَحَدَّرَ مِن غَمامٍ واحِدِ

أَو يَفتَرِق نَسَبٌ يُـؤَلِّـفُ بَينَنا ... أَدَبٌ أَقَمناهُ مُقامَ الوالِدِ[1]

هـ- تقارب عصرهم، فهم ما بين سنة (٨٠ هـ)، وهي سنة ميلاد الإمام أبي حنيفة، إلى سنة (٢٤١هـ)، وهي سنة وفاة الإمام أحمد.

وهذا يدل على الضرورة الاجتماعية لنشوء المذاهب، وأنها كانت حاجة متجدِّدة لم تطرأ في عهد الصحابة بالصفة ذاتها؛ ولذا تردَّد فيها من تردَّد، ولكن الصيرورة التاريخية أثبتت أنها حاجة حقيقية وليست وهمية، وأنها إن لم تكن خيارًا فاضلًا في وقت مضى، فهي في تلك الحقبة الخيار الأفضل.

و- ونلحظ ملازمة أحدهم لشيخ يتَّخذ الطلب عنده أساسًا لحياته العلمية والسلوكية، مع الاختلاف إلى غيره، فمثلًا أستاذ الإمام أحمد الذي لازمه وأخذ عنه، وتخرَّج عليه، هو الحافظ أبو معاوية هُشيم بن بَشِير الواسطي، وأبو حنيفة اختص بأستاذه حَمَّاد بن أبي سُليمان، وبه تفقَّه، ومالك اختص بأستاذه ابن هُرْمُزَ عبد الله بن يزيد الأَصَم، والشافعي اختص بأستاذه مالك[2].

قال القَعْنَبيُّ: سمعتُ مالكًا يقول: «كان الرجل يختلف إلى الرجل ثلاثين سنة يتعلَّم منه»[3].

وقال عبد الله بن نافع: «جالست مالكًا أربعين أو خمسًا وثلاثين سنة»[4].

كان الشيخ يتحوَّل إلى مشرف أو مستشار يراقب حركة التلميذ ويتفقَّده ويسدِّده، حتى يرضى عن سيره.

---

(١) ينظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (١/ ٤٠٢).

(٢) ينظر: «المدخل المفصل» لبكر أبو زيد (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، وما سيأتي في تراجمهم.

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٨)، وسيأتي في ترجمة الإمام مالك.

(٤) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٨).

وهذه طريقة في التربية تكاد أن تندرس اليوم بسبب السرعة وضعف الهمة، ليس شرطًا أن يلتزم الناس بالعدد ذاته من السنين، لكن يجب أن تطول الصحبة، حتى يحس التلميذ بأنه لم يعد عند الشيخ مزيد علم لم يدركه، وحتى ينطبع التلميذ بشخصية الشيخ وأخلاقه وسلوكه، وحتى يعرف نقائصه وعيوبه، فيعزلها عن طريقه، ولا يدخلها في دائرة الاتِّباع؛ فهم بشر فضلاء نبلاء، وليسوا ملائكة أو أنبياء.

٦- مبدأ التعايش:

هذا الموقع التاريخي يلهم سنة التعايش الرشيد التي كرَّسها هؤلاء الأعلام، كانوا امتدادًا لـمَن سبقهم، واتفقوا على تعظيم أسلافهم من المؤمنين، وأثْنَوا على الصحابة والقرابة وأمهات المؤمنين أزواج النبي الطاهرات، متمثِّلين قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ولذا قال مالك: «مَن سبَّ أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليس له في الفَيْءِ حقٌّ؛ يقول الله عز وجل: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا ...﴾ الآية، هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هاجروا معه. ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ...﴾ الآية، هؤلاء الأنصار. ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ...﴾. قال مالك: «فاستثنى الله عز وجل، فقال: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ ...﴾ الآية [الحشر: ٨-١٠]، فالفيء لهؤلاء الثلاثة، فمَن سبَّ أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس هو من هؤلاء الثلاثة، ولا حقَّ له في الفَيْءِ»[1].

وقرأ مالك قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ...﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فقال: «مَن أصبح في قلبه غَيْظٌ على أحد من أصحاب رسول

(١) ينظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٢٤٠٠)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٤، ٣٢٧)، و«سنن البيهقي» (٦/ ٣٧٢)، و«تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٩١)، و«منهاج السنة النبوية» (٢/ ١٩-٢٠)، وقال: «وهذا معروفٌ عن مالك وغير مالك من أهل العلم، كأبي عُبيد القاسم بن سلّام، وكذلك ذكره أبو حَكِيم النَّهْرَواني من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء».

الله صلى الله عليه وسلم، فقد أصابته الآيةُ»[1].

لم يسمحوا للخلاف الذي جرى بين السالفين أن يكون أداةً لشتم التاريخ والكفر بالأسلاف والتشكيك في رجال الصدر الأول، وكانوا يؤمنون أن مَن ليس له ماضٍ، فليس له حاضر ولا مستقبل.

وأدركوا أن مَن لم يقدر على استيعاب التاريخ، فهو عن استيعاب الواقع أعجز، وأن مَن يقسِّم رجال التاريخ إلى ملائكة وشياطين، سيفعل مثل هذا في حكمه على رجال زمانه، وسيكون من السهل عليه نقل امرئ ما من معسكر إلى نقيضه.

ولذا اتفقوا على تجنُّب محاكمة المختلفين، أو الدخول بينهم إلَّا بخير.

وتعايشوا مع الاختلاف الجاري في دوائرهم الفقهية وما وراءها بروح التقبُّل والهدوء، ولم يسمحوا أن يكون انتشار علومهم سببًا للصدام والتعارك.

بل لعلهم أصَّلوا مبدأ التعايش مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، من حيث تعاملهم معها، ورسمهم للخطة الملائمة إزاءها.

٦- مركز التوازن:

والملحوظ أن أيًّا منهم لم يقبل ولاية رسمية للقضاء أو المظالم أو غيرها، وفي الوقت ذاته لم يكن حزب معارضة، وإن كانوا جميعًا تعرَّضوا للاتِّهام بشيءٍ من ذلك، وامتُحنوا فيه، إلَّا أن السياق يدل على أنهم كانوا ضحية الفكرة التي ترى أن مَن لم يكن معي فهو ضِدِّي، فكان استقلالهم الفكري سببًا في الاشتباه وكثرة الوشاية وسوء الظن، بل وتفسير القول أو الفتوى حين تصدر منهم تفسيرًا سياسيًّا.

وهم في حقيقة الأمر يمثِّلون الطريق الثالث بين مجموعة السلطة ومجموعة المعارضة، وهذا يمكِّنهم من أداء دور ريادي في حفظ التوازن داخل المجتمع بين مكوناته المختلفة، من سلطة وشعب، وتيارات فكرية وعلمية، وانتماءات عِرْقِية وقَبَلِيَّة، واختلافات مذهبية.

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٧)، و«شرح السنة» (١/ ٢٢٩)، و«النهي عن سب الأصحاب» للضياء المقدسي (٣٣)، و«تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٦٢).

إن وقوفهم على مسافة واحدة أو متقاربة من هذه المكونات، واحتفاظهم بقدر من الحياد والاتصال، يسمح بأن يكونوا نقطة توازن وانضباط تحفظ المجتمع الإسلامي من الانخراط في مزيد من الصراعات الداخلية أو التمزُّق وانفراط العِقد.

وهذه مهمة يُحتاج إليها اليوم أشد الحاجة في ظل التحولات العميقة التي تشهدها دول عربية، حيث يمكن أن تكون بداية إيجابية لبناءٍ متماسكٍ، يجد الفرد فيه نطاقه الصحيح، وأن تستأنِف المؤسسة الدينية حضورها المستقل بعد أن صُودرت أو أصبحت ظلًّا كئيبًا لسلطة مستبدة.

إن اتساع الفجوة وضعف ثقافة التعايش بين الناس، يحضِّر لنزاعات تستعد للظهور كلما آنست ظروفًا تخدمها.

فوجود مرجعية علمية ودوائر وسيطة تعزِّز قوة الضعيف وتُنَهْنِهُ اندفاعَ القوي، وتتوسط في المعضلات، وتنشر الوعي الضروري للحياة والفهم والتسامح، وتشجِّع على العدل وحفظ الحقوق؛ مما يخدم السِّلْم الاجتماعي والأمن الوطني في أي بلد، ويحول دون ظهور تيارات العنف والغلو والتطرف في أي اتجاه، وهو يرجِّح الكِفَّة حين يصبح الصراع أمرًا قائمًا لا محالة، وتكون الأمة في حالة مخاض جديد أو تحوُّل تقتضيه المتغيرات والمجريات والسنن كما يحدث كثيرًا.

في بلاد العالم حكومات قوية تقابلها مجتمعات قوية، بروابطها وتنظيماتها ونقاباتها ومؤسساتها السياسية والتطوعية والاجتماعية، وهذا يجعل الشعب قويًّا بحكومته، والحكومة قوية بشعبها.

ومعظم البلاد الإسلامية تفتقد هذا التوازن الضابط لمركز القوة، الحافظ للاتصال، إنها «المؤسسات الوسيطة» أيًّا كان عنوانها، المقبولة على نطاق واسع، رسمي وشعبي، المعنيَّة بأداء هذه المهمة الخطيرة التي قد لا يفطن لها الناس، إلَّا حينما تبدأ المجتمعات في التآكل والتفتُّت.

إن الاختلاف المذهبي والطائفي، بل والمِلِّي، فضلًا عما دونه، ليس مؤهِّلًا دائمًا للصراع والتطاحن، والنص القرآني الكريم يقول: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، فداخل الدائرة الإسلامية يتم التحاكم إلى الأصول الضابطة، والقواعد

الجامعة، والضروريات الشرعية والمصالح المشتركة، وحين يتعذَّر ذلك بسبب اتساع الخلاف وتجاوز المحكمات، وعدم القدرة على تلافيه بالحوار والمجادلة الحسنة، تبقى الدائرة الأوسع، وهي دائرة ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣]، لتكون المعرفة بينكم أساسًا للعلاقة، ولتتبادلوا المعارف، ولتتعاملوا بالمعروف والبر والإقساط.

وربما تلتقي مصلحتك ومصلحة مخالفك في نقطة واحدة من منافع التجارة أو الإدارة أو الصحة أو التنمية أو الصناعة أو غيرها.

٩- هل الحق محصور في الأربعة؟

من نافلة القول أن آراء هؤلاء الأئمة لم تكن نشازًا بالنظر إلى ما قبلها، فهي محصِّلة الموروث الفقهي السابق، يضاف إليه آراء واجتهادات جديدة لم يُسبقوا إليها في مسائل ونوازل، بل في التأصيل والتقعيد ذاته.

وعليه، فإن من الخطأ الزعم بأن أقوالهم تنسخ ما قبلها وتلغي ما سواها.

وقد وقع للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله (٧٣٦-٧٩٥هـ) اجتهاد خالفه فيه الجمهور، شدَّد فيه على وجوب اتِّباع هؤلاء الأئمة دون غيرهم، ونظَّر له بإجماع المسلمين على حرف واحد من حروف القراءة في الكتاب الكريم، بعدما كانت الأحرف متعدِّدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ورأى أن من حكمة الله في حفظ الدين أن نصَّب للناس هؤلاء الأئمة الـمُجمع عليهم، وكتب في ذلك رسالة خاصة سمَّاها: «الرد على مَن اتبع غير المذاهب الأربعة»[١].

وكأنه احتجَّ بالأمر القَدَري الذي وقع، ونظَّر له بما وقع من أمر القرآن، وهو أمر لا يتَّفق مع طريقته في التفريق بين الشرع والقدَر.

والذي يبدو أن الحافظ ابن رجب رحمه الله كتب هذه الرسالة في ظل استقطابات داخل المذهب الحنبلي ومدرسته بالشام، فهي متزامنة مع حضور المدرسة التيمية واتساع

---

(١) طُبعت ضمن «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي»، تحقيق: طلعت فؤاد الحلواني (٢/ ٦١٧)، عن دار الفاروق الحديثة بمصر، ط: ٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، وطُبعت طبعات أخرى.

دائرة البحث والاجتهاد فيها خارج المذهب الحنبلي، بل خارج أقوال الأئمة الأربعة.

وعلى وجه الخصوص، فإن مسائل الطلاق والعقود والزيارات الشرعية وغير الشرعية، كانت سببًا في شيء من الاضطراب بين منتحلي الأقوال الجديدة، وخاصة ضمن مدرسة الإمام ابن تيمية وتلاميذه، وبين آخرين يميلون إلى الحفاظ على الأقوال السائدة بين الفقهاء، والمشهورة لدى العلماء، ويخشون أن يترتَّب على التوسُّع في الاجتهاد والاختيار من أقوال السالفين انتقاض أمر الناس، واضطراب حياتهم.

على أن هذه النزعة من التضييق شهدت قدرًا من الامتداد عند بعض المتأخرين من المصنِّفين، حتى رأينا الصَّاوي في «حاشيته على الجلالين» يرى تحريم تقليد غير الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، والخارج عنده عن المذاهب الأربعة ضال مُضل، وربما أدَّاه ذلك إلى الكفر[1].

وهي أقوال يغلب على الظن أنها قِيلت وقُصد بها خصوم معارضون يتقصَّدهم القائل، وهذا من حسن الظن بقائلها، والله أعلم.

والواقع أن عمل الفقهاء الكبار في المذاهب، وإن كان يسير ضمن الإطار العام غالبًا، إِلَّا أنه لا يخلو من اختيارات تخالف المذهب، بل تخرج عن أقوال الأئمة الأربعة.

وقد أُتيح لي أثناء خلوتي بالحاير، ما بين سنة (١٤١٥هـ) إلى سنة (١٤٢٠هـ) قراءة «المغني» بتمعُّن، واستخلاص فوائده واختياراته، ووجدتُ مصنِّفه ينفرد عن الأئمة الأربعة بمسائل شَهِيرة، واختياره فيها في غاية القوة والوضوح؛ مما يدل على ثراء الفقه الإسلامي، وقابليته للتَّجديد، بحسب متغيرات الأحوال والظروف ومستجدات العلوم والمعارف[2].

ومثل هذا تجده في كل مذهب فقهيٍّ، كما في تراث الغزالي والجويني والنووي وابن عبد البر وابن العربي وابن عابدين، والعديد من فقهاء المذاهب؛ لأن أقوال الصحابة والتابعين والأئمة السابقين من فقهاء السلف ليست أقل أهمية، وفيها ثروة عظيمة،

(١) ينظر: «حاشية الشيخ أحمد الصاوي على تفسير الجلالين» (٣/ ٩).

(٢) ينظر: رسالة الدكتور علي بن سعيد الغامدي: «اختيارات ابن قدامة الفقهية في أشهر المسائل الخلافية» دار طيبة (١٤١٨هـ).

وفقه أَصِيل، واستنباط ممن عاصر التنزيل، وهم أهل اللغة، وقد حُفظت أقوالهم، كما في «مصنَّف عبد الرزاق»، و«مصنَّف ابن أبي شيبة»، ومصنَّفات ابن المنذر، وكثير من السنن، كـ«سنن سعيد بن منصور»، و«سنن البيهقي».

وقد جمعها معاصرون وأعدُّوا فيها رسائل علمية، كفقه أبي بكر الصِّدِّيق، وعمر ابن الخطاب، وابن مسعود، وعائشة، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

والذي يقرأ متغيرات الحاضر الضخمة قد يرى أن توسيع دائرة الاختيار من أقوال السلف خارج الأربعة يبدو أمرًا ملحًّا ومنسجمًا مع الأصول الشرعية؛ فإن التاريخ مؤثِّر في الحكم، وثَمَّ آراء تستقر مؤقتًا، فتصبح ذات هيبة لا أكثر، وربما استدعى الحراك الفقهي الحي المتصل بمتغيرات الزمن الجرأة على معالجتها بروح جديدة علمية، غير خاضعة للمخاوف ولا مستجيبة لمزاج الناس المحض.

إنها اجتهادات جوهرية لرجال القرون المفضَّلة، المنصوص على خيريتها، وهي تضيف مادة جديدة وهائلة للفقه الإسلامي، وتحقِّق له التنوع والاتساع.

لو كان عصر من العصور لا يحتاج إلى استدعاء تلك الأقوال والاعتبار بها، والبناء عليها، فمن اليقين أن هذا ليس هو عصرنا الذي نعيش فيه.

وابن رجب الحنبلي ذاته صنَّف كتابًا سماه: «فضل علم السلف على علم الخلف»[(١)]، ولئن كان العلم خيرًا كله، فإن فضل علم السلف يجري على الأصول والفروع معًا، وخاصة أن فقه الصحابة كان في الفترة الأولى التي ظل فيها الفقه مقترنًا بالحياة بتنوعها وحيويتها وثرائها، وشهدت فقهاء عظامًا، كأبي بكر وعمر ومعاذ وعلي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم.

١٠- الأصول الأربعة:

إن التعويل على فقه الأربعة، أو فقه مَن عاصرهم أو سبقهم، أو جاء بعدهم، لا يعني التشهِّي في الانتقاء، ولا الغفلة عن الأدلة والحجج التي بنوا عليها آراءهم.

(١) طُبع ضمن «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي»، تحقيق: طلعت فؤاد الحلواني (٣/ ٥)، عن دار الفاروق الحديثة بمصر، ط: ٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، وطُبع طبعات أخرى.

فالعبرة بالدليل قبل غيره، وتعدُّد الأقوال لا يعني أن نتخيَّر دون نظر أو تمحيص، فهذه بوابة التعصب التي نهوا عنها وحذَّروا منها.

كان أبو حنيفة رحمه الله يقول: «إذا جاء الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا به ولم نعْدُهُ، وإذا جاء عن الصحابة تخيَّرنا، ولم نخرج عن أقوالهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم».

وقال مالك رحمه الله: «ما منا إلَّا رادٌّ ومردودٌ عليه».

وقال الشافعي رحمه الله: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي».

وقال أحمد رحمه الله: «لا تقلِّدني ولا تقلِّد مالكًا ولا الشافعيَّ..»[1].

كانوا يحتكمون إلى:

١- القرآن الكريم.

٢- السنة الثابتة.

٣- الإجماع القائم.

٤- القياس العقلي الصحيح.

ويختلفون فيما وراء ذلك كما سيأتي.

ولم يكن أحد منهم يعتبر أن فهمه الخاص للنص مطابق للنص في قطعيته وقدسيته، فهو مزيج من قداسة المرجعية واحتمالية الخطأ في الفكر البشري، اللهمَّ إلَّا ما كان يتوافق مع غيره من الأئمة والعلماء، بحيث يرتقي عن درجة الاجتهاد إلى مقام الإجماع القطعي.

وزاوية النظر تختلف؛ لأن المجتهد بشر يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، ويتأثر عقله بما حوله من ظروف وملابسات، ويحدث له التراكم الزمني بزيادة المعلومات والمعارف، واتساع الفكر، وتعاظم الخبرة الحيوية.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢١١)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٣٩)، وستأتي بقية الأقوال في تراجمهم بتوسع، وينظر: «كيف نختلف؟» للمؤلِّف، «الفصل الثالث: أسباب اختلاف العلماء».

ويتفاوت الأئمة فيما وراء ذلك من الأصول، كالاستحسان والمصلحة الـمُرْسَلة وسد الذَّرِيعة وقول الصاحب، وفي تقديم بعض الوجوه على بعض.

١١- ليسوا بمعصومين:

والأئمة وإن كانوا من أوعية العلم وأساطين الرواية، إلَّا أنهم لم يدَّعوا العصمة لأنفسهم، ولا ادَّعاها لهم أتباعُهم؛ ولذا تجد في أقوالهم واجتهاداتهم ما هو مرجوح؛ لمخالفته ظاهر الدليل، ومثل هذا لا يجوز التمسُّك به إذا ظهر للتابع ضعفه.

ومثل هذا يقع قليلًا في كل مذهب، في العبادات وفي المعاملات وغيرها، وهي مسائل معروفة محدودة، وإزاءها يجب ضبط الموقِف؛ بحفظ مقام الإمام، وعدم تتبُّع المسائل الضعيفة والمرجوحة للحطِّ من قدره، وحفظ مقامه لا يعني أخذ كل ما ورد عنه بغير تمحيص.

يقول ابن القيم: «الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَمٌ صالحٌ وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزَّلَّة، هو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبع فيها، ولا يجوز أن تُهْدَرَ مكانته وإمامته من قلوب المسلمين»[1].

ومن هذه المسائل:

١- ما ذهب إليه أبو حنيفة من إجزاء القراءة بالفارسية في الصلاة، وإنْ أحسنَ العربية.

«واستدل بما رُوي أن الفرسَ كتبوا إلى سلمانَ رضي الله عنه، أن يكتبَ لهم الفاتحةَ بالفارسية، فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة، حتى لانت ألسنتهم للعربية...

وكذلك لو سمَّى عند الذبح بالفارسية أو لبَّى بالفارسية فكذلك إذا كبَّرَ وقرأَ بالفارسية».

---

(١) ينظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٢٠).

قال ابن المنذر: «لا يُجزئه؛ لأن ذلك خلاف ما أمر اللهُ به، وخلاف ما علَّم الرسولُ صلى الله عليه وسلم أمتَه، وما عليه جماعاتُ أهل العلم، لا نعلم أحدًا وافقه على مقالته هذه»[1].

٢- قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن ينكح ابنتَه من الزِّنا. ونسبه العمراني وابن قدامة إلى مالك، وهو قول ابن الماجشون من المالكية أيضًا.

واستدلوا بأن ماء الزنا لا حرمة له، لكنه مكروه، خروجًا من الخلاف[2].

٣- ما نُسب إلى مالك أن الاستعاذة تكون بعد القراءة. ورُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وابن سيرين والنَّخعي.

وذلك عملًا بظاهر الآية: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]. فدلَّ على أن الاستعاذة بعد القراءة، والفاء هنا للتعقيب[3].

٤- ما نُسب إلى أحمد، أن الزاني المحصَن يُجلد مع الرَّجم.

فيُجلد الزاني المحصَن قبل الرجم، ثم يُرجم؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. وهذا عام: يشمل المحصَن وغير المحصَن، ثم جاءت السُّنة بالرجم في حق الثيب، والتغريب في حق البكر، فوجب الجمع بينهما[4].

على أننا لا نرى عامة المسائل التي تُوصف بأنها «مفردات» لكل مذهب أو إمام تُعَدُّ من الهفوات والزلَّات، كيف وهي اجتهاد معتبر، له حجته ودليله، كأن يَرُدَّ الإمامُ حديثًا صحَّ عند غيره ولم يصح عنده، فهذا مقتضى إمامته؛ لأنه لا يقلِّد غيره فيما ظهر له فيه حكم، وأن يفهم فهمًا يخالف سواه، فليس زلة ولا هفوة؛ لأنه عالم يعرف القواعد والأصول، وقد يكون له قاعدة ليست لغيره.

---

(١) ينظر: «الأوسط» (٣/ ٧٨)، و«المبسوط» (١/ ٣٧)، و«المحيط البرهاني» (١/ ٣٠٧)، و«حاشية ابن عابدين» (١/ ٤٨٦)، و«تفسير القرطبي» (١/ ١٢٦).

وقيل: إن أبا حنيفة رجع عن ذلك. ولا يصح؛ لشهرة ذلك عن أبي حنيفة في مراجع المذهب.

(٢) ينظر: «البيان» للعمراني (٩/ ٢٥٧)، و«المغني» (٧/ ٤٨٥)، و«المقدمات والممهدات» لابن رشد (١/ ٤٩٦)، و«مغني المحتاج» (٥/ ١٤٠).

(٣) ينظر: «تفسير القرطبي» (١/ ٨٨)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: «المغني» (٨/ ١٦٠)، و«شرح الزركشي» (٦/ ٢٦٩)، و«البيان» للعمراني (١٢/ ٣٤٩)، و«سبل السلام» (٤/ ٤).

وإن كان يحصل التشنيع عادة على المذهب بحكاية هذه الأقوال أو تطويرها وسرد لوازمها وما يترتب عليها؛ تنفيرًا وعصبية.

والمقصود التخيُّر من أقوالهم بحسب القوة والضعف، والتوازن في مقاماتهم بعدم الإزراء بهم أو بأحدهم بسبب رأي رآه، ولا قبول كل ما يصدر عنهم، إلَّا من المقلِّد الذي لا يحسن إلَّا هذا.

١١- الأئمة بين الغالي والجافي:

ومن الوضوح أن نقول: إن الكبار المتبوعين أمثال الأئمة الأربعة وغيرهم يقع لهم- ولا بد- مَن يجفو في حقِّهم ويحطُّ من قدرهم، وهو قليل، ويقع لهم مَن يبالغ في الثناء عليهم، حتى يصل إلى شيء يُعَدُّ من الغلو.

ومن ذلك: ما حكاه الميموني عن ابن المديني قال: «ما قام أحدٌ بأمر الإسلام بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قام أحمد بن حنبل. قال: قلتُ له: يا أبا الحسن، ولا أبو بكر الصِّدِّيق؟! قال: ولا أبو بكر الصِّدِّيق؛ إن أبا بكر الصِّدِّيق كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل لم يكن له أعوان ولا أصحاب»[١].

ربما كان هذا نوعًا من عتاب الضمير وتوبيخ الذات على القعود عن مناصرة الإمام أحمد، لكن لم يكن سائغًا في نظرنا مقارنة الإمام أحمد بالصِّدِّيق رضي الله عنه الذي نزل القرآن في ذكره: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وجاءت الأحاديث المتكاثِرة في مقامه[٢]، حتى جاء أنه لو وُزن إيمانُه بإيمان الأمة رَجَحَ به[٣].

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٦)، (٢/ ١٣٦)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص٢٣)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤٠٨)، و«غذاء الألباب» للسفاريني (١/ ٣٠١).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٣٦٥٤-٣٦٧٨)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨١-٢٣٨٨)، و«فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه» لابن العشاري، و«فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه» لابن تيمية، و«تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق» لابن بلبان.

(٣) ورد ذلك من قول عمر رضي الله عنه، ورُوي مرفوعًا، ولا يصح. ينظر: «فضائل الصحابة» لأحمد (٦٥٣)، و«السنة» لعبد الله بن أحمد (٨٢١)، و«الإبانة الكبرى» (١١٦١)، و«شعب الإيمان» (٣٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٠/ ١٢٦-١٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠٥)، و«الفوائد المجموعة» (ص٣٣٥)، و«السلسلة الضعيفة» (٦٣٤٣).

وسيرد في سيرة كل إمام منهم طرف من ذلك إن شاء الله.

وثَمَّ مَن جفا في حقهم وأساء إليهم، كما تكلَّم بعضُهم في حق أبي حنيفة، وفي حق مالك، وفي حق غيرهما، وفي هذا يقول عبد الله بن داود الخُرَيْبِي: «الناسُ في أبي حنيفة رجلان: جاهل به، وحاسد له، وأحسنُهم عندي حالًا: الجاهل»[1].

وهذا قريب من الصواب؛ خاصة إذا فهمنا الجهل هنا بعمومه الذي يعني الجهل بمقام الإمام، وحسن نيته، ولطيف فقهه، وبُعد نظره، مما قد تحول دونه المعاصرة، فـ «المعاصرة حجاب» أو يحول دونه التعصُّب.

والتردُّد في مقام الأئمة بين إفراط وتفريط نجم عنه اضطراب في الموقف من المذهب، ما بين متعصِّب يحصر الحق في مذهبه، ويقاتل دونه بلسانه، وبسيفه إذا لزم الأمر، وما بين صادٍّ عنه، يرى أنه حُكْمٌ بغير الشريعة، ويبالغ في الشناعة على أَتْباعه المقلِّدين.

والحق أن هذا وذاك مما يكاد أن يكون قد انقرض، ولم يعد له وجود معتبر، وصار العامة مقلِّدين أو أَتْباعًا للإمام، لا يشنِّعون على غيرهم، وقلَّ الجدل الفقهي إلى حد بعيد، ولم يعد ثَمَّ صدامات تُرى أو تُسمع بين أصحاب المذاهب الفقهية، وهذا جرى ضمن المتغيرات، وليس بسبب الوعي والفهم والتفوق، **ولكنه يظل خيرًا وبركة على الأمة.**

وكثيرون ليس لديهم اليوم من الوعي الشرعي ما يمكِّنهم من معرفة انتمائهم الفقهي.

ومن الرشد استثمار هذا المتغيِّر في مراجعة الأقوال وحسن الانتقاء منها، وإشاعة الاجتهاد الجماعي العصري في المسائل الـمُلِمَّة، أما مسائل العبادات المحضة، فأمرها قريب، ولا يضير التفاوت فيها، ما دام يستند إلى حجة أو دليل.

١٣- مقام العلم والأخلاق:

إن من الأساسيات الراسخة التي أرساها الأئمة: إقرارهم بالاختلاف، وأنه حتمية لا سبيل إلى تجاوزها أو إلغائها، ولكن سبيلها البحث والعلم والتحرِّي، وهذا معيار

(١) سيأتي في ترجمة الإمام أبي حنيفة.

لأهمية البناء العلمي الذي بموجبه جرى الـخُلْف بينهم.

وإقرارهم بالإخاء والحب الذي هو برهان على أهمية البناء الأخلاقي الذي بموجبه جرى التصافي.

وقد نجد من بعدهم مَن اختلفوا فتحاربوا، ونجد مَن توادعوا وتساكنوا، لكن على غير علم ومعرفة.

ولذا صرفوا جل وقتهم في التعلُّم والتعليم، وكان أبو حنيفة فقيه أهل العراق بغير منازع، ومالك فقيه المدينة والحجاز، ولم يُفتِ حتى شهد له أربعون من علماء المدينة، وهو من أثبت الناس في الحديث، والشافعي إمام في العديد من العلوم، كاللغة والفقه والأصول، ومن ثقات المحدِّثين، وأحمد كان من الحفاظ الكبار.

كان أبو حنيفة أميل إلى الفقه، وأحمد أميل إلى الحديث، ومالك والشافعي وإن كانا معدودين في مدرسة الحديث، فإن لهما بصرًا وأخذًا في الفقه قلَّ نظيره[1].

وكان الشافعي يقول: «طلب العلم أفضل من صلاة النافلة»[2].

وكَتَبَ مالكٌ إلى عبد الله بن عبد العزيز العُمَري، أَنَّ طلب العلم ليس أقل من العبادة، لـمَن صَلَحت نيته[3].

فحفظوا مقام العلم، كما حفظوا مقام الأخلاق، وأيُّ علم بغير أخلاق فهو علم بلا عمل، أو هو صورة العلم لا حقيقته، فإن من أعظم العلم معرفة القطعيات، ومن أعظم القطعيات معرفة القطعيات الأخلاقية والعملية؛ ولذا فقد اتفقوا واتفقت الأمة كلها على وجوب محبة المؤمنين بعضهم بعضًا، وعلى تحريم التباغض والتحاسد بين المؤمنين، وعلى أن رباط الإخاء الإيماني لا يزول إِلَّا بزوال أصل الإيمان من القلب، وإن كان يتفاوت بتفاوته، كما اتفقوا على حفظ الحقوق المنصوصة، والالتزام بالأخلاق المفترضة بين الناس.

---

(١) سيأتي ذلك في تراجمهم.

(٢) ينظر: «مسند الشافعي» (ص٢٤٩)، و«آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص٧٢)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١١٩)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٤٧٤)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٣، ٥٣)، و«لطائف المعارف» (ص١٢٥، ٢٥٥).

(٣) سيأتي في ترجمة الإمام مالك.

قال يُونس الصَّدَفي: «ما رأيتُ أعقلَ من الشافعي؛ ناظرتُه يومًا في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألَا يستقيم أن نكون إخوانًا، وإن لم نتفق في مسألة»[١].

وقد يستوحش الشيوخ من الأقوال التي تطرق آذانهم لأول مرة، ولم يسمعوها من أساتذتهم، فينكرونها، ثم يكون الغضب واللَّجاج وتراكم المشاعر السلبية المفضية إلى التفرُّق.

ويحسن في هذا السياق إيراد كلمة الإمام أحمد رحمه الله: «ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنوننا، حتى جاء الشافعي فمَزَجَ بيننا»[٢].

لم يتحوَّل الأمر إلى اصطفاف عقائدي مُؤَدْلَج ضد أهل الكوفة، بحيث يكون مَعْقِد الولاء والبراء عليه، ولا خلط الأئمة بين الأصول الثابتة المحكمة، وبين الفروع المتغيِّرة الاجتهادية، ومن هنا رحَّبوا بمدرسة الإمام الشافعي الجامعة، والتي فيها قبس من مالك، وآخر من أبي يوسف، وشعبة من العراق، وأخرى من الحجاز، وتم لها النضج في مصر، فجمعت ما تفرَّق في البلاد.

وهكذا تكون المدارس التربوية أو الفقهية المتخالفة بحاجة إلى استعداد نفسي صادق لفهم المخالفين والتماس العذر لهم، وترحيب بالمشروع العملي الميداني لتقريب وجهات النظر، أو لتخفيف حِدَّة النزاع.

١٤- الرجوع إلى الحق فضيلة:

وكان من جراء هذا التواضع العلمي، والاستعداد النفسي، مراجعة الأئمة لآرائهم ومواقفهم واجتهاداتهم وتعديلها إذا اقتضى الأمر.

والأصول تدل على أن أي منهج أو مدرسة لا يقع التصويب أو التصحيح والمراجعة ضمن مبادئها، فمآلها الإصرار على الخطأ والتعصُّب للرأي والفساد.

---

(١) سيأتي في ترجمة الإمام الشافعي.
(٢) سيأتي في ترجمة الإمام أبي حنيفة.

كان للشافعي قول قديم بالعراق، وأحدث قولًا جديدًا بعد انتقاله إلى مصر، كان ذلك بسبب زيادة علمه وفهمه، وبسبب نضجه الحياتي، ومعايشته بيئة جديدة مختلفة عما عرف من قبل، وفيها عوائد وأعراف وأحوال لم يعهدها في العراق، فضلًا عن السن وتأثيره على نظرة المرء ومزاجه، ولم يَخْشَ من انكسار جاهه، ولا تحيَّر فيما يقوله لـمَن تابعوه على قوله القديم، وهل سينقلهم معه؟

ومن الحجة للشافعي في ذلك ما تواتر من الفروق بين مجتمع المدينة ومجتمع مكة، وقد ألَّف الضياء محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الـمُناوي[1] كتابًا سماه: «فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد»[2]. وفي كل مذهب من المذاهب الأربعة روايتان أو قولان أو أكثر للإمام نفسه في مسائل عديدة.

يقول أبو يوسف: «ما قلتُ قولًا خالفتُ فيه أبا حنيفة، إلَّا وهو قولٌ قد قاله أبو حنيفة ثم رغب عنه»[3].

وقد خالف أبو حنيفة هنا نفسه، ثم خالفه تلاميذه في معظم مسائل المذهب، مع رجوعهم إلى الأصول والقواعد التي كان يقول بها.

وفي مذهب مالك نُقل عنه إلى العراق نحو سبعين ألف مسألة، فاختلف الناسُ في مذهبه لاختلاف نشرها في الآفاق[4].

أما في المذهب الحنبلي، فثَمَّ ما يُعرف بالوجهين والقولين، والتي جُمعت في طائفة كبيرة من كتب التلاميذ والرواة، منها كتاب: «الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى الفرَّاء[5].

---

(١) هو: القاضي محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن السُّلَمي الشافعي، الشهير بـ: الـمُناوي، (ت: ٧٤٦هـ).

(٢) طُبع بتحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، وخرج أحاديثه أيمن عارف الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

(٣) ينظر: «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام (٦٩٨)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٢٢١)، و«تاج التراجم في طبقات الحنفية» لابن قطلوبغا (٢/ ١٢٤).

(٤) ينظر: «المعيار المعرب» للونشريسي (١/ ٢١١)، و«المدخل المفصل» لبكر أبو زيد (١/ ١٦).

(٥) طُبع في ثلاثة أقسام: المسائل الفقهية، بتحقيق د. عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف - الرياض، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). والمسائل الأصولية، بتحقيق اللاحم أيضًا. والمسائل العقدية، بتحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف، دار أضواء السلف - الرياض، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

والمذهب الحنبلي غني بالروايات المتعدِّدة، التي تكون أحيانًا بعدد الأقوال المأثورة في المسألة، وفي «المغني» وغيره شيء كثير من ذلك.

وهذا يعود إلى طبيعة المسائل الفرعية، وأن الأمر فيها قريب، كما قال ابن تيمية [(١)].

١٥- حق النفس وحق الجمهور:

إن الرجوع إلى رأي المخالف لا يكون إِلَّا من إمام صادق، مراده الله والدار الآخرة، وهم كانوا كذلك.

لم يذعنوا لأَتْباعهم وتلاميذهم، ولا فتحوا آذانهم لنقل الحديث عن زيد وعبيد، على سبيل الذم والوَقِيعة وإيغار الصدور، ولا حزَّبوا مَن وراءهم على طاعتهم واتِّباعهم وعيب مخالفيهم، لم يكونوا مذعنين لإرادة الطلاب، ولا مأخوذين بكثرتهم، بل كانوا مستقلِّين استقلالًا ذاتيًّا عن الأَتْباع، مع حفظهم لحقوقهم ومقاماتهم.

لقد امتُحِنوا بالسلطان، ثم امتُحِنوا بعد التمكين بالأَتْباع، وما يُحدثونه في النفس من الاغترار، وما يحملون عليه من الموافقة، فهم أحيانًا قائد في صورة مقود، ومتبوع في زي تابع، وهيبة الجمهور لا تقل عن هيبة السلطان، بيد أن هؤلاء الأئمة لم يكونوا متعاقدين مع أَتْباعهم على المجاملة والتربيت ومسايرة القناعات الجماعية، فقد طووا نفوسهم عن شريحة من الناس تضيِّع الوقت، وتُفرط الأعمار في القيل والقال، يقول أبو بكر بن عَيَّاش: «لقي أبو حنيفة من الناس عنتًا؛ لقلة مخالطته الناس، فكانوا يرونه من زَهْوٍ فيه، وإنما كان ذلك غَرِيزة فيه» [(٢)].

وكان عبد الله بن أحمد يصف والده بأنه أصبر الناس على الوَحدة، وكان يقول: «رأيتُ الخَلوةَ أروحَ لقلبي». ويقول: «أشتهي ما لا يكون! أشتهي مكانًا لا يكون فيه أحدٌ من الناس».

وقيل له في آخر عمره: يقال إنه زهد في الناس! فقال: «ومَن أنا حتى أزهدَ في

---

(١) ينظر: «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية».

(٢) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (ص٥١)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص١٨)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٨).

الناس؟! الناسُ يريدونَ أن يزهدوا فيَّ!».

وقال له رجل: جزاك الله عن الإسلام خيرًا، فقال: «بل جزى اللهُ الإسلامَ عني خيرًا».

وقال أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون: «رأيتُ أبا عبد الله إذا مشى في الطريق، يكره أن يتبعه أحدٌ»[1].

وقال الشافعي رحمه الله:

إذا لم أَجِد خِلًّا تَقِيًّا فَوَحدَتي　　أَلَذُّ وَأَشهى مِن غَوِيٍّ أُعاشِرُه[2]

وقال:

لم أَجِـدْ لـذَّةَ السَّلامـةِ حتَّى　　صرتُ للبيتِ والكتابِ جليسا

إنما الـذُّلُّ في مخالـطـةِ النَّا　　س فدعهم تعشْ أميرًا رئيسـا[3]

إن ارتهان الفقيه أو العالِـم لفئة محيطة به، يَحُولُ بينه وبين الآخرين ممن ليسوا من تلك الطبقة، بل يَحُولُ بينه وبين نفسه، فتغدو حسابات المصالح والمفاسد، وما يجب أن يُقال وما لا يُقال، وما يَجمع وما يُفرِّق، وما يُحدث البلبلة وما لا يُحدثها، مقيسًا بالفئة المحدودة القريبة من العالِـم، وهي «البطانة» في المصطلح الشرعي.

وهما بطانتان، كما في الحديث: **«ما بَعَثَ اللهُ من نبيٍّ، ولا استَخْلَفَ من خَليفة، إلَّا كانت له بِطَانتان: بِطانةٌ تأمرُهُ بالمعروف وتَحُضُّهُ عليه، وبِطانةٌ تأمرُهُ بالشرِّ وتَحُضُّهُ عليه، فالمعصومُ مَن عَصَمَ اللهُ تعالى»**[4].

لقد غدا من الضروري أن يكون للعالِمِ المؤثِّر والفقيه المعتبَر «مكتب شخصي» يتولَّى أموره المعرفية، من الكتب والمؤلَّفات والطباعة والبرامج ومواكبة الجديد، وترتيب الأعمال، وضبط الوقت.. ليتحوَّل الفرد إلى مؤسَّسة صغيرة تكبر مع الوقت، وتخلف

---

(١) ينظر: «صفة الصفوة» (١/ ٤٨٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٨)، وستأتي بقية الأقوال في ترجمة الإمام أحمد.

(٢) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص ٦٤).

(٣) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص ١٢٠).

(٤) أخرجه البخاري (٧١٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

من بعدها صفًّا آخر من المتفقِّهين والمتعلِّمين، وتحقُّق معنى التوريث في الفقه والإمامة الشرعية.

وغدا من الضروري أن تضبط المؤسَّسة الشرعية وأفرادها نوع العلاقة مع الجمهور؛ لئلا ينفصلوا عنهم، فيقل التأثير، وينفصل الفقيه أو العالم عن إدراك المستجدات في عقول الجمهور وآرائهم وأذواقهم ومشكلاتهم وأسئلتهم، أو ينحازوا لهم، فتتقلص حريتهم الفكرية والقولية، ويقع الاستسلام لفئة من الناس، تحرم فئات أخرى هي أشد حاجة من نفس العالم وتعاطيه مع قضاياهم.

١٦- تنوُّع الطِّباع والأَمْزجة:

يجب الإيمان بحق الناس- ومنهم الأعيان والأئمة والقادة- في أن يعيشوا حياتهم الشخصية والعائلية، ويتمتَّعوا بها كغيرهم، وألَّا يكون انغماسهم في العلم والتعليم سببًا في حرمانهم من الحق الطبيعي الذي حكاه الله عن أنبيائه: ﴿لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، والفقه ليس عزلة ولا رهبانية ولا تنكُّرًا للفطرة.

وهنا يلحظ الباحث في المقارنة تفاوت هؤلاء الأعلام في التكوين النفسي، والميل والمزاج والطبيعة؛ فهذا يحب الاجتماع، وذاك يفضِّل الوَحدة، وفيهم مَن يميل إلى البساطة والتواضع والبَذَاذة في ملبسه ومأكله ومسكنه، وغيره يميل إلى الجمال والزينة، في حدود ما أحل الله، وفيهم مَن يتَّجه فكره إلى الحذر والتحوُّط، وآخر يتَّجه إلى العذر وملاحظة الحاجة والتسامح..

وهكذا هم الأئمة:

* كان مالك رحمه الله يعتني بلباسه أتم عناية، ويفسِّر ذلك بأنه إعظام العلم، ورفعة العالِم، ويقول: «إن من مُروءة العالِم أن يختار الثوب الحسن، يرتديه ويظهر به، وأنه لا ينبغي أن تراه العيون إلَّا بكامل اللِّباس، حتى العمامة الجيِّدة».

وقد كان يلبس أجود اللباس وأغلاه وأجمله مما يليق به، من الثياب العَدَنِيَّة الجياد،

والثياب الـخُراسانية والمصرية المرتفعة.

قال بشر بن الحارث: «دخلتُ على مالك، فرأيتُ عليه طَيْلَسانًا يساوي خمسمائة، قد وقع جناحاه على عينيه، أشبه شيء بالملوك!».

وكان مالك يقول في الصوف الغليظ: «لا خير في لبسه، إلَّا في سفر، كما لبسه النبيُّ صلى الله عليه وسلم؛ لأنه شهرة- يعني: تظاهر بالزهد- وإنه لقبيح بالرجل أن يعرف دينه بلباسه!»[١].

وكان ينقل عن فقهاء المدينة أنه أدركهم وما يلبسون إلَّا الثياب الحسان، ويقول: «ما أحب لأحدٍ أنعم اللهُ عليه، إلَّا ويُرى أثر نعمته عليه، وخاصة أهل العلم، ينبغي أن يظهروا مروءاتهم في ثيابهم؛ إجلالًا للعلم!»[٢].

قال إسماعيل بن أبي أُويس: «بِيْعَ ما في منزل مالك يوم مات من بَرَاذع وبُسُط ومَخَادَّ محشوة بريش وغير ذلك بما يُنيِّف على خمسمائة دينار»[٣].

وقد أُحصي ما ترك فوُجد خمسمائة زوج من النعل، ومائة عمامة، وترك من الذهب والفضة ألفين وستمائة وتسعة وعشرين دينارًا، وألف درهم[٤].

قال الذهبيُّ: «قد كان من الكُبراء السُّعداء، والسَّادة العلماء، ذا حِشمة وتجمُّل وعَبِيد، ودار فاخرة، ونعمة ظاهرة، ورِفعة في الدنيا والآخرة، كان يقبل الهدية، ويأكل طيِّبًا، ويعمل صالحًا»[٥].

كلام الذهبي تأصيل للمبدأ، ودفاع عن المسلك، وتذكير بقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وبحديث: «**أيها الناس، إن الله طيِّب لا يقبل إلَّا طيِّبًا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١].

---

(١) ستأتي هذه الأقوال في ترجمة الإمام مالك.

(٢) ينظر: «شعب الإيمان» (٥٨٠٩)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٢٢-١٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٦)، و«الديباج المذهب» (ص١٩)، و«الإمام مالك بن أنس» لعبد الغني الدقر (ص٣٣).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٢)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٣٤).

(٤) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ١٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٢)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٣٥).

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٣).

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [البقرة:١٧٢]»[١].
وبحديث: «**إن الله يحبُّ أن يَرَى أَثَرَ نعمته على عبده**»[٢].

هو إذًا مسلك شرعي، ومن الخطأ أن يُعاب العالم بغناه، وكأنه يراد له أن يكون فقيرًا مُعْوِزًا، أو يُعاب العالِم بحسن مظهره، وكأن البؤس علامة التقوى، أو يُعاب برعايته للجَمَال، وكأننا لم نسمع مدح الجمال وأهله.

* وثَمَّ مسالك أخرى يُيَسَّر لها آخرون، كالبساطة والتواضع في الملبس والاقتصاد.

ومن هذا الباب أن أحمد رحمه الله كان يرهن نعله عند خبَّاز على طعام أخذه منه، وباع جُبَّته مرة ليقتات بها[٣].

وذكر الـمَرُّوْذِيُّ أن أحمد أعطاه خُفَّه ليصلحه، وقد لبسه سبع عشرة سنة، فإذا فيه خمسة مواضع أو ستة، الخَرْزُ فيها من برّا، أي: من الخارج[٤].

* ويبدو أن الشافعيَّ وأبا حنيفة كانا أميل إلى طريقة مالك في اللبس[٥].

هل كان هذا دأبًا ورثوه عن شيوخهم وتلقَّوه عن أساتذتهم؟

هذا قريب، كما ذكر مالك رحمه الله أنه أدرك شيوخه وما يلبسون من الثياب إلَّا الحسان، وكأن هذا هديًا وعبادة لفقهاء المدينة، يتوارثونه فيما بينهم[٦].

ويُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أَجِدِ الثيابَ إذا اكتسيتَ فإنها   زَيْنُ الرجال بها تُعَزُّ وتُكْرَمُ

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه الطيالسي (٢٣٧٥)، وأحمد (٦٧٠٧)، والترمذي (٢٨١٩)، والحاكم (٤/ ١٣٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٧٥)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٤)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠١)، و«مراقي الجنان» لابن عبد الهادي (ص ٣٦٩، ٣٧١).
(٤) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ١٠١)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٤٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١٢٥).
(٥) سيأتي ذلك في تراجمهم.
(٦) تقدم قريبًا، وسيأتي في ترجمة الإمام مالك.

ودَعِ التواضعَ في الثياب تَحَوُّبًا[1]   فالله يعلم ما تُجِنُّ وتَـكْـتُـمُ[2]

ويساعد على هذا طبيعة البلد؛ من حيث الرخاء الاقتصادي، والوفرة المعيشية، والرَّفاهية التي وصل إليها، فليس هو تكلُّفًا لمفقود، ولا إثقالًا للنفس بما لا تقدر ولا تطيق.

وطبيعة الأسرة التي يعيش فيها الإمام وينتمي إليها لها اعتبار؛ فأبو حنيفة تاجر، ومالك كذلك، وأحمد كان يتيمًا فقيرًا، فآثر الحال التي هو عليها، دون تكَلُّف أو تطلُّع إلى ما عند غيره، واختار مقام الصبر، وكان يقول: «إنما هو طعامٌ دون طعام، ولباسٌ دون لباس، وصبر أيام قلائل»[3].

ولابد أن التكوين الشخصي يتقبَّل هذا، فمن الناس مَن هو مجبول على حب الأشياء الحسنة والاستمتاع بها، ومنهم مَن هو أميل إلى الزهد والإعراض والتبذُّل؛ ولذا جاء في السنة الإشارة إلى هذا وإلى هذا، ففي الحديث: «**البَذَاذةُ من الإيمان**»[4].

وهو محمول على التبسُّط في الملبس والمأكل لـمَن لا يقدر، أو لـمَن يكون طبعه إليه أميل مع النظافة والطهارة.

وفي الحديث الآخر: «**إن الله جميلٌ يحبُّ الجمال**»[5]. وقد قال هذا لـمَن كان يحبُّ أن يكون ثوبه حسنًا، ونعله حسنة، فطبعه أميل إلى الحسن والجمال حتى في النعال.

والمجتمعات فيها هذا وهذا، فلكلٍّ ما يناسبه، والغالب على الناس هو الميل للعناية بالملبس والمركب والمسكن والطعام، وهو حَسَنٌ وارد في الكتاب والسنة: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَـٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا...﴾ [الأعراف:٣٢].

---

(١) أي: تخشُّعًا، وبها رُوي في بعض المصادر.

(٢) ينظر: «الجامع» للخطيب (١/ ٣٨٢)، و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٢٤)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٢٠).

(٣) ينظر: «الورع» (٢٤٥)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣، ٤٥٨)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٣٤)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٤٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٨١)، و«العواصم والقواصم» (٤/ ٣١٠).

(٤) أخرجه أحمد (٣٩/ ٤٩٣) (٥٨- قسم المستدرك)، وأبو داود (٤١٦١)، وابن ماجه (٤١١٨)، والحاكم (١/ ٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٦٢) من حديث أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٤١).

(٥) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ووجود الصِّنفين يعني تعدُّد الطرق في الطاعة بحسب الطبع، وبحسب الإمكان، ليس في المظهر فحسب، بل في أشياء عديدة، فحمل الناس على طريق واحد فيه عُسْر ومشقة وغفلة عن تفاوت الطباع واختلافها.

ومثل هذا قد يقال في المنصب والوظيفة، فلا يذم أو يمدح مطلقًا بها أو بدونها، وإنما العبرة بما يلائم الطبع ويكون أقرب لتحقيق المصلحة.

وكذلك الشهرة والخمول، فمن الناس مَن تفسده الشهرة وتضره، ومنهم مَن لا تزيده إِلَّا خيرًا ونفعًا للخلق، مع معرفته بذاته وعدم اغتراره بما يقوله الآخرون.

وكذلك الرئاسة والتصدُّر تصلح لأقوام ولا تصلح لآخرين، وقد استفاض عن أحمد التبرُّم من الشهرة والتصدُّر، بينما كان أبو حنيفة يقول في قصة انفراده عن شيخه: «نازعتني نفسي الطلب للرئاسة». وقعد مالك زمنًا للناس يغشاه الملوك والطلبة والعوام، ثم اعتزل وترك ذلك كله[1].

واليوم أصبح «علم الطِّباع» فنًّا قائمًا بذاته، يدرس أصول الجِبلَّة الإنسانية وأسبابها، وتفاوت الناس فيها، كما يدرس تأثير ذلك في القائد أو الزعيم[2].

٧- مفردات:

ولكل إمام أصل انفرد به عمَّن سواه، إما من حيث القول به، أو من حيث إظهاره وإشهاره وتصدُّره في فقهه.

كما كان مالك رحمه الله يجعل عمل أهل المدينة حُجَّةً، ويراه من السُّنة؛ لأنه لابد أن يكون معتمدًا على دليل، وكان يُقدِّمه على القياس، وعلى خبر الآحاد حينًا.

وقد بعث إلى اللَّيْث بن سعد عالم مصر وإمامها رسالة قال فيها: «بلغني أنك تُفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا وببلدنا الذي نحن فيه... وإنما الناس تبعٌ لأهل المدينة؛ إليها كانت الهجرة، وبها تنزَّل القرآنُ...». وفيها: «فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرًا

---

(١) سيأتي ذلك في تراجمهم إن شاء الله.

(٢) ينظر: «القيادة والولاء» للدكتور فيصل بن جاسم (ص ٥٢٠) وما بعدها.

معمولًا به؛ لم أر لأحد خلافه..».

وقد ردَّ عليه اللَّيْث بن سعد برسالة تعبِّر عن مسلك آخر لا يتفق ورؤية مالك، ذكر فيها أن الناس تَبَعٌ لأهل المدينة الذين مَضَوْا؛ لأن القرآن نزل بين ظهرانيهم، أما بعد أن خرج الكثير من السابقين في الجهاد، وتفرَّقوا في الأمصار، واختلفوا في أمور كثيرة، فلم يعد ما عليه أهل المدينة يُترك لأجله الخبر والقياس[1].

وتفرَّع عن هذا الأصل مسائل كثيرة، مثل أن المصَّة والمصَّتين في الرَّضاع تُحرِّم، ولم يعمل بحديث عائشة رضي الله عنها الصحيح في أن التحريم يكون بعشر رضعات، ثم نُسخن من ذلك بخمس، ومع روايته للحديث قال: «وليس على هذا العملُ»[2].

ومثله نفي خِيار المجلس، وقوله عقب رواية حديثه الصحيح: «وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معلوم به فيه»[3].

وقد نازع الجمهورُ مالكًا في حجِّية عمل أهل المدينة، وقالوا: عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل الأمصار، ولا فرق بين عملهم وعمل أهل الحجاز والعراق والشام، وإذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض، وإنما الحجَّة اتباع السنة.

وألَّف ابن تيمية كتابًا في «عمل أهل المدينة»، وحكى الخلاف في المسألة ابن القيم في «إعلام الموقعين»، و«زاد المعاد»[4].

وهي مسألة طويلة الذيول، ويمكن اعتبارها في عصور السلف الأولين من المرجِّحات في مسائل لها ثبات واستقرار ولا يُسرع إليها التغيير، كما في قصة الصَّاع، ورجوع أبي يوسف لمذهب مالك؛ فقد اختلفوا في قدر الصَّاع، والصَّاع النبوي أربعة أمداد، والمُد ما تتسع له يد الإنسان المعتدل حين يضم بعضها إلى بعض من البُر ونحوه،

---

(١) ستأتي رسالة مالك إلى الليث بن سعد ورد الليث عليه في ترجمة الإمام مالك.

(٢) ينظر: «الموطأ»، كتاب الرضاع، باب جامع: ما جاء في الرضاعة (٢/ ٦٠٧)، و«صحيح مسلم» (١٤٥٢).

(٣) ينظر: «الموطأ»، كتاب البيوع، باب بيع الخيار (٢/ ٦٧١)، و«صحيح البخاري» (٢١١١)، و«صحيح مسلم» (١٥٣١)

(٤) ينظر: «صحة أصول مذهب أهل المدينة» لابن تيمية، وهي ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢٩٤-٣٩٦) وقد طُبعت مفردة، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٧٤-٢٧٧)، و«زاد المعاد» (١/ ٢٥٣).

ومقداره رطل وثلث رطل من الأرطال البغدادية، فيكون الصَّاع النبوي خمسة أرطال وثلث رطل بالبغدادي، وهذا هو قول الحنابلة والمالكية والشافعية وأبي يوسف من الأحناف[1].

وخالف الحنفية في ذلك، فقالوا: إن الصَّاع ثمانية أرطال[2]. وكان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة، فقدم من الحج، فقال: إني أريدُ أن أفتحَ عليكم بابًا من العلم همَّني، وتفحَّصت عنه، فقدمتُ المدينةَ فسألتُ عن الصَّاع، فقالوا: صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلتُ لهم: ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا: نأتيك بالحجة غدًا. فلما أصبح، أتاه نحو من خمسين شيخًا من أبناء المهاجرين والأنصار، مع كل رجل منهم الصَّاع تحت ردائه، كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنظرتُ فإذا هي سواء، قال: فعايرتُه فإذا هو خمسة أرطال وثلث بنقصان معه يسير، فرأيتُ أمرًا قويًّا، فقد تركتُ قول أبي حنيفة في الصاع وأخذتُ بقول أهل المدينة[3].

وقد انفرد أبو حنيفة وأحمد في رواية بالتفريق بين الفرض والواجب، فالفرض عندهم ما عُرف وجوبه بدليل قطعي موجِب للعلم والعمل قطعًا، أما ما عُرف وجوبه بدليل ظني، فهو الواجب عندهم.

فمدار الفرض عندهم لغة على القطع، وشرعًا على ما ثبت بدليل موجِب للعلم قطعًا من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع.

ومدار الواجب عندهم لغة على السقوط واللزوم، وشرعًا على ما يكون دليله موجبًا للعلم، فيثبت الواجب عندهم بدليل ظني.

وأما الجمهور فلا فرق عندهم بين الفرض والواجب[4].

---

(١) ينظر: «بداية المجتهد» (١/ ٣٣١)، و«المغني» (١/ ١٤١)، (٣/ ٤٧٨)، و«عون المعبود» (٤/ ٢٩٥)، (٥/ ٢١٧)، و«تحفة الأحوذي» (١/ ١٥٣)، و«شرح الزرقاني» (٢/ ٢٠٠) و«القاموس المحيط» (ص ٩٥٥).

(٢) ينظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ٢٣)، و«اللباب في شرح الكتاب» (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: «سنن الدارقطني» (٤/ ١٧١)، و«المحلى» (٤/ ٥٣)، و«سنن البيهقي» (٤/ ١٧١)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢٧٠).

(٤) ينظر: «أصول السرخسي» (١/ ١١٠)، و«التلويح على التوضيح» (٢/ ١٢٤)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ٩٩)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (ص١٦).

وهو تفريق حسن، يمكن التمييز بموجبه بين مسائل في الصلاة والحج وغيرها يقال بوجوبها وليس فيها نصٌّ صريح.

كما تفرَّد كل إمام بمسائل لم يوافقه عليها الآخرون، تسمَّى بـ«المفردات»، وصنَّف فيها العلماء، كقول الحنفية بأنه لا قصاص على مَن قَتل بالخنق[1]، وكره مالك التطوع بالحج[2]، وقول الشافعية بجواز أن تكون الطهارة بالماء أو بالتيمم- لجواز لبس الخفين على طهارة- ولكن ليس لفقد الماء مثلًا، بل لعدم القدرة على استعماله[3]، وكقول أحمد بالوضوء من لحم الإبل[4].

١٨- الدأب:

يتميَّز هؤلاء الأئمة باستثمار وقت الشباب في التعلُّم والطلب، والرِّحلة إذا اقتضى الأمر، ويتَّضح من سيرتهم أن البُكور في طلب المعرفة، حين تكون الذاكرة حيَّة، والنفس خَلِيَّة من التَّبِعات والمسؤوليات، والهمة عالية، كان شأنًا مشتركًا.

* تجده عند أبي حنيفة في استجابته لنصيحة الشَّعْبي، حيث تفرَّغ للفقه واختلف إلى الشيوخ.

* وفي مالك الذي تأهَّل للفتيا قبل بلوغه الثامنة عشرة، وجلس للتدريس وعمره إحدى وعشرون سنة.

* وفي الشافعي الذي حفظ القرآن وهو ابن سبع، وحفظ «الموطأ» وهو ابن عشر.

* وفي أحمد الذي طلب الحديث وهو ابن خمس عشرة أو ست عشرة، ومن الطريف أنها السنة التي مات فيها مالك رحمه الله.

فالحبل موصول، والعناية الإلهية تحفظ الأمة والشريعة بمَن يضع الله في قلوبهم حب العلم والرغبة في نشره، وتحمُّل العنت في سبيله.

---

(١) ينظر: «المبسوط» (٢٦/ ١٥٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٦/ ٥٤٣).

(٢) ينظر: «القوانين الفقهية» لابن جزي (ص٩٤).

(٣) ينظر: «المجموع» (١/ ٥٤٥)، و«مغني المحتاج» (١/ ٢٠٥).

(٤) ينظر: «المغني» (١/ ١٣٨)، و«كشاف القناع» (١/ ١٣٠).

مع هذا البكور كبكور الطير في صباحاتها، كان أحمد يمضي ومعه القلم والكتاب، فيقال: إلى متى؟ فيقول: «مع الـمَحْبَرَةِ إلى الـمَقْبرة».

وكان الشافعي يقول:

وبـاكـيـةٍ للبَيْنِ قـلـتُ لها: اقْـصِـري ... فللَمْوتُ أَحْلَى من معـالجـة الفـقـرِ

سـأنـفِـقُ رَيْـعـانَ الشَّبـيـبـة كلِّـهـا ... على طلبِ العلياءِ أو طلب الأجـرِ

سـأطـلـبُ عِلمًا أو أمـوتُ بِـبـلـدةٍ ... يقِلُّ بها هـطـلُ الدُّموعِ على قبرِي

وليسَ اكتِسابُ العِلمِ يا نفسُ فاعلمِي ... بِـمِـيراثِ آبـاءٍ كِـرامٍ ولا صِـهـرِ

ولكِـنْ فتى الفتيانِ مَن راحَ واغـتـدى ... لِيطـلـبَ عِلمًا بِـالـتَّـجـلُّـدِ والصَّبرِ

فإن نالَ عِلمًا عـاشَ فِي النَّاسِ مـاجِـدًا ... وإن ماتَ قالَ النَّاسُ بالغَ في العـذرِ

إذا هـجـعَ الـنُّـوامُ أسـبـلـت عـبرتِي ... وأنشدت بيتًا وهو مِن ألطفِ الشِّعرِ

ألـيـسَ مِـن الخسـرانِ أنَّ لـيـالِـيًـا ... تمرُّ بِلا عِلمٍ وتحسبُ مِـن عُـمـرِي[1].

وظل أبو حنيفة في البحث والمذاكرة والتدريس حتى مات.

وفوق هذا كانت مراجعة الاجتهاد وديمومة التصويب شأنًا جوهريًا عند جميعهم، فليس العلم والفقه مرحلة دراسية تنتهي بشهادة، ولا فترة عمرية تنتهي بذكريات جميلة أو طريفة، بل هو الحياة كلها، كما ذكر أحمد[2].

٤- العلم للعمل:

من الكلمات الذهبية المأثورة عن مالك، أنه كان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل، ويحكى كراهته عمَّن تقدَّم من السلف والعلماء.

وكان يُوصِي الطالب بالبحث والاشتغال فيما ينفعه في يومه وليلته.

---

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص ٦٧)، و«غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (٢/ ٤٤٤).

(٢) سيأتي ذلك في تراجمهم بتوسع.

وبجلالته وهيبته كان يعرض عن كثير من التساؤلات الفضولية المتقحِّمة في المجالس دون بصيرة، وربما وبَّخ صاحبها؛ حفاظًا على هيبة العلم ومكانته، خاصة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يأمر السائل فيُخرَج من الحلقة إن بدا أنه قصد إلى الاستخفاف أو تجاوز حد الأدب مع النصوص[1].

وعند دراسة سير الأئمة الأربعة ومشاهير العلماء، تجد هذا ظاهرًا عند المتقدِّمين، فلم يغرقوا في افتراض مسائل صورية أو نظرية لا تَمُتُّ للواقع بصلة، ولا أوغلوا في جدليات غيبية مما لم يوقفهم عليه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

حتى نصوص الأسماء والصفات كانوا يُمِرُّونها كما جاءت، ويقرؤونها كما وردت، ويؤمنون بها على مراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يؤوِّلونها، ولا يكيِّفونها، وهذا حافَظَ عند الأولين على هيبة النص وجلالته، وأضفى تأثيرًا قدسيًّا في النفوس والأرواح، ووفَّر العقول أن تشتغل بالغيبيات التي لا تملك في معرفتها، إِلَّا ما جاءت به النصوص المحكمة، وحفظ الناس من الجدل العقيم فيما لا طائل وراءه.

وجاء مِن بعد الأئمة مَن شُغلوا بالتفريعات، وبالغوا فيها، بحجة تصوير المسائل، مع أنها إذا وقعت فسيكون علماء الزمان الذي وقعت فيه قادرين بإذن الله على فهمها وتنزيلها على الحكم المناسب، ووصلها بالنص الذي يستوعبها، أو القاعدة التي تنتظمها.

وآخرون شُغلوا بالجدل والكلام في الإلهيات والعقائد، حتى صار هذا العلم جافًّا، لا يفيض بالحب والخوف والرجاء الذي كان عند الأولين من الصحابة وأتباعهم، والأئمة الأربعة وأضرابهم، بل هو كعلم الرياضيات، سوى أنه يزيد العقول حيرة وتردُّدًا، وكلما أقبل المرء على عبادته وصلاته حضرت عنده المجادلات والمناظرات وعقد المجالس وأفحم الخصوم.

وكلما أقبل على القرآن وقف عند رؤوس الآي، لا ليعتبر ويتخشَّع، ولا ليعرض حوادث الزمان ونوازله، ولا ليبحث عن مخرج لأزمة أو حل لمعضلة، بل ليستحضر كل ما قيل في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ويحاول أن يستذكر الفِرَق وأقاويلها، ويستعيد

(١) ينظر ما سيأتي في ترجمة الإمام مالك.

الردود، ثم تعرض له الشبهات.. هذا كله قبل أن يستتم قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة:٦٤]. قبل أن يستحضر رحمة أرحم الراحمين وجوده وكرمه وعطاءه؛ ليسأله ويتضرَّع إليه ويُنْزِل به حاجاته، وربما انفتل من قراءته أو فرغ من صلاته ولم يبق في ذاكرته إِلَّا مجلس المناظرة الذي عقده.

وكيف لا.. وهذه دراسته منذ نعومة أظفاره، وهذا الذي وقر في نفسه، وتردَّد صداه في أذنه، ومرَّت على حروفه عيناه غير مرة!

فإذا سمع مَن يذكِّره أو يوقظه، ظن أن الأمر يتعلَّق بتغيير اعتقاده، وصرفه عن طريقته، أو إحداث أمر يضره في ديانته!

وفئة ثالثة عزلت نفسها عن متغيرات الزمان ومستجدات الأحوال، ونأت عن فهم المعادلة الدولية في النهوض والسياسة والاقتصاد والقوة المعرفية والقوة العسكرية.. وظلَّت تتحدَّث عن قضاياها، وكأنها في عصر التمكين، أو أن نظام الخلافة على وشك التدشين، وهي غير قادرة على التعاطي مع الأمر القائم، فضلًا عن الانتقال إلى ما هو أفضل.

وما ذاك إِلَّا لعجز العقول عن الاجتهاد، فهي تتعاطى مع النتائج النهائية التي أقرَّها السابقون؛ لأنها تلقتها وتلقَّفتها، وتظل غير قادرة على القياس عليها، أو مراعاة عللها وأسبابها، أو تقدير الضرورات والأحوال القسرية بقدرها.

٢٠- إن يختلف نسبٌ..:

كان من الأئمة مَن هو عربي الأَرُومةِ[١]، كالشافعي وأحمد ومالك، فالشافعي قرشي مُطَّلِبي، من بني المُطَّلِب بن عبد مناف، وأحمد شَيْبَاني ذُهْلي، من بَكْر بن وائل، ومالك أَصْبَحي حِمْيَري، من قبائل اليمن.

وكان أبو حنيفة من أبناء فارس، وقيل: إنه من كابُل. وقيل: من تِرْمِذ أو نَسَا، ولم تكن مسألة النَّسب عندهم تتجاوز المعرفة والصلة، فلقد نأى الأئمة بأنفسهم عما سوى

---

(١) الأرومة: الأصل.

ذلك، حتى قال محمد بن الفضل الملقَّب بـ«عارم»: «وضع أحمد بن حنبل عندي نفقته، فكان يجيء في كل يوم فيأخذ منها حاجته، فقلتُ له يومًا: يا أبا عبد الله، بلغني أنك من العرب؟ فقال: يا أبا النعمان، نحن قوم مساكين. فلم يزل يدافعني حتى خرج، ولم يقل لي شيئًا»[1].

ومما يُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

النـاسُ من جِهَةِ التَّمثيلِ أَكْفـاءُ ... أبـوهـمُ آدمٌ والأمُّ حـوَّاءُ

نفسٌ كنفسٍ وأرواحٌ مُشـاكِـلَـةٌ ... وأَعْظُمٌ خُلِقَتْ فيهمْ وأعـضـاءُ

فإنْ يَكُنْ لهم من أَصْلِهِمْ حَسَبٌ ... يُفـاخِـرُونَ بـه فالـطـينُ والماءُ

ما الفضلُ إلَّا لأهل العلم إنهـمُ ... على الهُدَى لـمَنِ اسْتَهْدَى أَدِلَّاءُ

وقَدْرُ كُلِّ امرئٍ ما كان يُحْسِـنُـهُ ... وللرجال على الأفعال أسمـاءُ

وضِدُّ كُلِّ امرئٍ ما كان يَجْهَـلُـهُ ... والجاهلونَ لأهلِ العلـم أعـداءُ[2]

أبو حنيفة رحمه الله من بين الأربعة ليس عربيًّا، ولكنه الأكثر في عدد الأَتْباع، ومع الجدل المحتدم في بداية نشوء المذهب، لم نجد مَن يلمز أبا حنيفة بهذا، مع أنه لا يمكن تجاهل سطوة القبلية في المجتمع العربي، وعلينا ملاحظة أن الشعوب الأخرى كالفرس لها قبائل معروفة.

فاستحضِرْ أن أئمة الحديث الستة، وهم: (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) جلُّهم من غير العرب، كما تدل دراسات متخصِّصة، باستثناء الإمام مسلم، فهو عربي صَلِيبة، من بني قُشير، على المشهور، وأبي داود، فهو من الأَزْد، ويظل الشِّعار: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣].

---

(١) سيأتي ذلك في تراجمهم.

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢٣٥)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٠)، و«تذكرة الخواص» لسبط ابن الجوزي (ص ٤٢٦)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٣٤٢)، و«نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف» لجمال الدين الحبيشي الوصابي (ص ٧١).

ويُنسب إلى الشافعي وغيره. ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥٧)، و«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» لأبي بكر البقاعي (٦/ ١٢٧).

١١- حظٌّ من الأدب:

من طريف المقارنة، ما يتعلَّق بالموقف من الأدب والشعر، فقد كان الشافعي عربي اللسان والنَّسب والدار والعصر، واشتغل بعلوم العربية عشرين عامًا، حتى صار إمامًا من أئمتها، وحُجَّة من حججها، وشهد له بذلك الإمام أحمد وأبو عُبيد والمازني ويُونس ابن عبد الأعلى وابن هشام وغيرهم.

قال الزَّعْفَراني: «ما رأيتُ الشافعيَّ لحن قطُّ»[(١)].

والزَّعْفَراني هو: أبو علي الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، راوي كتب الشافعي القديمة، وكان يقول: «ما حمل أحدٌ مَحْبرة، إلَّا وللشافعي عليه مِنَّة»[(٢)].

ورُويت هذه الكلمة أيضًا عن الإمام أحمد[(٣)].

وقال الرَّبِيع بن سُليمان المُرادي، من تلاميذ الشافعي: «كان لسان الشافعي أكبر من كتبه»[(٤)].

وهي كلمة نادرة من صاحبٍ مُعايشٍ، مراده أن اللغة الخطابية لدى الشافعي أبلغ مما في مصنفاته، وهذا يمكن أن يكون حقيقة، ويمكن إرجاعه إلى تذوق الرَّبيع للغة المنطوقة من شفتي إمامه أكثر مما يجده في كتبه، وللشافعي قصائد وأشعار سائرة، ويُنسب له ديوان شعر مطبوع، وقد قام بجمع شعره غير واحد[(٥)].

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٠).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦١)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٢/ ٧٣)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٢/ ١٤٧).

(٣) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٧٦)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١١٧٠)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٢٢)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٤٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٠)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» لمحمد بن يوسف الجندي (١/ ١٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٥)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ١٩)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ١٢٢)، و«الديباج المذهب» (٢/ ١٥٨).

(٤) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٧٤)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٧١)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٨).

ورويت عن غير الربيع أيضًا. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٣٨٠).

(٥) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٧٣): «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن غانم في كتاب «مناقب الشافعي» له، وهو مجلَّد: جمعتُ ديوانَ شعر الشافعي كتابًا على حدة».

وقد قام مجموعة من الباحثين بجمع شعره ونشره في ديوان، منهم: عبد الرحمن المصطاوي، وإميل بديع يعقوب، ونعيم زرزور، ومجاهد مصطفى بهجت، وعمر فاروق الطباع، وغيرهم.

ومما يُؤْثَر عنه قوله:

ولولا الشِّعرُ بالعلماءِ يُزْرِي لكنتُ اليومَ أَشْعَرَ من لَبِيدِ[1]

ومن مأثور شعره:

ما في الـمُقَـام لـذي عـقـلٍ وذي أَدَبِ مـن راحـةٍ فـدعِ الأوطـانَ واغترب
سافرْ تجد عــوضًـا عــمَّـن تفـارقـهُ وانصَبْ فإنَّ لذيذ العيشِ في النَّصَبِ
إني رأيـتُ وقــوفَ المـاء يُــفـسـدهُ إن ساحَ طـابَ وإن لم يجـرِ لم يـطـبِ
والأُسدُ لولا فِراقُ الأرض ما افترست والسَّهمُ لولا فِراقُ القوسِ لم يصـبِ
والشمسُ لو وقفت في الفـلكِ دائـمـةً لمَلَّها النَّاسُ من عُجـمٍ ومـن عـربِ
والتِّـبرُ كـالتُّرب مُـلـقًـى في أمـاكـنـهِ والعُودُ في أرضه نـوعٌ مـن الحـطـبِ
فـإن تـغـرَّب هــذا عــزَّ مـطـلـبـهُ وإن تـغـــرَّب ذاكَ عــزَّ كالذَّهــبِ[2].

وشعره في الدعاء مشهور:

أتهـزأُ بـالــدُّعــاءِ وتــزدريـــهِ ومـا تـدري بما صـنـعَ الـدُّعـاءُ
سِهامُ اللَّـيـلِ لا تُخـطـي ولكـن لها أمـــدٌ ولـلأمــدِ انـقـضـــاءُ[3]

وله عند موته قصيدة مؤثِّرة يقول فيها:

إليكَ إلهَ الخلقِ أرفـــعُ رغـبـتـي وإن كنتُ ياذا الـمَنِّ والجود مُجْرما
ولَمَّا قسا قلبي وضاقتْ مـذاهـبـي جعلتُ الرَّجا مـنِّـي لعـفـوكَ سُلَّما
تَـعَـاظَـمـنـي ذنـبي فلمَّا قـرنـتـهُ بعفـوِك ربي كـان عـفـوُكَ أعـظـما
فما زلتَ ذا عفوٍ عنِ الذَّنبِ لم تزلْ تجُـودُ وتعـفُـو مِـنَّـــةً وتـكــرُّمـا
فلولاكَ لم يصمدْ لإبليـسَ عـابـدٌ فكيفَ وقد أغوى صـفـيَّـكَ آدمـا

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص٤٩).
(٢) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص٢٧).
(٣) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص١٨).

فللَّـهِ درُّ العـارفِ الـنَّـــدبِ إنَّـهُ   تفيض لفَرطِ الوجدِ أجفـانُـهُ دمـا
يُقِيمُ إذا ما الليـلُ مـدَّ ظـلامُـهُ   على نفسهِ من شدَّة الخـوفِ مـأتمـا[1].

ومالك كان عربيًّا من دار الهجرة، وكان فَصِيح اللسان، جَزْل العبارة، وله مأثورات من الحكم ونوادر الأقوال، لا تصدر إِلَّا عن عقل فذٍّ ولسان بَلِيغ.

وتُنسب لمالك أبيات لا تظهر عليها لغة عصره، ومنها القصيدة الوعظية الشهيرة التي مطلعها:

أنا العبدُ الذي كَسَبَ الذُّنُوبَا   وصَـدَّتْـهُ الأَمـاني أن يَتُـوبا

ولا أظنها تصح عنه[2].

وذكر يوسف الصَّفْطي (أو السَّفْطي) المالكي في «حاشيته» عن مالك:

إذا رفعَ الزمانُ مكـانَ شـخـصٍ   وكنتَ أحقَّ منه ولـو تصاعَـدْ
أَنِـلْـه حـقَّ رتـبـتِـه تجـدْه   ينيلُك إن دنـوتَ وإن تباعـدْ
ولا تـقـلِ الـذي تـدريـهِ فـيـه   تكنْ رجلًا عن الحسنَى تَقَاعدْ
فكم في العُرْسِ أبهى من عروسٍ   ولكن للعروسِ الدهرُ ساعـدْ[3]

أما أحمد، فينسب له بعضُهم[4]:

إذا ما خلوتَ الدَّهرَ يومًا فلا تقُلْ   خلوتُ، ولكن قُل عليَّ رقيبُ
ولا تَحْسبنَّ اللهَ يـغـفـلُ سـاعــةً   ولا أنَّ ما يَخْفَى عليه يـغـيـبُ
غفلنا عن الأيام حتَّى تـداركـتْ   علينا ذُنُوبٌ بعـدهُـنَّ ذُنُـوبُ

---

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص١٠٢).

(٢) هذه القصيدة منسوبة لجمال الدين يحيى بن يوسف الصَّرْصَري (ت: ٦٥٦هـ)، كما في «الآداب الشرعية» (٣/ ٥٩٤).

(٣) ينظر: حاشية الشيخ يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفطي (أو: السفطي)، المسماة: «حاشية سنية وتحقيقات بهية على الجواهر الزكية في أصل ألفاظ العشماوية للشيخ أحمد بن تركي» (ص ١١).

(٤) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ٢٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٥)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢١١-٢١٢)، و«تاريخ دُنَيْسَر» للطبيب أبي حفص عمر بن الخضر بن اللمش (ص٥٢)، و«البلدانيات» للسخاوي (ص٢٨٠)، و«المقاصد الحسنة» (ص ٢٣٥-٢٣٦)، و«جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (ص٢٤٣).

فيا ليتَ أنَّ اللهَ يغفرُ ما مضَى ... ويأذنُ في توباتنا فنتُوبُ

وهي لأبي نُوَاس- كما في «ديوانه»[1]- اجتمع به أحمد وسمعها منه، وكان يتمثَّل ببعض أبياتها[2]، وخاصة البيت الأخير:

إذا ما مضَى القرنُ الذي أنت فيهمُ ... وخُلِّفتَ في قرنٍ فأنتَ غريبُ.

ونُسبت إلى غير أبي نُوَاس أيضًا[3].

وينسب آخرون لأحمد قصيدة مشهورة في الاعتقاد مطلعها:

يا سائلي عن مَذْهبي وعقيدتي ... رُزِقَ الهُدى مَن للهِداية يَسْأَلُ

ولا تصح البتة عن الإمام أحمد، وهي منسوبة إلى ابن تيمية[4]، وفي آخر أبياتها:

هذا اعتقادُ الشافعيِّ ومالكٍ ... وأبي حنيفة ثمَّ أحمد يُنقَلُ

مما يؤكِّد أن كاتبها متأخر، وربما التبس المعنى على بعضهم من قوله: (ثم أحمد يُنقلُ). فظن أن المقصود أن أحمد بن حنبل هو ناقل هذا الاعتقاد عن الأئمة، وهذا خطأ، وأحمد لا ينقل الاعتقاد عن هؤلاء الأئمة، بل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهذا الترتيب هو ترتيب المتأخرين.

والإمام أحمد عربي من بَكْر بن وائل، وقَلَّ عربي إلَّا يقول البيت أو البيتين، ويتذوَّق الشعر.

وقد سأل أبو حامد الخُلْقاني أحمدَ عن النشيد والشعر، فقال له: مثل أي شيء؟ قال:

إذا ما قال لي رَبِّي ... أما اسْتَحْيَيْتَ تعصيني

وتُخْفِي الذنبَ من خَلْقي ... وبالعصيانِ تأتيني

---

(١) ينظر: «ديوان أبي نواس» (ص٢٠١)، والمصادر الآتية.

(٢) ينظر: «ترتيب الأمالي الخميسية» للشجري (١/ ٢٥٧)، و«مشيخة قاضي المارستان» (٢/ ٨١٣)، و«تاريخ دمشق» (١٣/ ٤٥٥- ٤٥٦)، و«إثارة الفوائد المجموعة» للعلائي (٢/ ٦٨٣- ٦٨٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٨٠).

(٣) ينظر: «ديوان أبي العتاهية» (ص٣٤)، و«البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ١٣٣)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢/ ٣٤٧)، و«المجالسة» للدينوري (٤/ ١٠٤) (١٢٨٠)، و«أخلاق الوزيرين» لأبي حيان التوحيدي (ص٣٧٤- ٣٧٥)، و«شعب الإيمان» (٦٩٠٩)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٤١٥)، و«البلدانيات» للسخاوي (ص٢٨٠)، والمصادر السابقة.

(٤) ينظر: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» للألوسي (ص٧٣)، وقد شرحها غير واحد في كتب مفردة.

فقال أحمد: أعد عليَّ. فأعادها عليه، فقام أحمد ودخل بيته وهو يبكي ويردِّد الأبيات[1].

كما ذكرت بعض المصادر حوارًا شعريًّا بينه وبين الشافعي، قال فيه الشافعيُّ[2]:

قالوا: يزورُك أحمدٌ وتزورُه ... قلتُ: الفضائلُ لا تغادرُ منزلَهْ

إن زارني فبفضلِه أو زرتُـه ... فلفضله فالفضلُ في الحالين لَهْ

فردَّ عليه أحمد:

إنْ زرتَنا فبفضلٍ منـك تمنحـنـا ... أو نحن زُرْنا فللفضلِ الذي فيكا

فلا عدِمْنا كلا الحالين منك ولا ... نالَ الذي يتمنَّى فـيـك شانيـكـا

وقد ذكر هذه الأبيات السَّفَاريني الحنبلي في «غذاء الألباب»[3].

أما أبو حنيفة، فلم يكن عربيًّا، ولا يُحفظ له شعر قاله، وقلَّما يتمثَّل بالشعر.

وتتداول بعض المواقع الإلكترونية قصيدة رَكِيكة الألفاظ، رديئة المعاني، يزعمون أن أبا حنيفة أنشدها عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومطلعها:

يا سيدَ الساداتِ جئتكُ قاصدًا ... أرجو رضاكَ وأحتمي بحِماكا

والله يـا خيرَ الخـلائـقِ إنَّ لي ... قلبًا مَشُوقًا لا يـرومُ سِـواكـا

وبحقِّ جاهك إنَّني بكَ مُغْـرَمٌ ... واللهُ يـعـلـمُ أنـنـي أهـواكـا

والقصيدة موضوعة، بعيدة عن لغة ذلك العصر وعن أسلوبه، وفيها معانٍ منكرة لا تَمُتُّ للإمام أبي حنيفة بصلة، وهي في «المستطرف» لشهاب الدين الأَبْشِيْهِي منسوبة للمؤلِّف نفسه[4]، كما احتوت على أخطاء لُغوية وأسلوبية، مثل قوله:

أنتَ الذي لما توسَّل آدمٌ ... من زَلةٍ بكَ فازَ وهْو أباكا

---

(١) ينظر «تلبيس إبليس» (ص٢٠٢)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٩).

(٢) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص ٩٣).

(٣) ينظر: «غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (١/ ٢٨٥)، و«المدخل المفصَّل» لبكر أبو زيد (١/ ٣٦٩).

(٤) ينظر: «المستطرف في كل فن مستظرف» (ص ٢٣٧-٢٣٨).

ومن أخطائها اللُّغوية: قوله:

قد فُقْتَ يا طهَ جميعَ الأنبيا طُرًّا فسبحانَ الذي أسراكا

وفعل «أسرى» لا يتعدَّى بنفسه، بل يعدَّى بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء:١]، وفي المصدر السابق: «سواكا».

ولا يحتاج قارئ القصيدة إلى كبير جهد ليكتشف أنها منحولة، لا تليق بمقام الإمام ولا مَن دونه.

وفيها سردٌ لما يعتقد أنه معجزات نبوية، بعضها صحيح ثابت، وبعضها من تزيُّد الغلاة.

٢٢- زعامة روحية:

وتأثير الأئمة على مَن حولهم كان إيمانيًّا روحيًّا؛ لأنهم كانوا موصولين بالله تعالى، ولذا فالنُّسك والتعبُّد والسلوك هو جزء مهم من المنهج العملي.

سمع أبو حنيفة رحمه الله رجلًا يقول: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل. فقال: «والله لا يتحدَّث الناس عني بما لم أفعل». فكان يحيي الليل صلاة ودعاءً وتضرُّعًا، وكان من أكثر الناس صلاة، وأورعهم عن الحرام.

ومثله كان الشافعي رحمه الله- كما يذكر تلميذه الرَّبيع- يجزِّئ الليلَ أثلاثًا؛ ثلثًا يكتب، وثلثًا يصلِّي، وثلثًا ينام[١].

وكان يقول: «ينبغي للفقيه أن يضع التراب على رأسه؛ تواضعًا لله وشكرًا له»[٢].

وكان أحمد يختم القرآن في كل سبعة أيام؛ أُسوة بالصحابة رضي الله عنهم[٣]، كما في الحديث الذي رواه هو في «مسنده»[٤].

---

(١) سيأتي ذلك في تراجمهم.

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٢٨).

(٣) سيأتي في ترجمة الإمام أحمد.

(٤) ينظر: «مسند أحمد» (٦٨٧٣، ٦٨٧٦)، و«صحيح البخاري» (٥٠٥٢)، و«صحيح مسلم» (١١٥٩).

وكان يُكثر الصيام وهو في السجن، واشتهر عنه التعفُّف والتكفُّف ورفض الأُعطيات، وكانت مجالسه مجالس الآخرة، كما قال أبو داود[1].

وقال عبد الله ولده: «كان أبي يصوم ويدمن، ثم يفطر ما شاء الله، ولا يترك صوم الاثنين والخميس وأيام البِيْض»[2].

وعن مالك يقول ابنُ مَهْدي: «ما رأيتُ أحدًا اللهُ في قلبه أهيبَ منه في قلب مالك ابن أنس»[3].

وكان يطيل الركوع والسجود في وِرْد الليل، وإذا وقف في الصلاة وقف كأنه عمود، لا يتحرَّك منه شيء، وكانت أكثر عبادته في السر، حيث لا يراه أحد؛ ولذا قال ابن المبارك: «رأيتُ مالكًا، فرأيتُه من الخاشعين، وإنما رفعه اللهُ بسريرة بينه وبينه»[4].

وكان إذا دخل منزله فأكثر ما يشغله المصحف والقراءة فيه[5].

إنه زادهم الذي لا غنى لهم عنه، ولا قِوام لهم إِلَّا به، وهو سر الرفعة والمجد، كما أشار إليه ابنُ المبارك، وقد وُجد في الأمة مَن هو أعبد منهم، ولكنهم حقَّقوا التوازن بين العلم والعمل والتعليم، ولذلك كُتب لهم من المجد والخلود ما لم يُكتب لغيرهم، وبهذا التعبُّد تمكَّنوا من مصابرة الصعاب ومكابدة العلم والتعليم وتجاوز المحن، فكانوا من الصابرين، والله يحب الصابرين.

والناس في أوقات سطوة المادة يحتاجون إلى النفوس الخاشعة، والأرواح الضارعة، والأعين الدامعة، والألسن الذاكرة، ويجدون في التعلُّم بالمشاهدة والمعاينة ما لا يجدونه في الكتب والأحاديث المرسلة.

---

(١) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ١١٢)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩١)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٤٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٩)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٩٢)، وما سيأتي في ترجمته.

(٢) سيأتي في ترجمة الإمام أحمد.

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٥١).

(٤) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٥١).

(٥) سيأتي في ترجمة الإمام مالك.

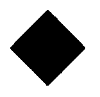
٣١- **من طريف التحوُّلات التاريخية**، أن هؤلاء الأئمة بدؤوا حياتهم بعيدًا عن السُّلطة السياسية، ولم يكونوا راضين عن مسالكها، وإن نَأَوْا بأنفسهم عن معارضيها؛ لأنهم حدَّدوا الميدان الذي يجاهدون فيه، وقرؤوا الظرف السياسي وموازين القوى قراءة صحيحة، ومع تعرضهم جميعًا للوِشاية والتُّهمة والضرب والحبس، أو ما يعبَّر عنه بـ «المحنة» وخروجهم منها، ظلَّت علاقتهم بالحاكم تتراوح ما بين المتاركة أو العلاقة العادية، وما بين رفض الأُعطيات وقبولها مع عزة النفس وحفظ الهيبة، إلَّا أن مذاهبهم الأربعة تحوَّلت مع الزمن إلى جزء من قوانين الدول التي تنتشر فيها، وأصبحت عنصرًا مهمًّا في تشكيل هُويَّة الشعوب والدول، بل وشهدت مراحل التاريخ تحالفًا وثيقًا بين السياسة وبين المذهب ورجاله، كما نجده جليًّا في المذهب الحنبلي واعتماده رسميًّا في عدد من دول الخليج، وبقدر مختلف في المذاهب والأمصار الأخرى.

وهنا نجد أن تراث بعض المذاهب يميل تقليديًا إلى مجانبة السلطان، وقد أَلَّف فقهاء الحنابلة وغيرهم في ذلك كتبًا[1].

والغالب أنهم يخرجون من هذا بأن الأمر راجع إلى تقدير المصلحة وتحصيلها وتكميلها، والله أعلم بالصواب.



(١) ينظر: «ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي.
وقد أفرد له الغزالي في «الإحياء» بابًا (٢/ ١٤٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦٣١-٦٤٧)، وابن حزم في «مراتب العلوم» (٤/ ٧٦- رسائل ابن حزم)، و«المدخل» لابن الحاج (٢/ ١١١)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٤٧٦).



الإمام الأعظم

أُرُومَةٌ[1]:

هو: أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوطَى[2].

وهل كان أصله من كابُل، أو من بابِل، أو من نَسَا، أو من تِرْمِذ، أو من الأَنْبَار؟

خلاف عند المترجمين، وتكلَّف بعضهم فزعم أنه تنقَّل بين هذه المدن، فنُسِب إليها، والخَطْبُ أيسر من ذلك[3].

رَوى الخطيبُ عن إسماعيل بن حمَّاد بن أبي حنيفةَ، أنه كان يقول: «أنا إسماعيل بن حمَّاد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن الـمَرْزُبان، من أبناء فارس الأحرار، والله ما وقع علينا رِقٌّ قطُّ؛ وُلد جَدِّي في سنة ثمانين، وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب، وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لعلي بن أبي طالب فينا»[4].

---

(١) الأرومة: الأصل.

(٢) ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥٠١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٠).

(٣) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ١٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٦)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٥/ ٤٠٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٢)، و«الطبقات السنية في طبقات الحنفية» (١/ ٨٦-٨٧).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٧).

قال السِّراج الهندي[1] بعد أن نقل ما ذُكر عن إسماعيل: «وكذلك قاله أخو إسماعيل، ولا يحل لمسلم أن يظن بهما مع جلالة قدرهما ودقة ورعهما أن ينتسبا إلى غير آبائهما»[2].

طوبى لمن رأى من رآني:

قال عبد القادر القرشي: «الصحيح أنه وُلد سنة ثمانين»[3].

قال الذهبيُّ: «وُلد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنسَ بن مالك لـمَّا قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرفٌ عن أحد منهم».

قال عبد القادر القرشيُّ: «ادَّعى بعضهم أنه سمع ثمانيةً من الصحابة، وقد جمعهم غير واحد في جزء[4]، ورويناه هذا الجزء عن بعض شيوخنا، وقد جمعتُ أنا جزءًا في بيان استحالة ذلك من بعضهم، وهذا طريق الإنصاف وذكرتُ في هذا الجزء مَن سمعه من الصحابة ومَن رآه، وذكرتُ عن الخطيب أنه رأى أنسَ بنَ مالك، ورددتُ قول مَن قال: إنه ما رآه، وبيَّنتُ ذلك بيانًا شافيًا»[5].

في حلقة حمَّاد:

وقد توجَّه أبو حنيفة رحمه الله لطلب علم الحديث والفقه، وأخذ عن الـجِلَّة من التابعين، وحفظ وبرع، حتى أصبح أحد كبار الأئمة المتبوعين.

على أن أبا حنيفة لم يتفرَّغ لطلب العلم منذ نعومة أظفاره، وإنما كان يتردَّد على السوق للبيع والشراء، حتى نصحه عامر بن شَراحِيل الشَّعْبي ورغَّبه في طلب العلم.

---

(١) هو: عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي، أبو حفص الهندي المصري الفقيه الحنفي، (ت: ٣٧٣هـ) بمصر.

(٢) ينظر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٨٧).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩١)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٣).

(٤) منهم: أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ (ت: ٤٧٨هـ)، ذكره السيوطي في «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» (ص ١٣).

(٥) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩١)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٣)، و«تبييض الصحيفة» للسيوطي (ص ١٣)، و«الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي (ص ٢٣-٢٤).

فقد رَوَى أبو حنيفة قصة تحوُّله لطلب العلم بنفسه، حيث قال: «مررتُ يومًا على الشَّعبي وهو جالس، فدعاني، وقال لي: إلى مَن تختلف؟ فقلت: أختلف إلى السوق.. قال: لم أعنِ الاختلاف إلى السوق، عنيتُ الاختلاف إلى العلماء. فقلتُ له: أنا قليل الاختلاف إليهم. فقال لي: لا تغفل، وعليك بالنظر في العلم ومجالسة العلماء؛ فإني أرى فيك يقظة وحركة. قال: فوقع في قلبي من قوله، فتركتُ الاختلاف إلى السوق، وأخذتُ في طلب العلم، فنفعني الله بقوله»[(1)].

فأما بداية طريق العلم، فقد سُئل رحمه الله عن بداية طلبه، فقال: «كنتُ في مَعْدِن العلم والفقه، فجالستُ أهله، ولزمتُ فقيهًا من فقهائهم..». ولعله يعني بمعدن العلم: الكوفة.

وهذا الشيخ الذي انقطع إليه أبو حنيفة هو: حَمَّاد بن أبي سُليمان، صحبه أبو حنيفة ثماني عشرة سنة كاملة، ومن حقِّ المرء أن يتساءل عن ذلك الفقيه الذي شدَّ رجلًا في عبقرية أبي حنيفة هذه السنوات الطويلة.

جلس أبو حنيفة إلى حلقة حَمَّاد، ورأى فيه الشيخُ قوةً في الحفظ، وإقبالًا في الدرس، وامتيازًا على رِفاقه؛ فقال: «لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة».

يقول الإمام: «فصحبته عشر سنين، ثم نازعتني نفسي الطلب للرئاسة، فأحببتُ أن أعتزله وأجلس في حلقة لنفسي».

كان صادقًا مع نفسه ومع طلابه حين سمَّى رغبته بالانفراد طلبًا للرئاسة، ولعل هذا من تواضعه وتدريبه لمريديه على قراءة الدوافع الحقيقية دون خداع للنفس، وكم من شاب في سن أبي حنيفة يدَّعي لنفسه أصدق النيات وأنبل المقاصد في انفصاله عمَّن حوله، أو تصدُّره للقيادة أو جراءته على الأقوال والمواقف.

ويمضي الإمام العظيم ذو الخُلق والوفاء والشمائل قائلًا: «فخرجتُ يومًا بالعَشِي، وعزمي أن أفعل، فلما دخلتُ المسجد ورأيتُه، لم تطب نفسي أن أعتزله، فجئتُ وجلستُ معه؛ فجاءه في تلك الليلة نَعْيُ قرابةٍ له قد مات بالبصرة، وترك مالًا وليس له وارث

---

(1) ينظر: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق بن أحمد المكي (1/ 59)، و«الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي (ص 27).

غيره، فأمرني أن أجلس مكانه».

وهكذا يجلس أبو حنيفة في مكان شيخه في الليلة التي كان قد عزم فيها أن ينفصل عنه في حلقة منفردة، بإذن من أستاذه الذي كان الإمام أبو حنيفة يحبه في حياته، ويظل يذكره بعد مماته، حتى إنه ما دعا لوالديه بالمغفرة إِلَّا دعا له، وما ذكرهما إِلَّا ذكره معهما[١].

يجلس أبو حنيفة للدرس والفُتيا، وكان لا يزال في الثلاثين من عمره.

ويكمل القصة قائلًا: «فما هو إِلَّا أن خرج حتى وردت عليَّ مسائل لم أسمعها منه؛ فكنتُ أُجيب وأكتب جوابي، فغاب شهرين، ثم قدم، فعرضتُ عليه المسائل- وكانت نحوًا من ستين مسألة- فوافقني في أربعين وخالفني في عشرين، فآليتُ على نفسي أَلَّا أفارقه حتى يموت، فلم أفارقه حتى مات»[٢].

والحق يقال: إن مثل هذه القضايا لا ينبغي أن تمر بغير احتفال، ودون أن تكون درسًا مفيدًا في حياة كل طالب علم، ودستورًا رئيسًا في خطواته وسلوكه، فحبال العلم طويلة، وأغواره بعيدة، وشواطئه نائية، ومن ثَمَّ فإنه لا ينال إِلَّا بالقدوة والأستاذ والمتابعة والتواضع والاستقامة، وما عدا ذلك لا يعدُو أن يكون فقاقيع، لا تغني إِلَّا بقدر ما تمكث، ثم لا تلبث أن تزول دون أثر، وتمحّي بغير نفع[٣].

مظهر ومخبر:

كان أبو حنيفة رحمه الله جميل الوجه، يعلوه بهاء، يهتم بنضارة ملبسه وزكاء رائحته.

وقد كان رَبْعَة[٤]، من أحسن الناس صورةً، وأبلغهم نُطقًا، وأعذبهم نغمة، وأبينهم عما في نفسه[٥].

---

(١) كما سيأتي قريبًا.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٣- ٣٣٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٦-٤٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٧-٣٩٨)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٩١).

(٣) ينظر: «الأئمة الأربعة» للشكعة (ص ١٦-١٨)، و«تاريخ المذاهب الإسلامية» لمحمد أبو زهرة (ص ٣٣٣-٣٣٥).

(٤) أي: ليس بالطويل ولا بالقصير.

(٥) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمري (ص ١٧)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٩)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٣).

قال يحيى القطان: «جالسنا والله أبا حنيفة وسمعنا منه، وكنتُ والله إذا نظرتُ إليه عرفتُ في وجهه أنه يتَّقي الله عز وجل»[١].

ووصف أخلاقه أبو يوسف رحمه الله للخليفة هارون الرشيد، فقال: «إن الله تعالى يقول: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وهو عند لسان كل قائل. كان علمي بأبي حنيفة أنه كان شديد الذبِّ عن محارم الله أن تُؤتى، شديد الورع أن ينطق في دين الله بما لا يعلم، يحب أن يُطاع الله ولا يُعصى، مجانبًا لأهل الدنيا في زمانهم، لا ينافس في عزِّها، طويل الصمت، دائم الفكر، على علم واسع، لم يكن مهذارًا ولا ثَرْثَارًا، إن سُئل عن مسألة كان عنده فيها علم، نطق به وأجاب فيها بما سمع، وإن كان غير ذلك قاس على الحق واتَّبعه، صائنًا نفسه ودينه، بذولًا للعلم والمال، مستغنيًا بنفسه عن جميع الناس، لا يميل إلى طمع، بعيدًا عن الغِيبة، لا يذكر أحدًا إلَّا بخير. فقال له الرشيد: هذه أخلاق الصالحين. ثم قال للكاتب: اكتب هذه الصفة وادفعها إلى ابني ينظر فيها. ثم قال له: احفظها يا بُنيَّ، حتى أسألك عنها إن شاء الله»[٢].

لقد كان أبو حنيفة رحمه الله فقيهًا معروفًا بالفقه، مشهورًا بالورع، غنيًّا كثير المال، معروفًا بالإفضال على كل مَن يَطِيف به، صبورًا على تعليم العلم بالليل والنهار، حسن السمت، كثير الصمت، قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام، فكان يحسن أن يدل على الحق، هاربًا من مال السلطان[٣].

وقال ابن المبارك: «ما رأيتُ رجلًا أوقر في مجلسه ولا أحسن سمتًا وحلمًا من أبي حنيفة»[٤].

وقال حُجْر بن عبد الجبار بن وائل بن حُجْر: «ما رأى الناسُ أكرم مجالسة من أبي حنيفة، ولا إكرامًا لأصحابه»[٥].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٢).
(٢) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص٤٣)، و«مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق المكي (١/ ٢٠٦)، و«مناقب الإمام الأعظم» لابن البزاز الكردري (١/ ٢٢٦).
(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٠) من قول الفُضيل بن عياض.
(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٠)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ١٨).
(٥) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٤٢)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٣٤، ١٤١)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٩).

وقد كان رحمه الله واسع الحلم، لا يستفزُّه الجهال ولا يستثيرونه.

قال عبد الرزاق: «شهدتُ أبا حنيفة في مسجد الـخَيْف، فسأله رجلٌ عن شيء، فأجابه، فقال رجل: إن الحسن يقول كذا وكذا. قال أبو حنيفة: أخطأ الحسن. قال: فجاء رجل مغطَّى الوجه، قد عصب على وجهه فقال: أنت تقول أخطأ الحسن يا ابن الزانية! ثم مضى فما تغيَّر وجهه ولا تلوَّن. ثم قال: إي والله! أخطأ الحسن وأصاب ابن مسعود»[1].

إن أنموذج هؤلاء الجهلة المغمورين المغطين وجوههم وأسماءهم، الجرآء على الحرمات، وعلى أعراض الأحياء والأموات يتكرَّر، ونحن نجده اليوم في كثير من المواقع والتعليقات من أناس يتستَّرون بأسماء وهمية ويخفون سيرهم الذاتية؛ ليمارسوا فجورهم دون رادع.

وقال سهل بن مُزاحم: سمعتُ أبا حنيفة يقول: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر:١٧-١٨]. قال: كان أبو حنيفة يكثر من قول: «اللهمَّ مَن ضاق بنا صدره، فإن قلوبنا قد اتسعت له»[2].

يحكي الإمام هنا صُدورًا خرجت عليه وكرهت مسلكه، سنة الله في عباده، ورأت في اجتهاده ثَلْمًا للدين، أو تعديًا على الشريعة، ولم تدر تلك الصُّدور أن ذكرها سيُطوى ويبقى أبو حنيفة النجم الإمام الذي تشهد بإمامته الأجيال!

وقال يزيد بن كُميت: قال رجلٌ لأبي حنيفة: اتَّقِ الله. فانتفض واصفرَّ وأطرق، وقال: «جزاك الله خيرًا؛ ما أحوج الناس كل وقت إلى مَن يقول لهم مثل هذا»[3].

وكان يقول رحمه الله: «ما صليتُ صلاةً منذ مات حماد، إلَّا استغفرتُ له مع والدي، وإني لأستغفر لـمَن تعلَّمتُ منه علمًا أو علَّمتُه علمًا»[4].

إن هذا المعدن الكريم، هو التربة التي ينمو فيها العلم، فما ضُمَّ شيء إلى شيء أزينَ

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥١-٣٥٢).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٢).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٠)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢٣).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٨).

من علم إلى حِلْم، ولن تعدم الحسناء لها ذامًّا، وما زال أهل العلم يقع بينهم الاختلاف، وقد يتعصَّب الطلبةُ لهذا الشيخ أو ذاك، ويوغرون صدر الشيخ، حتى تتسع الـهُوة وتزداد الشُّقة، أو يقع لأهل العلم من تطاول السفهاء وعدوان الطائشين ما تنكشف به معادنهم، وتظهر به حقائقهم، حيث همهم العلم والفقه والدليل، أما السب والشتم والتنقص، فليسوا منه بسبيل.

زادٌ روحيٌّ:

كان أبو حنيفةَ رحمه الله من العُبَّاد الكبار، لم يكن قياسه ولا فقهه ترفًا ولا متعة عقلية بحتة، كان تديُّنًا وإصلاحًا واجتهادًا، هو منه بين أجر وأجرين.

قال سُفيان بن عُيينة: «ما قدم مكة رجلٌ في وقتنا أكثر صلاة من أبي حنيفة»[(١)].

وقال أبو عاصم النَّبيل: «كان أبو حنيفة يسمَّى: الوتد؛ لكثرة صلاته»[(٢)].

وقال أبو مُطيع البَلْخيُّ: «كنتُ بمكة، فما دخلتُ الطوافَ في ساعة من ساعات الليل، إلَّا رأيتُ أبا حنيفة وسفيان في الطواف»[(٣)].

وأتوقفُ هنا عند قول أسد بن عَمرو البَجَليِّ: «صلَّى أبو حنيفة فيما حُفظ عليه صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة، فكان عامة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة، وكان يُسمعُ بكاؤه بالليل حتى يرحمه جيرانه، وحُفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعينَ ألف مرة»[(٤)].

وقول أحد أبناء أبي حنيفة: «لما مات أبي، سألنا الحسنَ بنَ عُمارة أن يتولَّى غُسْلَه، ففعل، فلما غسَّله قال: رحمك الله، وغفر لك، لم تُفْطِر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّدْ يمينك

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٠)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢١).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٢).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٣)، و«مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق المكي (١/ ٢٣٤-٢٣٥، ٢٤١)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٥/ ٤١٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٤)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢٤)، و«مناقب الإمام الأعظم» لابن البزاز الكردري (١/ ٢٤١).

بالليل منذ أربعين سنة، وقد أتعبتَ مَن بعدك وفضحتَ القُرَّاء»[١].

فهذه الروايات لا تخلو من مبالغة؛ فسهر الليل كله غير مشروع، والله تعالى يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾ [المزمل:٢-٤].

وقد كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يقوم وينام، كما نقله عنه أصحابه، كما في حديث ابن عباس وحذيفة وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم[٢].

وقراءة القرآن كله في ركعة ليس بمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن عامة أصحابه، إلَّا ما صحَّ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وقد ورد ذلك أيضًا عن عبد الله بن الزُّبير، وتَميم الدَّاري رضي الله عنهما[٣].

قال النووي: «وأما الذين ختموا القرآن في ركعة، فلا يُحصون لكثرتهم، فمنهم عثمان ابن عفان، وتميم الدَّاري، وسعيد بن جُبير»[٤].

وكأن مراد النووي: من عموم السلف.

وخَتْمُ القرآن سبعين ألف مرة يحتاج إلى مائتي سنة كاملة يقرأ فيها القرآن كل يوم

---

(١) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (ص ٥٧)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٢٧)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٧).

(٢) ينظر: «مسند أحمد» (٦٤٧٧، ١٣٥٣٤، ٢٤٠٧٣)، و«صحيح البخاري» (١١٤١، ١١٤٦، ٥٠٦٣)، و«صحيح مسلم» (٧٣٩، ١٤٠١)، و«سنن النسائي» (١٦٨٠)، و«مشكل الآثار» (١٢٤١).

(٣) ينظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٩٥٢- ٥٩٥٣)، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد (ص١٨١- ١٨٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٠٠، ٨٥٨٨- ٨٥٩١)، و«التهجد وقيام الليل» لابن أبي الدنيا (٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٣)، و«قيام الليل» لمحمد بن نصر المروزي (ص ٦٢، ١٥١، ١٥٧- مختصره للمقريزي)، و«صلاة الوتر» لمحمد بن نصر المروزي (ص ٢٨٦- مختصره للمقريزي)، و«حلية الأولياء» (١/ ٥٧)، (٤/ ٢٧٣)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٥٦)، و«سنن البيهقي» (٣/ ٢٤- ٢٥)، و«شعب الإيمان» (١٩٩٣)، و«الضوء الساري في معرفة خبر تميم الداري» للمقريزي (ص ٣١- ٣٢)، والمصادر الآتية.

(٤) وقال الذهبي: «صح من وجوه، أن عثمان قرأ القرآن كلَّه في ركعة».

وقال الحافظ ابن حجر عن أثر عثمان رضي الله عنه: «موقوف صحيح».

وأورده ابن كثير في «فضائل القرآن» عن عثمان وغيره، وقال: «وهذه كلها أسانيد صحيحة».

ينظر: «الأذكار» للنووي (ص١٠٢)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٧٦)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٨٨-٣٨٩)، (١٢/ ٤٦٨)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٥٤، ٨٤)، (٧/ ٨٨)، و«فتح الباري» (٢/ ٤٨٢)، و«نتائج الأفكار» (٣/ ١٦٠- ١٦٣)، والمصادر السابقة.

ويختمه، دون عارض من صغر سن أو مرض أو انتقال، وهذا محال، ولكن جرت عادة كثير ممن يكتبون السير أن يحشدوا كل ما قيل، وأحيانًا دون تمحيص.

والصواب الذي في عامة المصادر أنه ختمه «سبعة آلاف مرة» وهو ممكن وقريب.

ولعل سرد مثل هذه الروايات دون تعقُّب مما يُقْعِد بهمم الناس ويُضْعِف عزائمهم؛ فإن الطريق الوعر يَقِلُّ سالكه ويكثر المنقطعون فيه، وهذا تنبيه يُؤخذ بالاعتبار في روايات كثيرة نُقلت عن السلف، كما تجد طرفًا منها في «حلية الأولياء»، وغيره، فمنها ما لا يصح أصلًا، وهو من تزيُّد الرواة ومبالغاتهم، أو يكون محمولًا عن قصد الكثرة دون العدد، ومنها ما يكون صحيحًا، ولكن لا دليل على مشروعيته.

وكمال الاقتداء والتأسِّي إنما يكون برسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال ربنا سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٢١].

التاجر الزاهد:

كان أبو حنيفةَ رحمه الله إمامًا في الزهد والورع، وقد شهد له بذلك الزُّهَّاد.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «هو من العلم والورع والزهد وإيثار الدار الآخرة بمَحِلٍّ، لا يدركه فيه أحدٌ»[١].

وقال عبد الله بن المبارك: «ما رأيتُ أحدًا أورع من أبي حنيفة، وقد جُرِّب بالسِّياط والأموال»[٢].

وهذه سياسة الترغيب والترهيب، أو (العصا والجزرة) استُعملت معه، فما صرفته عما أراد.

وقال ابن جُريج: «بلغني عن النعمان فقيه الكوفة أنه شديد الورع، صائن لدينه

---

(١) ينظر: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٤٣)، و«عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان» للصالحي (ص١٩٣)، و«الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي (ص ٣٤).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٧)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص٢٤)، و«الطبقات السنية في طبقات الحنفية» (١/ ١١٧، ١١٩).

ولعلمه، لا يُؤْثِر أهل الدنيا على أهل الآخرة»[١].

وقد بُذِلت الدنيا لأبي حنيفة رحمه الله، فلم يُرِدْها، وضُرِب عليها بالسِّياط، فلم يقبلها[٢].

قال يزيد بن هارون: «أدركتُ الناسَ، فما رأيتُ أحدًا أعقلَ ولا أفضلَ ولا أورعَ من أبي حنيفة»[٣].

وقال الذهبيُّ: «كان إمامًا ورعًا عالمًا عاملًا متعبِّدًا، كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان»[٤].

وهذه من مآثره العظيمة أنه لم يأكل بعلمه الدنيا، ولم يقصدها، ولم يمنعه طلب العلم من التجارة وطلب الرزق الحلال، وهذا هو هَدي الصحابة رضي الله عنهم، وهَدي الصالحين، كما وصفهم ربهم سبحانه، فقال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [النور:٣٧]. فهم كانوا أهل تجارة وبيع، لكن لم تلههم تجارتهم وبيعهم عن ذكر الله وإقام الصلاة وطلب العلم.

فأين هذا ممن جعل علمه جسرًا إلى تحصيل المال من أي مصدر كان؟! أو ممن زعم التفرُّغ لطلب العلم، وبذل وجهه للناس وسؤالهم؟! أو ممن يفاخر بأنه لا يعرف الدنيا ولا يزاحم عليها، وهو يبذل مستطاعه لتحصيل رزقه من أهل الثروة والجاه؟!

يرفض القضاء:

ضُرب الإمام أبو حنيفة رحمه الله بالسِّياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور، فلم يفعل[٥].

---

(١) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص٤٤).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٩)، و«الطبقات السنية في طبقات الحنفية» (١/ ١١٩-١٢٢).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٩)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص٤٢)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٦).

(٤) ينظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٧)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ١٦٤).

(٥) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٧)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٥/ ٤٠٧)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣١١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠١)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢٦)، و«مرآة الجنان» لليافعي (١/ ٢٤٣)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص ١٩٣).

وقال يحيى بن معين: «كان أبو حنيفةَ عندنا من أهل الصدق، ولم يُتَّهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هُبيرة على القضاء، فأَبَى أن يكون قاضيًا»[1].

قال عُبيد الله بن عَمرو الرَّقِّيُّ: «كلَّم ابنُ هُبيرة أبا حنيفة أن يلي قضاء الكوفة، فأَبَى عليه، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة أسواط، وهو على الامتناع، فلما رأى ذلك خلَّى سبيله»[2].

وقال إسماعيل بنُ سالم البغداديُّ: «ضُرب أبو حنيفة على الدخول في القضاء، فلم يقبل القضاء. قال: وكان أحمد بن حنبل إذا ذكر ذلك بكى وترحَّم على أبي حنيفة، وذلك بعد أن ضُرب أحمد»[3].

وامتناع مَن امتنع من القضاء من الأئمة؛ لأنهم رَأَوْا أنهم لا يصلحون له، أو لانشغالهم بما هو خير منه وأفضل، أو لجفوة بينهم وبين سلطان وقتهم، أو لمعنى خاص، وإِلَّا فإنه لابد للناس من قضاة، وقد ولي القضاء جملةٌ من الأئمة والعلماء المشهورين المعروفين، كما في «أخبار القضاة» لوَكِيع، وغيره.

على أن مما يستدعي الوقوف: أن يُجلد عالِـمٌ فقيه على ولاية القضاء، فهذه مسبَّةٌ في تاريخنا، وإهدارٌ لحريَّة العالِـم وكرامته، وكيف يُوقَفُ العالِـم في الطريق ليُجلَد أمام الناس الذين يُفترض أنه سيتولَّى الفصل بينهم؟!

وذِكْرُ الإمام أحمد لموقف أبي حنيفة وبكائه وترحُّمه عليه من القصص النادرة المعبِّرة عن محبته له وحزنه لما لقي، وهذا كان بعد معاناة أحمد وسجنه وجلده؛ أي: بعد زوال الجفوة التي كانت بين أهل الحديث وأهل الرأي.

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين» (١/ ٧٩- رواية ابن محرز)، و«فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (٧٥، ٧٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٢٧)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٤١٨).

(٢) ينظر: فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام (٦٨)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٨)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٢٥).

(٣) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمري (ص٦٧)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٧).

المال الصالح:

كان أبو حنيفة رحمه الله من أهل المال والأعمال الذين يأكلون من كَدِّهم وجهدهم؛ إذ كان يبيع الـخَزَّ وينفق على مَن يعول، ويجود على المحتاجين ويبذل لهم.

قال عمر بن حَمَّاد بن أبي حنيفةَ: «كان أبو حنيفة خَزَّازًا، ودكانه معروف في دار عَمرو ابن حُريث»[1].

وقال أبو نُعيم الفضل بن دُكين يصفه: «كان أبو حنيفةَ رحمه الله كثير البِرِّ والمواساة لكل مَن أطاف به»[2].

وقال الفُضيل بن عِياض: «كان أبو حنيفة واسع المال، معروفًا بالإفضال على كل مَن يَطِيف به»[3].

وقد كان يبعث بالبضائع إلى بغداد، فيشتري بها الأمتعة، ويحملها إلى الكوفة، ويجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة، فيشتري بها حوائج الأشياخ المحدِّثين وأقواتهم وكسواتهم وجميع حوائجهم، ثم يدفع باقي الأرباح من الدنانير إليهم، ويقول: «أنفقوا في حوائجكم، ولا تحمدوا إلَّا الله؛ فإني ما أعطيتكم من مالي شيئًا، لكن من فضل الله عليَّ فيكم، وهذه أرباح بضائعكم»[4].

وهكذا يبدو الصَّفْق في الأسواق الذي ذكره عُمر رضي الله عنه عن نفسه حين قال: «خفي عليَّ هذا من أمر رسول الله؛ ألهاني عنه الصَّفْق بالأسواق»[5]. طريقًا سالكًا

---

(١) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص١٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٦)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٦).

وينظر: «الثقات» للعجلي (ص٤٥٠)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص٤٩٥)، و«الكامل» لابن عدي (٨/ ٣٤١).

(٢) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ١٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٨).

ورُوِي نحو ذلك عن قيس بن الربيع. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢١)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ١٢٢).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٠)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١/ ١٤٩)، و«الأنساب» للسمعاني (٦/ ٦٥)، و«مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق المكي (١/ ٢٦٤)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للغزي (١/ ٩٨).

(٤) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٥٧)، و«تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٨٧)، و«الطبقات السنية» (١/ ١٢٣).

(٥) أخرجه مسلم (٢١٥٣).

لشباب السلف وطلبتهم، وفي سيرة أبي حنيفة وابن المبارك وسواهم ما يذكِّر بقول محمد ابن شهاب الزُّهْري رحمه الله يُخاطب أخاه عبد الله حين رآه تجهَّز للسفر في طلب الرزق:

أقـولُ لعبـدِ الله لـمَّـا لـقـيـتُـه وَقدْ شدَّ أحلاسَ المَطِيِّ مُشرِّقـا

تتبَّعْ خبَايا الأرضِ وَادعُ مَليكَها لعلَّـكَ يومًـا أنْ تُجـابَ فتُرزقـا

سيؤتِيكَ مَـالًا واسعًا ذا مثـابـةٍ إذا مَا مِياهُ الأرضِ غَارتْ تدفقا[1]

فقيه عصره:

كان أبو حنيفة رحمه الله إمامًا في الفقه والقياس، كلامه فيه أدق من الشَّعَر؛ حتى تضافرت أقوال العلماء على تقديمه وإمامته وفطنته.

قال الإمامُ الشافعيُّ: «الناسُ عِيال على أبي حنيفة في الفقه»[2].

قال الذهبيُّ معلِّقًا: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلَّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه:

وليسَ يَصِحُّ في الأَفْهام شيءٌ إذا احتَاجَ النَّهارُ إلى دَليلِ»[3].

وقال الشافعيُّ وغيره: «ما رأيتُ أحدًا أفقه من أبي حنيفة». قال الخطيب: «أراد بقوله: ما رأيتُ: ما علمتُ»[4].

وقال ابنُ المبارك: «أفقهُ الناس أبو حنيفة، ما رأيتُ في الفقه مثله»[5].

---

(١) وقد رُوي أنه قالها لعبد الملك بن مروان أيضًا. ينظر: «فضائل الصحابة» لأحمد (٤٣٢)، و«إصلاح المال» لابن أبي الدنيا (٣٠٣)، و«معجم الشعراء» للمرزباني (ص٤١٣)، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص٢١١)، و«أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص١٩٥)، و«التمهيد» (٦/ ١١٢)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/ ٢٣)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ٣٥٠)، و«تفسير القرطبي» (٣/ ٣٠٦)، و«مواهب الجليل» (٥/ ١٧٦).

(٢) ينظر: فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام (١٢٢، ١٢٣)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم (ص ٢٢)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٢٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٣)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص٣٠).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٣)، والبيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» بشرح العكبري (٣/ ٩٢).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٩، ٣٤٥)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٩٨-١٠٠).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٢٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٧).

وقال أيضًا: «إن كان الأثر قد عُرف واحْتِيج إلى الرأي، فرأيُ مالك وسفيان وأبي حنيفة، وأبو حنيفة أحسنهم وأدقهم فطنة، وأغوصهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة»[1].

وقال: «رأيتُ مسعرًا في حلقة أبي حنيفة جالسًا بين يديه يسأله ويستفيد منه، وما رأيتُ أحدًا قطُّ تكلَّم في الفقه أحسن من أبي حنيفة»[2].

وقال صاحبه أبو يُوسف: «ما رأيتُ أحدًا أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه من الفقه، من أبي حنيفة»[3].

وقال شُعبة بن الحَجَّاج لما علم بوفاته: «لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضَّل اللهُ علينا وعليه برحمته»[4].

وقال النَّضْر بن شُميل: «كان الناس نيامًا عن الفقه، حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتَّقه وبيَّنه ولـخَّصه»[5].

وهذا تعبير لطيف يُشير إلى ابتكار أبي حنيفة رحمه الله وتجديده في علم الفقه، وخطوه الطويل في وضع أصوله وقواعده، وتنزيل النصوص على واقعها، بما يسمِّيه الأصوليون: «تحقيق الـمَنَاط».

وحين سُئل يزيد بن هارون: أيها أفقه: أبو حنيفة أو سُفيان؟ قال: «سُفيان أحفظ للحديث، وأبو حنيفة أفقه»[6].

وقال ابنُ المبارك: «إن كان أحدٌ ينبغي له أن يقول برأيه، فأبو حنيفة ينبغي له أن يقول برأيه»[7].

---

(١) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٨٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٢)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣١).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٣)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٠).

(٤) سيأتي قوله في (شهادات العلماء).

(٥) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٥)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠).

(٦) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٩).

(٧) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (٤٣١)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم (ص ٢٠)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ١٤٠)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٣٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣١)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣١).

وقال محمد بن بِشْر العَبْدي: «كنتُ أختلف إلى أبي حنيفة وإلى سفيان، فآتي أبا حنيفة، فيقول لي: من أين جئتَ؟ فأقول: من عند سُفيان. فيقول: لقد جئتَ من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلى مثله. فآتي سفيان فيقول: من أين جئتَ؟ فأقول: من عند أبي حنيفة. فيقول: لقد جئتَ من عند أفقه أهل الأرض»[١].

وقال يحيى بن مَعِين: «سمعتُ يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نكذبُ اللهَ، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله. قال: وكان يحيى بن سعيد يذهب في الفتوى إلى قول الكوفيين، ويختار قوله من أقوالهم، ويتبع رأيه من بين أصحابه»[٢].

وقال عبد الرزاق الصنعاني: «كنتُ عند مَعْمَر، فأتاه ابنُ المبارك، فسمعنا مَعْمَرًا يقول: ما أعرفُ رجلًا يحسن يتكلَّم في الفقه أو يسعه أو يقيس ويشرح لمخلوق النجاة في الفقه، أحسن معرفة من أبي حنيفة، ولا أشفق على نفسه من أن يدخل في دين الله شيئًا من الشك من أبي حنيفة»[٣].

وقال الذهبيُّ: «وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك»[٤].

مؤسِّس مدرسة الرأي:

لقد أسَّس أبو حنيفة رحمه الله مدرسة الرأي في الكوفة، واستجاب لدواعي التجديد والقياس مما طرأ على حياة الناس وجدَّ من المسائل، خاصة مع نقص الرواية عندهم، ولقي في ذلك عَنَتًا من بعض مَن لم تتسع عقولهم لما اتَّسع له عقله، ولم يدركوا ما أدرك، وما هو إلَّا أن قامت المدرسة واستقرَّت أصولها، حتى سلَّم لها كثير من المخالفين، وعذرها آخرون، وانقطع الكلام أو كاد، وهذا شأن المدارس التاريخية، كما تجده في النحو والأصول وغيرها.

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٤٣-٣٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣١).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٢)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٢)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٤١٨).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٩)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١٤).

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٢).

ولله در الإمام أحمد حين يقول: «ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنونا، حتى جاء الشافعي فمَزَجَ بيننا»(١).

قال القاضي عياض: «يريد أنه تمسَّك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أن من الرأي ما يُحتاج إليه وتُنبني أحكام الشرع عليه، وأنه قياس على أصولها ومنتزع منها، وأراهم كيفية انتزاعها، والتعلُّق بعللها وتنبيهاتها، فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع الأصل، وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلَّا بعد الأصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولًا».

وذكر إسحاق وغيره أنهم ما زال بهم الأمر حتى أخذوا بكثير من مسائل أبي حنيفة.

وهذا شأن المنصفين؛ الرجوع إلى الحق وأخذه من غير أَنَفَةٍ ولا استكبار.

وفعلًا فـ «الرسالة» للإمام الشافعي رحمه الله كان تأصيلًا لطرائق الاستدلال، وتدوينًا لقواعده، وقطعًا لدابر كثير من التهاوش والتهارش والتناوش بين المدارس المتنوعة في الفقه الإسلامي، والتي كان تنوُّعها خيرًا وثَرَاء للشريعة، وهكذا وُلدت المدارس الفقهية المعروفة في الحجاز والشام والعراق ومصر وما وراء النهر وبلاد المغرب؛ استجابة لدواعي الصيرورة الحضارية، ومعايشة لتقلبات الحياة، فالغنى والفقر والقوة والضعف، وقدر المعرفة ونوع العلاقة التي تحكم صلة الشعوب بعضها ببعض ذات تأثير واضح في عقل الفقيه واستنباطه، وقد كان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول: «يَحْدُثُ للناس أقضيةٌ بقدر ما أَحْدَثُوا من الفجور»(٢).

أصول فقهه:

قال أبو حنيفة رحمه الله: «ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلناه على الرأس والعينين، وما جاءنا عن أصحابه رحمهم الله اخترنا منه، ولم نخرج عن قولهم،

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٦٨)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٩١)، و«الاعتصام» (٢/ ١٧).

(٢) ينظر: «الرسالة» لابن أبي القيرواني (ص ١٣١)، و«الإحكام» لابن حزم (٦/ ١٠٩)، و«المنتقى شرح الموطأ» (٦/ ١٤٠)، و«المقدمات الممهدات» (٢/ ٣٠٩)، و«الفروق» للقرافي (٤/ ١٧٩)، و«الذخيرة» للقرافي (٨/ ٢٠٦)، و«الاعتصام» (١/ ٥٣، ٣١٠، ٣٢٠)، (٢/ ٢٩٢).
ورُوي أيضًا عن مالك. ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٨/ ٢٣٢)، و«فتح الباري» (١٣/ ١٤٤).

وما جاءنا عن التابعين، فهم رجال ونحن رجال، وأما غير ذلك فلا تسمع التشنيع»[١].

وقال الحسن بن زياد اللُّؤْلُؤي: «سمعتُ أبا حنيفة يقول: قولنا هذا رأيٌ، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمَن جاءنا بأحسن من قولنا، فهو أولى بالصواب منا»[٢].

وقال يحيى بن ضُريس: شهدتُ سفيانَ وأتاه رجلٌ، فقال له: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعتُه يقول: «آخذُ بكتاب الله، فما لم أجد، فبسنة رسول الله، فما لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، أخذتُ بقول أصحابه، آخذ بقول مَن شئتُ منهم وأدع مَن شئتُ منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر، أو جاء إلى إبراهيم والشَّعْبي وابن سِيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيِّب، وعدَّد رجالًا- فقوم اجتهدوا، فأَجْتَهِدُ كما اجتهدوا»[٣].

تلك هي مصادر فقه أبي حنيفة رحمه الله، يقرِّرها في وضوح وجلاء؛ يلتزم بالمصدرين الأساسين للفقه الإسلامي، وهما كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويلتزم بما أجمع عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم، فإذا اختلفوا تخيَّر من أقوالهم ما يرى أنه أسعد بالدليل وأقرب إلى الصواب، دون أن يُخرج قولًا لم يقولوا به.

فإذا كان الأمر متعلِّقًا بالتابعين، فهو أهلٌ لأن يجتهد كما اجتهدوا، وذكر عددًا من التابعين، مثل عطاء بن أبي رباح.. وإبراهيم النَّخَعي الذي كان أستاذًا لحماد بين أبي سليمان شيخ أبي حنيفة..[٤].

وقال الحسن بن صالح بن حَيٍّ: «كان النعمان بن ثابت فهِمًا عالمًا متثبِّتًا في علمه، إذا

---

(١) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠١)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣١٠)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٣)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٧)، و«تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس» (٢/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥٢).

(٣) ينظر: «تاريخ ابن معين» (٣١٦٣- رواية الدُّوري)، و«فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (١٤٢)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص٢٤)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص ٢٠٣)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٤٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٥)، و«ذم الكلام وأهله» للهروي (٨٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٤٣)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٤)، و«مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» للسيوطي (ص ٤٩).

(٤) ينظر: «الأئمة الأربعة» للشكعة (ص ١٦٤-١٦٥).

صحَّ الخبر عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يَعْدُهُ إلى غيره»[1].

وهذا هو الظن بإمام مثله، وبإخوانه من الأئمة؛ فهم لم يختلفوا في الكتاب، ولم يختلفوا على الكتاب، وإنما اجتهدوا كما أمرهم الله، ومن شأن الاجتهاد أن يتعدَّد، وقد قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «ما أحبُّ أن أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا؛ لأنه لو كان قولًا واحدًا كان الناسُ في ضِيق، وإنهم أئمةٌ يُقتدى بهم، ولو أخذ رجلٌ بقول أحدهم كان في سَعة»[2].

حجة واسعة:

قال الإمام الشافعي رحمه الله: قيل لمالك بن أنس: هل رأيتَ أبا حنيفة؟ قال: «نعم، رأيتُ رجلًا لو كلَّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا، لقام بحجته»[3].

وقال جعفر بن الربيع: «أقمتُ على أبي حنيفة خمس سنين، فما رأيتُ أطول صمتًا منه، فإذا سُئل عن شيء من الفقه تفتَّح وسال كالوادي، وسمعتَ له دويًّا وجهارة بالكلام»[4].

وذكر الموفَّق بن أحمد المكي في «مناقب أبي حنيفة» مناظرة جرت بين الإمام أبي حنيفة وبين جماعة من الزنادقة:

قال لهم أبو حنيفة: «ما تقولون في رجل يقول لكم: إني رأيتُ سفينةً مشحونة بالأحمال، مملوءة بالأمتعة والأثقال، وقد احتوَشَتْها في لُجَّة البحر أمواجٌ متلاطمة، ورياح مختلفة، وهي من بينها تجري مستوية ليس فيها ملاح يُجْرِيها ويقودها، ولا متعهِّد يدفعها ويسوقها، هل يجوز ذلك في العقل؟

---

(١) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (١١٩)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٢٨)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٠).

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١٦٨٩)، و«مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٨٠)، و«الموافقات» للشاطبي (٥/ ٦٨).

(٣) ينظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص ١٧٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٧-٣٣٨)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١/ ١٥٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٩)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٤١٨).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٠)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٧/ ٩١).

فقالوا: لا، هذا شيءٌ لا يقبله العقل، ولا يجيزه الوهم.

فقال لهم أبو حنيفة رحمه الله: فيا سبحان الله! إذا لم يجز في العقل وجود سفينة تجري مستوية من غير متعهِّد ولا مُجرٍ، فكيف يجوز قيام الدنيا على اختلاف أحوالها وتغيُّر أمورها وأعمالها، وسَعة أطرافها، وتباين أكنافها، من غير صانع وحافظ ومُحْدِث لها؟!»[1].

وهذه المناظرة مع شهرتها ليس فيها معنى مبتكر، ويحسنها العامة فضلًا عن سواهم، وإنما ذكرتُها لشهرتها.

قال محمد بن عبد الله الأنصاريُّ: «كان أبو حنيفة يتبيَّن عقلُه في منطقه ومشيته ومدخله ومخرجه»[2].

وتقدم عن يزيد بن هارون أنه قال: «أدركتُ الناسَ، فما رأيتُ أحدًا أعقل، ولا أفضلَ ولا أورعَ من أبي حنيفة»[3].

العناية بالتلاميذ:

كان أبو حنيفة قد فرَّغ تلامذته للعلم دون سواه، ومنعهم من أن يمارسوا أعمالًا أخرى في الصناعات والحِرف، فأجرى لهم رواتب شهرية، وفي مقدِّمتهم أبو يوسف الذي نشأ في بيت فقير، وأراد أبواه أن يصرفاه عما هو فيه من طلب العلم، فقام أبو حنيفة بسد حاجته وحاجتهما من المال، ويسجل أبو يوسف ذلك بقوله: «كان يعولني وعيالي عشر سنين، وإذا قلتُ له: ما رأيتُ أجود منك! يقول: كيف لو رأيتَ حمادًا؟! يعني أستاذه حماد بن أبي سليمان»[4].

كان يصبر على مَن يعلِّمه، وإن كان فقيرًا أغناه، وأجرى عليه وعلى عياله حتى يتعلَّم،

---

(١) ينظر: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق بن أحمد المكي (١/ ١٧٦-١٧٧)، و«مفاتيح الغيب» (٢/ ٩١)، و«الفروق» للقرافي (٣/ ٤١)، و«مناقب الإمام الأعظم» لابن البزاز الكردري (١/ ٢١٢).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٩)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٤٢).

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) ينظر: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» للموفق المكي (١/ ٢٥٩)، و«الأئمة الأربعة» للشكعة (ص ١٠٤).

فإذا تعلَّم قال له: «قد وصلت إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام»[1].

وقد كان كريم المجالسة، يأوي إليه أصحابه وينالون برَّه وخيره ويحمدون أمره، وكان وفيًّا لِـمَن أدرك منه علمًا، وسخيًّا مع مَن تعلَّم منه، وتقدم قوله: «إني لأستغفر لـمَن تعلَّمتُ منه علمًا أو علَّمته علمًا»[2].

وهذا يكشف عن روح استيعابية متفوِّقة تأهَّلَ بها أبو حنيفة للإمامة، فهو يستغفر لشيوخه وطلابه؛ وينفق عليهم، وقد جعل نفسه وسيطًا في نقل المعرفة وتطويرها، مع ما لقي من الناس من العنت والأذى، مما نقل بعضه في التراجم، وربما لم يُنقل أكثره، وهذه ميزة نفسية لا تكون الإمامة إِلَّا بها، فهي من صفات القائد الذي يتبعه خلق كثير.

شهادات العلماء:

لقد ترك أبو حنيفة رحمه الله أثرًا واسعًا على الناس، بما بذله من علمه وفقهه، وقد شهد له العلماء بالإمامة.

قال عبدُ الله بن المبارك: «لولا أن الله عز وجل أغاثني بأبي حنيفة وسفيان، كنتُ كسائر الناس»[3].

وقال سُفيان بن عُيينة: «ما مَقَلَتْ عيني مثل أبي حنيفة»[4].

وقال أبو داود السِّجِسْتاني: «رحم اللهُ أبا حنيفة كان إمامًا»[5].

وقال شُعبة بن الحجَّاج لما علم بوفاته: «لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضَّل الله علينا وعليه برحمته»[6].

---

(١) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٥٩) من قول شِرَيك القاضي.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٨).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٨)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٤١٨).

(٤) ينظر: «مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم (ص ٢١)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٦)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١/ ١٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٩)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٠).

(٥) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٣٢)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢١٩٦)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٧)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٤٦)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٤٨٠).

(٦) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٢٦).

وقال حماد بن زيد: «أردتُ الحجَّ، فأتيتُ أيوبَ أودِّعه، فقال: بلغني أن الرجل الصالح فقيه أهل الكوفة- يعني: أبا حنيفة- يحج العامَ، فإذا لقيته، فأقرئه مني السلامَ»[1].

وقال عبد الله بن داود الخُرَيْبي: «يجب على أهل الإسلام أن يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم؛ لحفظه عليهم السُّنن والفقه»[2].

وقال علي بن عاصم: «لو وُزن عِلْمُ الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه؛ لرجح عليهم»[3].

وقال ابن عبد البر: «كان في الفقه إمامًا، حسن الرأي والقياس، لطيف الاستخراج، جيد الذهن، حاضر الفهم، ذكيًّا ورعًا عاقلًا»[4].

وقال ابن تيمية: «إن أبا حنيفة، وإن كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه، فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه»[5].

ولعل سياق كلمة ابن تيمية في مقام بحث مسائل خُولف فيها أبو حنيفة، وإلَّا فإنَّ الأصل أنه حين يُكتب عن إمام أو عالم ألَّا يُبدأ بذكر مخالفة الناس له؛ لأن هذا خلاف الأصل الذي هو الوفاق، ولأنه ما من إمام أو عالم إلَّا وخُولف في أشياء.

أقوال مطروحة:

لم يسلم أبو حنيفة رحمه الله كغيره من الأئمة الكبار من قالة السوء والأذى.

قال عبد الله بن داود الخُرَيْبي: «الناسُ في أبي حنيفة رجلان: جاهل به، وحاسد له، وأحسنُهم عندي حالًا: الجاهل»[6].

---

(١) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص٧٩)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٢٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤١).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٣٢)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٢)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٤١٩).

(٣) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٢٣)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٣).

(٤) ينظر: «الاستغناء» لابن عبد البر (١/ ٥٧٢).

(٥) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦١٩-٦٢٠).

(٦) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (ص ٧٨)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٦٤، ٨٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٤١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٢).

وعن أحمد بن عَبْد قاضي الرَّي قال: حدَّثنا أبي قال: «كنا عند ابن عائشة، فذكر حديثًا لأبي حنيفة، فقال بعض مَن حضر: لا نريده. فقال لهم: أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه، وما أعرف له ولكم مثلًا إلَّا ما قال الشاعر:

أَقِلُّوا عليهم لا أَبَا لأبيكمُ ... من اللَّومِ أو سُدُّوا المكانَ الذي سَدُّوا»[1]

وقال أبو معاوية محمد بن خازم الضَّرير: «حبُّ أبي حنيفة من السُّنة»[2].

وإن إشاعة مثل هذه الأقوال ونشرها، لهو حفظ لمقام إمام جليل القدر عظيم المكانة في تاريخ الإسلام، وهو تكريس للمسلك الأخلاقي المتَّبع بين الأئمة والفقهاء والعلماء والمُحَدِّثين في حسن الأُحدوثة، والثناء المتبادل، وتجنُّب العصبية، وتفهُّم الخلاف، وهو تربية للطلبة والأَتْباع على الاحترام والأدب، ومجانبة الوقيعة والإطاحة، وتهذيب اللسان، وهذه أخلاق المسلمين، فضلًا عن الخاصة من أهل العلم والدين.

وأمَّا ما يرويه بعضهم ويروِّجه من الأقاويل المجانبة لذلك، فهي أقوال مُطَّرحة، لا أصل لها، أو كلمات خرجت في ساعة غاب عن صاحبها التحرِّي والأَناة، وحقُّها أَلَّا تجاوز ذلك المقعد، لا أن تُنقل وتُشهر وتُبنى عليها الأحكام والظنون، وتكون سُلَّمًا للنيل من رجال الصدر الأول، كما جرى لبعض الجهلة والطائشين من الرمي بالكفر والبدعة والضلالة، وقد تكون بعض الأقوال صدرت في مرحلة تاريخية مبكِّرة قبل أن يتقبَّل الناس المذهب ويتفهَّموه، ومن عادة الطلبة أن يَشْرَقُوا بما لم يألفوه من الأقوال أولَ الأمر، ويظنوها مخالفةً للسُّنة أو هدمًا للشريعة، وربما سَعَوْا بالوشاية لدى شيوخهم وأثَّروا على مواقفهم، ثم يستقر الأمر على ما قال الله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧]. فقد ذهبت تلك الأقوال الجائرة، وبقيت السيرة الحسنة للإمام، بشهادة ملايين الأَتْباع في مشارق الأرض ومغاربها، نسأل الله العافية والسلامة والمسامحة: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٤٢).
والبيت للحطيئة، وهو في «ديوانه» (ص ١٤٠).
(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠١).

ما يأخذون عليه:

وهنا نورد بعض ما أُخذ على الإمام أبي حنيفة رحمه الله:

أولًا: تقديم القياس على الحديث الصحيح:

وهذا يردُّه كثير من الروايات التي تنص على تعظيمه للحديث وتقديمه على القياس، منها:

قال الحسن بن صالح بن حَيٍّ: «كان النعمان بن ثابت فهِمًا عالمًا متثبِّتًا في علمه، إذا صحَّ الخبر عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَعْدُهُ إلى غيره».

وتقدم قول أبي حنيفة رحمه الله: «ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلناه على الرأس والعينين...»[1].

وقد اشتهر من أصول أبي حنيفة أنه لا يقدِّم شيئًا على الكتاب والسنة ثم قول الصحابي، وأما ما خالف من بعض الأحاديث، فلاعتقاده أنها منسوخة أو لم تثبت عنده وثبت عنده ما يخالفها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضًا[2].

ولما قعد أبو حنيفة للتدريس، قال فيه مساورٌ الوَرَّاق:

كنا من الدِّين قبلَ اليوم في سَعَةٍ ... حتى بُلِينا بأصحاب الـمَقاييسِ

قَومٌ إذا اجتمعوا صاحوا كأنهم ... ثَعالِبٌ ضَبَحَتْ بين النَّوَاوِيسِ

فبلغ ذلك أبا حنيفة فبعث إليه بمال، فقال مُساورٌ حين قبض المال:

إذا ما النَّاسُ يومًا قايَسُونَا ... بآبِدَةٍ منَ الفُتْيَا طَرِيفَهْ

أتيناهمْ بمِقْيَاسٍ صحيحٍ ... مُصِيبٍ من طراز أبي حنيفهْ

إذا سَمِعَ الفَقِيهُ بها وَعاهَا ... وأَثبتها بحِبْرٍ في صَحِيفَهْ[3]

(١) تقدمت هذه الروايات في مبحث «أصول فقهه».

(٢) ينظر: «كيف نختلف؟» للمؤلِّف، «باب: أسباب اختلاف العلماء».

(٣) ينظر: «روضة العقلاء» لابن حبان (ص٢٤٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٠)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (١٨/ ١٠٩).

ثانيًا: الضعف في الحديث:

وقد اختلف أئمة الحديث في الاحتجاج بحديث الإمام أبي حنيفة، فمنهم مَن قَبِل حديثه، ورأى أنه حُجَّة فيما يرويه.

وهذا منقول عن يحيى بن مَعِين، وعلي بن المديني، وشعبة بن الحجَّاج.

ومنهم مَن ضعَّفه ولم يحتجَّ بحديثه؛ لكثرة غلطه وعدم ضبطه[1].

قال الذهبيُّ: «لم يصرف الإمامُ همَّته لضبط الألفاظ والإسناد، وإنما كانت همَّته القرآن والفقه، وكذلك حالُ كلِّ مَن أقبل على فنٍّ؛ فإنه يُقصِّر عن غيره، من ثَمَّ ليَّنوا حديثَ جماعة من أئمة القُرَّاء، كحفص وقالون، وحديثَ جماعة من الفقهاء، كابن أبي ليلى وعثمان البَتِّي، وحديثَ جماعة من الزهَّاد، كفَرْقَدٍ السَّبَخي وشَقِيق البَلْخِي، وحديثَ جماعة من النُّحاة، وما ذاك لضعف في عدالة الرجل؛ بل لقلة إتقانه للحديث، ثم هو أنبل من أن يكذب»[2].

ثالثًا: الإِرْجاء:

بالرغم من ثناء العلماء على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في سَعة علمه وفقهه وورعه ومجانبته السلاطين، فقد عابوا عليه كلامًا بلغهم عنه في الإيمان، وتكلَّموا فيه من أجله، كقوله: «إن العمل لا يدخل في مسمَّى الإيمان»[3]. ومن هنا كانت نسبة أبي حنيفة إلى الإرجاء.

وهذا إرجاء مقيَّد، وليس هو الإرجاء الخالص المطلق الذي يُنسب لأصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فبرغم موافقته لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في مسمَّى الإيمان، لكنه يختلف معهم اختلافًا جذريًّا؛ فهم يرون- حسبما

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٨١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٩)، و«ضعفاء العقيلي» (٤/ ٢٦٨)، و«المجروحين» (٣/ ٦٠)، و«الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٣٥)، و«ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص ٩٥)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٨٨-٢٩٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٦٥).

(٢) ينظر: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص٢٨).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٩-٣٧٤)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٤٩)، و«أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» (ص١٠٩-١١٤، ٣٥٣-٣٨٨).

يُنقل عنهم، ولا أعرفه يُنسب لشخص بعينه- أنه لا تضر مع الإيمان معصية، وهو يرى أن مرتكب الذنب مستحق للعقاب، وأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، والمقصود أنه لا يجوز لنا أن نصف الإمام بالإرجاء المطلق.

ولم يختص أبو حنيفة رحمه الله بهذا المذهب وحده، بل إنه مذهب لبعض أهل العلم ممن اشتغلوا بعلم الحديث وروايته، بل إن منهم مَن روى له الشيخان- البخاري ومسلم- في «صحيحيهما».

يقول الحافظ ابن عبد البر: «ونقموا أيضًا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم مَن يُنسب إلى الإرجاء كثير، لم يُعْنَ أحد بنقل قبيح ما قيل فيه، كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضًا مع هذا يُحسد ويُنسب إليه ما ليس فيه، ويُختلق عليه ما لا يليق به»[1].

وكما قيل:

إنَّ العَرَانين تَلْقَاها مُحَسَّدةً ... ولنْ تَرَى لِلئامِ الناسِ حُسَّادَا[2]

وقيل:

حَسَدُوا الفتى إِذْ لمْ يَنالوا سَعْيَهُ ... فالقَومُ أعْدَاءٌ لَهُ وَخُصومُ

كَضَرائِرِ الحَسناءِ قُلنَ لوَجهِها ... حَسدًا وَبَغيًا إنَّهُ لَدَميمُ[3]

عفة لسان:

يقول ابنُ المبارك: «قلتُ لسُفيان الثوري: ما أبعد أبا حنيفة من الغيبة! ما سمعتُه يغتاب عدوًّا له قطُّ. فقال سُفيان: هو والله أعقل من أن يُسلِّط على حسناته ما يذهب بها»[4].

---

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٩٠).

(٢) ينظر: «ديوان عمر بن لجأ التيمي» (ص ١٣٧). وينظر: «معجم الشعراء» (ص ٢٧٣) منسوبًا إلى المغيرة بن حبناء التميمي.

(٣) ينظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٤/ ٦٣) منسوبًا إلى أبي الأسود الدؤلي.

(٤) ينظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص ٤٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦١)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (١/ ١٥٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٢)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٥/ ٤١١).

ورُوي عنه أنه كان إذا بلغه عن رجل أنه نال منه، بعث إليه برفق، وقال: «غفر الله لك، هو يعلم مني خلاف ما تقول، ما عدلت به أحدًا مذ عرفته، ولا رجوت قط إلا عفوه، ولا خشيت إلا عقابه. ثم بكى عند ذكر العِقاب حتى اختلج صدغاه وتحرك منكباه، فقام إليه الرجل فقال: اجعلني في حل- رحمك الله-، قال: نعم، أنت في حل وسعة، وكل من نسبني إلى ما تقول، يا أخي ما أضر الشهرة، يا أخي ما أضر الشهرة»[١].

وقد ابتُلي هذا الإمام كما ابتُلي إخوانه من سائر الأئمة الأربعة وغيرهم بمَن يتقوَّل عليهم، ويسيء الظن بهم، ويُطلِقُ لسانه فيهم بالباطل، ويُسارع في تصديق الشرِّ عنهم، فما كان يدخل مع هؤلاء في جدل ولا خصام، ولا مهاترة، وإنما كان يعرض، ويستغفر لنفسه ولهم، ويَكِلهم إلى الله، ويشغل وقته، ويصْرِف جهده ويحرِّك لسانه بما فيه خير ونفع، من علم أو فقه، أو عبادة وذكر، أو عمل للدنيا صالح، فيه إعفاف النفس، وإرعاء على الصديق، وإنفاق على العيال، وتَرَفُّع عن ذلِّ التعرُّض لأهل المال.

وهذا مسلك خَليق بأهل الفضل والدِّيانة والدعوة في كل زمان ومكان أن يقتفوه، وألَّا يتشاغلوا بمجادلة البطَّالين الذين لا هَمَّ لهم إلَّا القيل والقال، ممن رَضَوْا بالزهيد، وتقاعدت هِممهم عن المعالي والفضائل.

اليوم الأخير وما بعده:

أجمع أهل السير والتاريخ على أنه رحمه الله مات سنة خمسين ومائة[٢]، واختلفوا في أي الشهور منها على أقوال، ومات وهو ابن سبعين سنة، على الخلاف الوارد في سنة ولادته، كما تقدم.

وقال الحسن بن يوسف: «يوم مات أبو حنيفة صُلي عليه ست مرات؛ من كثرة الزحام»[٣].

---

(١) ينظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام (ص ٦٥)، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمري (ص٣٨)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص٢٥)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣١٠).

(٢) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٨/ ٤٨٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٤).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٤٤).

فرحم الله أبا حنيفة، فقد خلَّف علمًا كثيرًا، وطلبة ربَّاهم في مجلس الفقه على التفكير والاستنباط والنظر والمشاورة والمناظرة، حتى تفتَّقت أذهانهم، وصفت قرائحهم، واكتملت آلة الاجتهاد لديهم، وخلَّف مدرسة فقهية ضخمة هائلة حافلة بالمدوَّنات والمصنَّفات في الأصول والفقه والتراجم والمناظرات وسواها، وخلَّف مذهبًا فقهيًّا أصيلًا، صمد للقرون المتطاولة، حتى صار أتباعه يُعدُّون بعشرات الملايين في بلاد المشرق وتركيا والعراق ومصر وسائر بلاد الإسلام، وكان هذا المذهب معينًا ثرًّا، يلجأ إليه المتفقِّهون والمستنبطون كُلَّما نزلت نازلة أو ألَّمت مُلِمَّة، وكان مع إخوانه من أئمة المذاهب الفقهية المتبوعة قادة الموكب المبارك من المؤمنين والمسلمين، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.





إمام دار الهجرة

أحدُ العلماء العظام، والأئمة الأعلام، انتشر علمه في الآفاق، وذاع صِيته في كل رُوَاق، وأحد الذين كتب الله تعالى لمذهبهم البقاء وحسن القبول، ومن خيرة الصالحين الذين تتنزل عند ذكرهم الرحمات.

مولد وبشارة:

الإمام الفذ الحجة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي المدني، وُلد عام (٩٣هـ)، وهي السنة التي مات فيها أنس بن مالك رضي الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم[(١)].

جاء في حديث رواه أهل «السنن»، وأحمد، أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: **«يُوشِكُ أن يضربَ الناسُ أكبادَ الإبل يطلبون العلمَ، فلا يجدون أحدًا أعلمَ من عالم المدينة»**[(٢)].

---

(١) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٠)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١١٨-١٢٠)، و«تاريخ دمشق» (٩/ ٣٧٩-٣٨٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧٧)، (٢٧/ ١٢٣-١٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٠٦)، (٨/ ٤٩)، و«الديباج المذهب» (١/ ٦٢-٦٣).

(٢) أخرجه أحمد (٧٩٦٧)، والترمذي (٢٦٨٠)، والبزار (٨٩٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٧٧)، وابن حبان (٣٧٣٦)، والحاكم (١/ ٩٠)، والبيهقي (١/ ٣٨٦).

حسَّنه الترمذي، وصحَّحه ابن حبان والحاكم وغيرهما، وقال الذهبي: «هذا حديث نظيف الإسناد، غريب المتن»[1].

وقد حمل طائفةٌ من أهل العلم- كابن عُيينة وابن جُريج- الحديث على الإمام مالك، وأنه المقصود ببشارة النبي صلى الله عليه وسلم، ولعَمْرُ الحق إنه لخَلِيق بذلك؛ لعدالته وإمامته وسيادته[2].

علم وشهادة:

روَى الإمام مالك عن كثير من التابعين يعدُّون بالمئين، يقول عنه الإمام الشافعيُّ: «إذا جاء الأثر، كان مالك كالنَّجْم»[3].

ويقول عنه ابنُ مَعِين: «كان مالك من حُجج الله على خلقه»[4].

وأخذ عنه الحديث أُمم من الناس، وكتابه العظيم «الموطَّأ» هو كما قال الشافعيُّ: «ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك»[5].

وإنما قال الشافعي هذه الكلمة إذ لم يكن «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» موجودين، فكان «الموطَّأ» أصح كتب الحديث، وإن كان فيه الحديث والأثر والفقه.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٦)، و«السلسلة الضعيفة» (٤٨٣٣).

(٢) ينظر: «جامع الترمذي» (٢٦٨٠)، و«صحيح ابن حبان» (٩/ ٥٣-٥٤)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٣٤)، و«المستدرك» (١/ ٩١)، و«التمهيد» (٦/ ٣٥).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ١٤)، (٨/ ٢٠٦)، و«الكامل» لابن عدي (١/ ١٧٨)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٤٤)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣١٨)، و«الإرشاد» للخليلي (١/ ٢٠٩)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٢٣)، و«التمهيد» (١/ ٦٣، ٦٤)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٤٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٦).

(٤) ينظر: «التمهيد» (١/ ٧٤)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٣١)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٤)، و«الديباج المذهب» (١/ ٧٥).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ١٢)، و«آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص١٥٠)، و«مناقب الشافعي» للآبري (٥١)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٧٧)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٩)، و«الاستذكار» (١/ ١٢)، و«التمهيد» (١/ ٧٦، ٧٧، ٧٩)، و«التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦٩٧)، و«ذم الكلام وأهله» للهروي (٤/ ٤٤)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٧٠)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص ٨٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١١).

وقال الشافعيُّ: «مالك وابن عُيينة القرينان، لو لاهما لذهب علم الحجاز»(١).

وقال الشافعيُّ أيضًا: «إذا وجدتَ لمالك حديثًا صحيحًا، فَشُدَّ يديك به؛ فإنه حُجَّةٌ»(٢).

وقال سُفيان بن عُيينة: «مالكٌ إمامٌ»(٣).

وقال يحيى بن سعيد القطَّان، ويحيى بن مَعِين: «مالكٌ أميرُ المؤمنينَ في الحديث»(٤).

وقال ابن وهب: «لو لا مالك لضللنا»(٥).

وقال أبو قُدامة عُبيد الله بن سعيد الحافظ: «كان مالك أحفظ أهل زمانه»(٦).

وكان فقيهًا، ملأ مذهبه الآفاق، وانتشر في المغرب والأندلس وكثير من بلاد أفريقيا، كمصر، والجزائر، وليبيا، وتونس، وموريتانيا، وبعض بلاد الشام واليمن والسودان، وبغداد والكوفة وبعض خُراسان، وبعض نواحي الجزيرة، كالأَحْساء وغيرها؛ ولا زال مذهبه أحد المذاهب الأربعة الشهيرة المتبوعة إلى يومنا هذا.

---

(١) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ١٥٧)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٢، ٣٢)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٤٣)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٧٠)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٢٢)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ١٧٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٦)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٤، ٤٥٧)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢١)، (١٣/ ١٩٢)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٢٥٤).

(٢) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ١٥١)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٤)، و«الكامل» لابن عدي (١/ ١٧٨)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٤٥)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٢)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٢٣)، و«التمهيد» (١/ ٦٤)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٤٩)، و«الأربعون على الطبقات» لعلي بن المفضَّل المقدسي (ص ١٦٣)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٧٣)، و«فتح المغيث» (١/ ٣٤).

(٣) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٣١٠)، و«التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦٩٨)، و«الديباج المذهب» (١/ ٧٤).

(٤) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ١٧٦)، و«غرائب مالك بن أنس» لابن المظفر (٥٩)، و«مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٥٨، ٦٩، ٧١)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٥٥).

(٥) ينظر: «التمهيد» (١/ ٦٢)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٩١، ١٧٢)، و«تاريخ دمشق» (٥٠/ ٣٥٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١١).

(٦) ينظر: «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٦٧)، و«التمهيد» (١/ ٨١)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٢٩)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٥٥).

الفقيه الفتى:

طلب مالكٌ رحمه الله العلمَ وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهَّل للفُتيا قبل بلوغه الثامنة عشرة، وجلس للإفادة في مجلس العلم وعمره إحدى وعشرون سنة، وحدَّث عنه آنذاك جماعة وهو في مقتبل شبابه، وفي آخر خلافة أبي جعفر المنصور رحل الناس إلى مالك من الآفاق وازدحموا عليه حتى آخر عمره[١].

وهذا يُظهِر لنا البيئة التي تربَّى فيها شاب مثل الإمام مالك في عهود السلف الصالحين، **وفي ذلك فوائد:**

أولًا: مكانة طلب العلم في بيئة المدينة النبوية، فكان الشاب الصغير ينشأ وهو يرى الناس يشيرون إلى الشيخ بالبَنان، فإذا أقبل أطرقوا رؤوسهم وأَخْلَوْا له الطريق وسلَّموا عليه وعظَّموه؛ لأنه يحمل بين جنبيه هداية رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم الصالحين.

قال عبد الله بن سالم الخَيَّاط في وصف الإمام مالك رحمه الله:

«يَأْبى الجـوابَ فما يُراجَعُ هَيبةً ... والسائلونَ نواكِسُ الأَذْقـانِ
أدبُ الوقار وعزُّ سلطانِ التُّقى ... فهو المطاعُ وليسَ ذا سُلطانِ»[٢]

قال الإمام الشافعي تلميذ الإمام مالك: «.. فرأيتُ من مالك بن أنس ما رأيتُ من هيبته وإجلاله للعلم، فازددتُ لذلك، حتى ربما كنتُ أكون في مجلسه، فأريدُ أن أصفِّح الورقةَ، فأصفِّحها صفحًا رقيقًا، هيبة له؛ لئلا يسمع وقعها»[٣].

وهذا يدل على هيبة مالك، كما يدل على أدب الشافعي وذوقه.

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٥).

(٢) ينظر: «الحيوان» للجاحظ (٣/ ٢٣٨)، و«الكامل» للمبرد (٣/ ٢١٠)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص ٦٨٣)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٤٥)، و«الجامع» للخطيب (٢٩٧)، و«زهر الآداب» لأبي إسحاق القيرواني (١/ ١١٤-١١٥)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٦١).
ونُسب إلى سعيد بن وهب وابن المبارك. ينظر: «العقد الفريد» (٢/ ٨٨)، و«المحدث الفاصل» (ص ٢٤٧) و«زهر الآداب» (١/ ١١٤-١١٥)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٧٣).

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٤٤)، و«تاريخ دمشق» (١٤/ ٢٩٣)، و«المجموع» للنووي (١/ ٣٦)، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص ١٨٩).

ثانيًا: كانت الظروف والأسباب مهيَّأة للتعليم، ولم يكن ثَمَّ كثير عوائق أو صوارف تحول دونه، فطالب العلم إذا أتى إلى المسجد وجد الأبواب مفتوحة، والفرص مهيَّأة، والمجالس قائمة، وإذا ذهب إلى السوق وجد السؤال والاحتكام إلى الفقه، وإذا ذهب إلى البيت وجد تحريض الوالدين والأهل؛ فكأن المجتمع يقول بلسان الحال والمقال: تعلَّم ونحن وراءك، نشد أزرك، ونساعدك ونؤيِّدك.

وقد كان للإمام مالك مع أمه قصة معروفة في سيرته، يرويها مُطَرِّفُ بن عبد الله بن مُطَرف ابن أخت الإمام مالك عن مالك رحمه الله قال: «قلتُ لأمي: أذهبُ فأكتبُ العلمَ؟ فقالت لي: تعالَ فالبس ثيابَ العلماء ثم اذهب فاكتُب. قال: فأخذتني فألبستني ثيابًا مشمَّرَةً، ووضعت الطَّوِيلةَ على رأسي، وعمَّمتني فوقها، ثم قالت: اذهب الآنَ فاكتُب.

وقال: كانت أمي تعمِّمني وتقول لي: اذهب إلى رَبِيعة، فتعلَّم من أدبه قبل علمه»[1].

وقال ابنُ القاسم: «أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نَقَضَ سقفَ بيته فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا بعد»[2].

وقال ابنُ بُكير: «وُلد مالك بذي المروة، وكان أخوه النضر يبيع البَزَّ، وكان مالك مع أخيه بزَّازًا، ثم طلب العلم، فكان يقال: مالك أخو النضر، فما مضت الأيام والليالي حتى قيل: النضر أخو مالك»[3].

حلية الوقار والجمال:

كان مالكٌ رحمه الله طويلًا جسيمًا، عظيم الهامة، أصلع، أبيض شديد البياض إلى الشقرة، حسن الصورة، واسع العينين، وإذا أراد أن يَخْرج إلى الناس خرج مُزَيَّنًا مطيَّبًا، وكان يتطيَّب بالمسك وأجود الطيب، ويعتني بلباسه أشد عناية، فلا تراه العيون إلا

(١) ينظر: «المحدث الفاصل» (ص ٢٠١)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٣٨٤)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٤٧)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٣٠)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٥٧)، و«الديباج المذهب» (ص٩٨).
(٢) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٣٠-١٣١)، و«الديباج المذهب» (١/ ٩٨).
(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣١).

بكامل زينته[1].

قال بشر بن الحارث: «دخلتُ على مالك، فرأيتُ عليه طَيْلَسانًا يساوي خمسمائة، وقد وقع جناحاه على عينيه، أشبه شيء بالملوك»[2].

وكان إذا لبس العمامة جعل منها تحت ذقنه، ويسدل طرفيها بين كتفيه[3].

ولما سُئل عن لبس الصوف قال: «لا خير في لبسه إلَّا في سفر؛ لأنه شهرة»[4]. يعني أن لابسه يتظاهر بالزهد والتواضع.

وكان إذا أراد أن يخرج لدرس الحديث توضَّأ وضوءه للصلاة، ولبس أحسن ثيابه، ولبس قَلَنْسُوة، ومَشَّط لحيته، وربما عاتبه أحد في ذلك، فقال: «أوقِّرُ به حديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم»[5].

وكان يلبس الثياب العَدَنية الجِياد، ويكره حلق الشارب ويعيبه، ويراه من المُثْلة[6].

هذا المظهر الحسن ليس منافيًا للتديُّن الصحيح، ولا للعلم والإمامة، ولا للعقل والرَّزانة، بل كان هو الخَلِيق برجل كمالك في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد فُتِحت على الناس الدنيا، فكانوا محتاجين إلى مَن يبيِّن لهم جواز الزينة على هذا النحو، فضلًا عن أن هذا كان مناسبًا لطبعه وجِبِلَّته؛ فإنه من أحفاد الملوك، وكان ذا هيبة، تأتي الملوك إلى بِساطه، وتجلس بين يديه، كما فعل الرَّشِيد، ويرى الناسُ فيه جلال العالم، بغير

---

(١) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٠)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص٤٩٨)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٢٠-١٢١)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٨٣، ١٨٦)، و«المنتظم» (٩/ ٤٢)، و«صفة الصفوة» (١/ ٣٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٤ - ١١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٠)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣١٩)، و«الديباج المذهب» (١/ ٩٠- ٩١).

(٢) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٠)، و«الديباج المذهب» (ص١٩).

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٩)، و«الديباج المذهب» (ص٩٣).

(٤) ينظر: «المنتقى» للباجي (٧/ ٢٢٠)، و«البيان والتحصيل» (١٨/ ٤٣١)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٢٢)، و«الذخيرة» للقرافي (١٣/ ٢٦٤)، و«المدخل» لابن الحاج (٢/ ١٤١)، و«الديباج المذهب» (ص١٩).

(٥) ينظر: «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٦٩)، و«المحدث الفاصل» (ص ٥٨٥)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣١٨)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٢٤٢)، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص١٠٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٠).

(٦) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٠)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص٤٩٨)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٢٣)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٨٦)، و«المنتظم» (٩/ ٤٢)، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٤/ ١٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٤)، و«مرآة الجنان» (١/ ٢٩٠)، و«الديباج المذهب» (ص ١٩).

أُبَّهة ولا كبرياء[1].

فضلًا عن أن بصمة الأم المربِّية ظاهرة هنا، حيث عوَّدت فتاها منذ صباه على توقير العلم والعلماء، والتهيؤ لمجالسهم باللِّباس والزينة.

مَنْهومٌ لا يشبع:

لم يكن العلم إجباريًّا كما هو اليوم، وما كل الشباب في العصور المتقدِّمة كانوا في مجالس العلم الشرعي؛ وإنما وُجد مَن تقوم بهم الكفاية ويتحقَّق بهم الأمر الربَّاني: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

بدأ الإمام مالك الإقبال على العلم في شبابه المبكِّر، وانقطع إلى شيخه ابن هُرْمُز عبد الله بن يزيد بن الأَصَم سبع أو ثماني سنين، لم يخلطه بغيره، وكان يقول: «كنت أجعل في كمي تمرًا وأناوله صبيانه وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا: مشغول».

وقد بلغ من حرصه على الانتفاع بعلم أستاذه أن يطيل الوقوف ببابه، وقد اتخذ تُبَّانًا محشوًّا للجلوس على بابه؛ يتقي به بَرْدَ حجرٍ هناك، ويحس ابن هُرْمُز أن أحدًا بالباب، ربما لحركة يقوم بها مالك، فيسمعها مِن داخل الدار، فيقول لجاريته: مَن بالباب؟ فتتَّجه إلى الباب لترى مَن هناك، ثم ترجع فتقول لسيدها: ما ثَمَّ إلَّا ذاك الأشقر. فيقول لها: ادعيه؛ فذلك عالم الناس. فكان يأتي ابنَ هُرْمُز من بكرة، فما يخرج من بيته حتى الليل.

قال مالك: «إن كان الرجل ليختلف للرجل ثلاثين سنة يتعلَّم منه». فكنا نظن أنه يريد نفسه مع ابن هُرْمُز، وكان ابن هُرْمُز استحلفه أن لا يذكر اسمه في حديث[2].

ويتمثَّل أيضًا مبلغ حرص مالك على تحصيل العلم اختلافه إلى نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وكان يقود نافعًا من منزله إلى المسجد، وكان قد كُفَّ بصره، فيسأله

(١) ينظر: «المجالسة» للدينوري (٨/ ٣٢١)، و«الكفاية» للخطيب (ص ٢٦٩)، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص٤٧).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٠)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١١٥، ١٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٨)، و«الديباج المذهب» (١/ ٩٨-٩٩).

فيحدِّثه، وكان منزل نافع بناحية البقيع، وكان يعمد إلى الحيلة لكي يلتقي به، متجشِّمًا في ذلك الوقوف في الشمس لفترات طويلة، لا يقيه من حر شعاعها شيء، حتى إذا ظهر نافع تابعه مالك، ثم يتحيَّن الفرصة لسؤاله والأخذ عنه.

يقص مالك الخبر على هذا النحو: «كنتُ آتي نافعًا نصف النهار، وما تظللني الشجرة من الشمس، أتحين خروجه، فإذا خرج أدعه ساعة كأني لم أُرِدْهُ، ثم أتعرَّض له، فأسلِّم عليه، وأدعه حتى إذا دخل البلاط، أقول له: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيجيبني، ثم أخنس عنه، وكان فيه حِدَّة»[1].

ومن أخبار تفرُّغ مالك رحمه الله للعلم وانقطاعه لتحصيله، أنه لم يكن يعرف لنفسه يوم راحة، متى ما كان اقتناص العلم مواتيًا، حتى لو كان اليوم يوم عيد، بل إنه ينتظر العيد لعلمه أن أحدًا لا يزاحمه في ذلك اليوم، ويذهب إلى بيت ابن شهاب الزُّهْري بعد أن عاد هذا الإمام إلى المدينة من الشام.

يقص مالك خبر الدرس يومَ العيدِ هذا فيقول: «شهدتُ العيدَ، فقلتُ: هذا اليوم يخلو فيه ابن شِهاب. فانصرفتُ من المصلَّى حتى جلستُ على بابه، فسمعتُه يقول لجاريته: انظري مَن على الباب. فنظرت، فسمعتُها تقول: مولاك الأشقر مالك. قال: أدخليه. فدخلتُ، فقال: ما أراك انصرفتَ بعدُ إلى منزلك؟ قلتُ: لا. قال: هل أكلتَ شيئًا؟ قلتُ: لا. قال: فاطعم. قلتُ: لا حاجة لي فيه. قال: فما تريد؟ قلتُ: تحدِّثني. قال لي: هات. فأخرجتُ ألواحي، فحدَّثني بأربعين حديثًا. فقلتُ: زدني. قال: حسبك إن كنتَ رويت هذه الأحاديث، فأنت من الحفاظ. قلتُ: قد رويتها. فجبذ الألواح من يدي، ثم قال: حدِّث. فحدَّثته بها، فردَّها إليَّ، وقال: قم، فأنت من أوعية العلم»[2].

كان مالكٌ يتابع المواظبة على الفقهاء والمحدِّثين في نشاط وإقبال، بل في متعة ورضى، يساعده ذكاؤه الـمُفْرِط، ويشد من أزره كثرة الفقهاء وتسامحهم إلى المدى الذي يستقبلون فيه التلاميذ ويفيضون عليهم عطفًا وعلمًا في أيام العيد، إنهم أساتذة المدينة الذين تأدَّبوا في بيئة هذَّبها الرسول صلى الله عليه وسلم، وترك فيها من مكارم الأخلاق

---

(١) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧١)، و«تاريخ دمشق» (٦١/ ٤٣٦)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٣٢)، و«الديباج المذهب» (١/ ٩٩)، وينظر: «الأئمة الأربعة» للشكعة (ص١٣).

(٢) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٣٤).

ذخيرة لا تنفد، يقتفي الناس أثرها، ويسيرون على هداها[1].

كلانا على خير:

يقف الإمام مالك رحمه الله اليوم بين أيدينا أُنموذجًا لرجل متخصِّص، رأى أن مواهبه وإمكاناته ومَلكاته تمكِّنه من أن يخدم الإسلام في مجال حفظ العلم ونشره، وتعليمه والعمل به.

التقى مالك رحمه الله بأصناف من أهل الدنيا، فأغروه بترك العلم، فأشاح عنهم بوجهه وأعرض، ورأى أن ما عند الله خير وأبقى.

والتقى بآخرين دعوه إلى أن يشتغل بالجهاد ويترك العلم؛ فرأى أن ما اشتغل به خير، وأن ما اشتغلوا به أيضًا خير، وأن فروض الكفايات لا يُغني بعضها عن بعض، وكلٌّ على ثغرة من ثغور الإسلام.

والتقى بالزُّهَّاد من أمثال عبد الله بن عبد العزيز العُمري، وكان إمامًا في الزهد والتقوى والورع والعزلة، فكان إذا خلا بالإمام مالك حثَّه على الزهد والانقطاع والعزلة عن الناس، والإمام مالك يصغي إليه ويدعو له، لكن لا يأخذ برأيه في اعتزال الناس، بل يختلط بهم ويصبر عليهم.

وقد كتب إليه مالك رحمه الله برسالة قال فيها: «إن الله عز وجل قَسَّم الأعمال كما قَسَّم الأرزاق، فرُبَّ رجل فُتح له في الصلاة ولم يُفتح له في الصوم، وآخر فُتح له في الصدقة ولم يُفتح له في الصوم، وآخر فُتح له في الجهاد ولم يُفتح له في الصلاة، ونَشْرُ العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضيتُ بما فُتح لي فيه من ذلك، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كلانا على خير، ويجب على كل واحد منا أن يرضى بما قُسم له.. والسلام»[2].

إنها الخطوط المتوازية، تتكامل ولا تتآكل، وتتواضع ولا تتقاطع.

---

(١) ينظر: «الأئمة الأربعة» للشكعة (ص ١٤).

(٢) ينظر: «التمهيد» (٧/ ١٨٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٨)، و«تنوير الحوالك» للسيوطي (١/ ٣١٣).

بين مالك والليْث بن سعد:

ولكي تنكشف لنا بعض المساجلات التي كانت تجري بين الإمام مالك وبعض معاصريه من الأئمة والفقهاء في قضايا فقهية خالصة، اختلفت فيها الآراء، وتباينت فيها الأحكام، فإن الرسائل المتبادلة بينه وبين اللَّيْث بن سعد- إمام مصر- وكانا صديقين، يمكن أن تُمدَّنا بنماذج نفيسة من مناهج الأئمة في طريقة تبادل وجهات النظر، بعضهم مع بعض.

ضاع أكثر الرسائل التي تكاتب بها الإمامان الجليلان، وبقيت هاتان الرسالتان النفيستان اللتان نورد نصهما:

رسالة مالك إلى اللَّيْث:

كتب مالكٌ رسالة في غاية الحسن والإيجاز والبلاغة والإفصاح عن الحجة، والنصيحة لشركاء الطريق، وتجد في سيرة مالك العديد من المراسلات مما لم يتوافر لغيره من العلماء، وهو تطلُّع إلى التواصل الذي لا تحول دونه المسافات والحدود.

وهذا نص الرسالة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من مالك بن أنس إلى اللَّيْث بن سعد.

سلامٌ عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو.

أما بعدُ:

عصمنا الله وإياك بطاعته في السِّرِّ والعلانية، وعافانا وإياك من كل مكروه.

كتبتُ إليك، وأنا ومَن قِبلي من الولدان والأهل على ما تحب، والله محمود.

جاءني كتابك تذكر من حالك ونعم الله عليك الذي أنا به مسرور، وأسألُ اللهَ أن يستمر علينا وعليك صالح ما أنعم به علينا وعليك، وأن يجعلنا له شاكرين.

وفهمتُ ما ذكرتَ في كتبٍ بعثتَ بها لأعرضها لك وأبعثَ بها إليك، فقد فعلتُ

ذلك وغيَّرتُ منها حتى صحَّ أمرُها على ما تحب، وختمتُ على كل قُنداقٍ[1] منها بخاتمي، ونقشه: «حسبي الله ونعم الوكيل».

وكان حبيبًا إِلَيَّ حفظكَ وقضاءُ حاجتك، وأنت لذلك أهلٌ، وصبرتُ لك نفسي في ساعاتٍ لم أكن أعرضُ فيها؛ لأن الحجَّ فيها، فتأتيك مع الذي جاءني بها[2]، حيث دفعتُها إليه، وبلغتُ من ذلك الذي رأيتُ أنه يلزمني في حقك وحرمتك، وقد نشطني ما استطلعتُ مما قبلي من ذلك في ابتدائك بالنصيحة لك، ورجوتُ أن يكون لها عندك موضع، ولم يكن يمنعني من ذلك قبل اليوم أن لا يكون رأيي لم يزل فيك جميلًا، إِلَّا أنك لم تذاكرني شيئًا من هذا الأمر ولا تكتب فيه إِلَيَّ.

واعلم- رحمك الله- أنه بلغني أنك تُفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا وببلدنا الذي نحن فيه، وأنت في إمامتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجة مَن قِبَلَك إليك، واعتمادهم على ما جاءهم منك؛ حَقِيق بأن تخاف على نفسك، وتتَّبع ما ترجو النجاة باتباعه؛ فإن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

وإنما الناس تبعٌ لأهل المدينة؛ إليها كانت الهجرة، وبها تنزَّل القرآنُ، وأُحِلَّ الحلالُ وحُرِّم الحرامُ، إذ رسول الله بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويُسِنُّ لهم فيتبعونه، حتى توفَّاه الله واختار له ما عنده، صلوات الله وسلامه عليه ورحمته وبركاته.

ثم قام من بعده أَتْبَع الناس له من أمته، ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا

---

(١) أي: صحيفة.

(٢) الذي حمل رسالة الليث إلى مالك وأخذ رد مالك عليها، هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم القاريُّ، قاضي مصر، وكان ذلك أيام الحج. ينظر: «المجروحين» (٢/ ١٢)، و«الأنساب» للسمعاني (١٠/ ٨)، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٤٢)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٧٨)، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» (ص ٢٣، ١٩٤).

أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم، فإن خالفهم مخالف، أو قال امرؤ غيره ما هو أقوى منه وأولى، تُرِك قوله وعُمل بغيره.

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل، ويتَّبعون تلك السنن، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرًا معمولًا به؛ لم أر لأحد خلافه؛ للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادِّعاؤها، ولو ذهب كل أهل الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا. لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يجز لهم من ذلك مثل الذي جاز لهم.

فانظر رحمك الله فيما كتبتُ إليك فيه لنفسك، واعلم أني أرجو أن لا يكون دعاني إلى ما كتبتُ به إليك إِلَّا النصيحة لله تعالى وحده، والنظر إليك، والضِّنُّ بك[1]، فأَنْزِل كتابي منك منزله، فإنك إن تفعل تعلم أني لم آلك نصحًا.

وفَّقنا الله وإياك لطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في كل أمر، وعلى كل حال.

والسلام عليك ورحمة الله»[2].

وهنا تظهر شخصية مالك رحمه الله في قوة مأخذه ووضوح حجَّته، وبلاغة لفظه، كما تظهر قوة شخصيته في تعبيره شبه الملزِم لـمَن يراه في مقام الآخذ عنه، وتحذيره من مغبة المخالفة لما يدعو إليه.

وتظهر قوته ومكانته لدى علماء عصره في تصديره الخطاب بقوله: «بلغني أنك تُفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا..». مما يوحِي بأن ثَمَّ ما يُشبه النظام الفقهي المعتبر المحترم الذي لا يسهل تخطيه أو تجاوزه.

---

(١) أي: الحرص على صحبتك.

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين- رواية الدوري» (٤/ ٤٩٨)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٩٥)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٤١)، و«تاريخ دمشق» (٥٠/ ٣٥٨)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٥٦)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٣).

رسالة اللَّيْث:

يرد الإمام اللَّيْث على الإمام مالك برسالة طويلة، هي قطعة من الأدب الرَّفيع، فضلًا عن كونها وثيقة أخلاقية فقهية نفيسة، مدعومة بالأدلة من الكتاب والسنة، **يقول اللَّيْث:**

«بسم الله الرحمن الرحيم

من اللَّيْث بن سعد إلى مالك بن أنس.

سلامٌ عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلَّا هو.

أما بعدُ:

عافانا الله وإياك، وأحسن لنا العاقبة في الدنيا والآخرة.

فقد بلغني كتابك، تذكر فيه من صلاح حالكم الذي يسرُّني، فأدام الله ذلك لكم، وأتمَّه بالعون على شكره، والزيادة من إحسانه.

وذكرتَ نظرك في الكتب التي بعثتُ بها إليك، وإقامتك إياها، وختمك عليها بخاتمك، وقد أتتنا فجزاك الله عما قدَّمتَ منها خيرًا، فإنها كتبٌ انتهت إلينا عنك، فأحببتُ أن أبلغ حقيقتها بنظرك فيها.

وذكرتَ أنه قد أنشطك ما كتبتُ إليك فيه، من تقويم ما أتاني عنك إلى ابتدائي بالنصيحة، ورجوتَ أن يكون لها عندي موضع، وأنه لم يمنعك من ذلك فيما خلا إلَّا أن يكون رأيك فينا جميلًا، إلَّا لأني لم أذاكرك مثل هذا، وأنه بلغك أني أُفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم، وأني يحق عليَّ الخوف على نفسي؛ لاعتماد مَن قِبَلِي على ما أفتيتهم به، وأن الناس تبعٌ لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن.

وقد أصبتَ بالذي كتبتَ به من ذلك إن شاء الله، ووقع مني بالموقع الذي تحب، وما أعدُّ أحدًا قد يُنسب إليه العلم، أكره لشواذ الفُتيا، ولا أشد تفضيلًا لعلماء أهل المدينة الذين مَضَوْا، ولا آخذ لفُتياهم فيما اتَّفقوا عليه؛ مني، والحمد لله رب العالمين لا شريك له.

وأما ما ذكرتَ من مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة، ونزول القرآن بها عليه بين ظهري أصحابه، وما علَّمهم الله منه، وأن الناسَ صاروا به تبعًا لهم فيه، فكما ذكرتَ.

وأما ما ذكرتَ من قول الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فإن كثيرًا من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله، ابتغاء مرضاة الله، فجنَّدوا الأجناد، واجتمع إليهم الناسُ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتابَ الله وسنةَ نبيهم، ولم يكتموهم شيئًا علموه، وكان في كلِّ جندٍ منهم طائفةٌ يعلِّمون لله كتاب الله وسنة نبيه، ويجتهدون برأيهم فيما لم يفسِّره لهم القرآن والسنة، ويقوِّمهم عليه أبو بكر وعمر وعثمان، الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم، ولم يكن أولئك الثلاثة مضيِّعين لأجناد المسلمين، ولا غافلين عنهم، بل كانوا يكتبون في الأمر اليسير، لإقامة الدين، والحذر من الاختلاف، بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فلم يتركوا أمرًا فسَّره القرآن، أو عمل به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أو ائتمروا فيه بعده، إلَّا أعلموهموه، فإذا جاء أمر عمل فيه أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يزالوا عليه حتى قُبضوا لم يأمروهم بغيره، فلا نراه يجوز لأجناد المسلمين أن يُحدِثوا اليوم أمرًا لم يعمل به سلفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم، حيت ذهب أكثر العلماء، وبقي منهم مَن لا يشبه مَن مضى.

مع أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا بعده في الفُتيا في أشياء كثيرة، ولولا أني قد عرفتُ أن قد علمتَها لكتبتُ بها إليك.

ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ سعيد ابن المسيِّب ونظراؤه أشد الاختلاف.

ثم اختلف الذين كانوا بعدهم، فحضرتَهم بالمدينة وغيرها، ورأسهم يومئذ: ابن شِهاب ورَبِيعة بن أبي عبد الرحمن، فكان من خلاف رَبِيعة لبعض ما قد مضى ما عرفتَ وحضرتَ، وسمعتُ قولك فيه، وقول ذوي الرأي من أهل المدينة، يحيى بن سعيد

وعُبيد الله بن عُمر وكَثِير بن فَرْقَد وغيرهم كثير، ممن هو أسن منه، حتى اضطرك ما كرهتَ من ذلك إلى فراق مجلسه.

وذاكرتُك أنت وعبد العزيز بن عبد الله[1] بعض ما نعيب على رَبِيعة من ذلك، فكنتما من الموافقين فيما أنكرتُ، تكرهان منه ما أكره، ومع ذلك- بحمد الله- عند رَبِيعة خير كثير، وعقل أَصِيل، ولسان بَلِيغ، وفضل مستبين، وطريقة حسنة في الإسلام، ومودة صادقة لإخوانه عامة ولنا خاصة، رحمة الله عليه، وغفر له، وجزاه بأحسن من عمله.

وكان يكون من ابن شِهاب اختلافٌ كثير إذا لقيناه، وإذا كاتبه بعضُنا، فربما كتب إليه في الشيء الواحد- على فضل رأيه وعلمه- بثلاثة أنواع ينقض بعضُها بعضًا، ولا يشعر بالذي مضى من رأيه في ذلك، فهذا الذي يدعوني إلى ترك ما أنكرتَ تركي إياه.

وقد عرفتُ مما عبتَ إنكاري إياه؛ أن يجمع أحدٌ من أجناد المسلمين بين الصلاتين ليلة المطر، ومطر الشام أكثر من مطر المدينة، بما لا يعلمه إلَّا الله؛ لم يجمع منهم إمام قطُّ في ليلة مطر، وفيهم أبو عُبيدة بن الجَرَّاح، وخالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سُفيان، وعَمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل- وقد بلغنا أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: **«أعلمُهم بالحلال والحرام: معاذُ بنُ جبل»**[2]. وقال: **«يأتي معاذٌ يومَ القيامة بين يدي العلماء برَتْوة»**[3]- وشُرَحْبيل بن حَسَنَة، وأبو الدرداء، وبلال بن رباح، وكان أبو ذَرٍّ بمصر، والزُّبير بن العوَّام، وسعد بن أبي وقاص، وبحمص سبعون من أهل بدر، وبأجناد المسلمين كلها، وبالعراق ابن مسعود، وحُذيفة بن اليمان، وعمران بن الحُصين، ونزلها عليُّ بنُ أبي طالب سنين بمَن كان معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يجمعوا بين المغرب والعشاء قط..».

---

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشُون المدني، الثقة الفقيه، المتوفى سنة (١٦٤هـ).

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٢١٠)، وأحمد (١٢٩٠٤، ١٣٩٩٠)، والترمذي (٣٧٩٠، ٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤، ١٥٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٨١)، وابن حبان (٧١٣١، ٧١٣٧، ٧٢٥٢)، والحاكم (٣/ ٤٢٢)، والبيهقي (٦/ ٢١٠)، والضياء في «المختارة» (٦/ ٢٢٥-٢٢٨) (٢٢٤٠-٢٢٤٢). وينظر: «العلل» للدارقطني (١٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، و«السلسلة الصحيحة» (١٢٢٤، ١٤٣٦).

(٣) أخرجه ابن سعد (٣/ ٤١٣)، وأحمد (١٠٨)، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٨٥، ١٢٨٧)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٨٨٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٨٣٣)، والحاكم (٣/ ٢٦٨). وينظر: «السلسلة الصحيحة» (١٠٩١).

والرتوة: المسافة أو الدرجة والمنزلة.

ثم ذكر مسائل من ذلك... ثم قال: «وقد بلغنا عنكم أشياء من الفُتيا مُسْتَكْرَهًا، وقد كنتُ كتبتُ إليك في بعضها، فلم تجبني في كتابي، فتخوفتُ أن تكون استثقلتَ ذلك، فتركتُ الكتاب إليك في شيء مما أنكرتُ، وفيما أوردتُ فيه على رأيك..».

ثم عدَّد بعض المسائل التي خالف فيها رأيَ مالك، ثم قال: «وقد تركتُ أشياء كثيرة من أشباه هذا، وأنا أحب توفيق الله إياك وطول بقائك؛ لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة، وما أخاف من الضيعة، إذا ذهب مثلك مع استئناسٍ بمكانك، وإن نأت الدار؛ فهذه منزلتك عندي ورأيي فيك، فاستيقنه.

ولا تترك الكتاب إليَّ بخبرك وحالك وحال ولدك وأهلك، وحاجة إن كانت لك، أو لأحد يُوصَل بك، فإني أُسَرُّ بذلك.

كتبتُ إليك ونحن صالحون معافون والحمد لله.

نسأل الله أن يرزقنا وإياكم شكر ما أَوْلَانا، وتمام ما أنعم به علينا.

والسلام عليك ورحمة الله»[1].

نوع من المشاورة العلمية والمراجعة والتباحث، بروح الوُدِّ والإخاء والصفاء والنصيحة، من غير إغلاظٍ ولا اتِّهام ولا تجاوز في اللفظ.

وهو إقرار بطبيعة البشر، وشأنهم في الاختلاف، حتى مع أنفسهم، كما نرى في شأن الزُّهْري الذي يكتب في المسألة الواحدة ثلاثة أقوال، وربما نسي في الثالثة ما كتب في الأولى، كما يذكر اللَّيْث، فالشريعة أصل، والفقه استنتاج، والتكليف ليس للملائكة، بل للبشر، الذي لا يُستعظم طروء النسيان والغفلة، ولا تجدُّد العلم والمعرفة عليهم.

المخالفون يُدعى لهم ويُترحَّم عليهم ويُشهد لهم شهادة الحق بما قدَّموا في الإسلام: فـ«عند رَبِيعة خير كثير، وعقل أَصِيل، ولسان بَلِيغ، وفضل مستبين، وطريقة حسنة في

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين» (٤/ ٤٨٧ - رواية الدوري)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٧)، و«المجروحين» (٢/ ١٢)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٤٣)، و«الأنساب» للسمعاني (١٠/ ٨)، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٤٢)، (٦٤/ ٢٤٩)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٤)، (٣١/ ٣٥٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٧٨)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٢٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٣٥٤)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٦٩-٧٣)، و«الطرق الحكمية» (١/ ١٦١-١٦٢)، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» (ص ٢٣، ١٩٤).

الإسلام، ومودة صادقة لإخوانه عامة، ولنا خاصة، رحمةُ الله عليه، وغفر له، وجزاه بأحسن من عمله»!

إن من شأن الاطلاع على مثل هذه المراسلة المبهجة أن ترفع الحزن والقلق عن المختلفين، وأَلَّا تزلزل قناعة المرء باجتهاده، حتى لو عاتبه عليه بعض مقرَّبيه وأحبَّته، فالحق يُعرف بالدليل، لا بالرجال، وإن كان تكاثر الأخيار الفاقهين على قول يعزِّز حظوظه في الصواب، ولكن قد يقع لبعضهم نوع متابعة أو موافقة، لا تأخذ حظها من النظر المستقل، أو تستوحش مما لم تألف، أو تسكن إلى ما اعتادت.

وترى في المراسلة أن العالم يستأنس بأهل بلده وعلماء قطره، مع أن ما هو مشهور معمول به في المدينة قد يخالف ما هو مشهور معمول به في مصر أو العراق.

وعلى العاقل أن يعوِّد نفسه على تجديد النظر بين الفينة والفينة فيما وصل إليه، فوجه الحق لا يتضح جليًّا في كل وقت، وقد يحجبه عنه حماس لرؤية، أو مشاهدة مصلحة، أو حدَّة مخالف أو شانئ، أو طبع غلَّاب.

وليس يُلام المرء على المُضي وفق اجتهاده، والعمل به، فهذا شأن الحياة، ولو كان الإنسان لا يعمل باجتهاد إلَّا بعد أن يستتمَّ النظر فيه من كل وجه، ويطيل مدارسته؛ لتعطلت الحياة، وفاتت الفرص، لكن كما قال الفاروق الـمُلْهَم رضي الله عنه: «تلك على ما قضينا يومئذٍ، وهذه على ما قضينا اليوم»[1].

وها هو الإمام مالك رحمه الله يكتب «الموطَّأ»، فيظل يراجعه سنين عددًا، حتى يرضى عليه بعض الرضا، ولو أعاد النظر فيه بعدُ لزاد ونقص.

دعهم يا أمير المؤمنين:

كان أبو جعفر المنصور معجبًا بشخصية مالك وعلمه وعقله، وهَمَّ أن يجعله رمزًا للسلطة الدينية، وأن يقلِّده إمامة الناس في الفقه والاتباع.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٩٠٠٥)، وسعيد بن منصور (٦٢)، وابن أبي شيبة (٣١٠٩٧)، والدارمي (٦٧١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣٢)، والدارقطني (٥/ ١٥٥)، والبيهقي (٦/ ٢٥٥)، وينظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٥٩).

يقول الإمام مالك: «دخلتُ على أبي جعفر أمير المؤمنين، وقد نزل على مِثَال له- يعني فَرْشَه- وإذا صبي يخرج ثم يرجع، فقال لي: أتدري مَن هذا؟ قلتُ: لا. قال: هذا ابني، وإنما يفزع من هيبتك. ثم ساءلني عن أشياء منها حلال ومنها حرام، ثم قال لي: أنت والله أعقل الناس وأعلم الناس! قلتُ: لا والله يا أمير المؤمنين. قال: بلى، ولكنك تكتم. ثم قال: والله لئن بقيتُ لأكتبن قولك كما تُكتب المصاحف، ولأبعثن به إلى الآفاق فلأحملنَّهم عليه».

ثم طلب المنصور من الإمام مالك أن يكتب علمه، وبناءً عليه كتب الإمام مالك كتابه العظيم الشهير «الموطَّأ»، وظل يُقرأ عليه ما يزيد على عشرينَ سنة، وهو يصحِّحه وينقِّحه، حتى وُجد له ما يزيد على ثلاثين رواية[1].

ولكن العبرة في موقف الإمام مالك رحمه الله، فإنه لم يوافق أبا جعفر المنصور على حمل الناس على مذهبه، وقال له-كلمة عظيمة مضيئة، تُكتب بماء الذهب: «يا أميرَ المؤمنين، لا تفعل هذا؛ فإن الناسَ قد سبقت إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخذ كلُّ قوم بما سبق إليهم وعملوا به، ودَانُوا به من اختلاف الناس أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرَهم، وإن ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فَدَعِ الناسَ وما هم عليه، وما اختار كلُّ أهل بلد منهم لأنفسهم»[2].

ويبدو هنا مالك رحمه الله بصورة مختلفة نوعًا عما في رسالته لليث بن سعد، إما لتأخر خطابه للمنصور، أو لأنه في مقام الامتناع عن إلزام الأمة كلها برأيه، بخلاف خطابه للَّيث، فهو نصيحة شخصية، ولا شك أن هذا الاتساع في حديث مالك مع الخليفة هو الأقرب، تعبيرًا عن فقهه وعلمه وسعته وتقواه.

إنه لموقف عظيم تُؤخذ منه العبر والعظات، وأعظمها أننا نلاحظ عبر التاريخ وجود أصناف من العلماء:

---

(١) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٨٩)، و«أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك» لمحمد بن علوي المالكي (ص٢٠، ٢١)، ومقدمة «الموطأ برواياته وزياداتها» (١/ ٢٣٠).

(٢) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٣)، و«تاريخ الطبري» (١١/ ٦٦٠)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٢)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٤١)، و«كشف المغطى في فضل الموطا» لابن عساكر (ص٢٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٦، ٧٨).

الصِّنف الأول: مَن تمكَّنوا من الموقع السُّلْطَوي، فكانوا يغْشَوْن السَّلَاطين والخلفاء في مجالسهم، والخلفاء يرجعون إليهم في بعض ما أَشْكَل عليهم.

الصِّنف الثاني: الذين أعطاهم الله تعالى التمكين في قلوب العامة، فكانت العامة تنجفل إليهم[1]، وتُقبل على مجالسهم، وتستمع إلى علمهم، وتأخذ بفتواهم، ولا تعدل بهم أحدًا.

ومقتضى أمر الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦] أن كلًّا من هذين الصِّنفين كان ينبغي أن ينتفع بما أعطاه الله تعالى وما مكَّنه في تعزيز الطرف الآخر، **فالعالِم الذي تمكَّن من أُذن السلطان** عليه أن يكون مدافعًا عن أعراض العلماء والدعاة في مجالس السلاطين، محسِّنًا لصورتهم، دافعًا لما يلصق بهم من الأباطيل والتُّهم والأقاويل، حريصًا على أن يكون قلب السلطان نقيًّا لكل مواطن ومؤمن وعالِم وداعية من أهل الخير والحق والهدى، مع حسن النظر للرَّعية والرِّفق بها في قيادتها.

والعالِم الذي مكَّنه الله تعالى من أفئدة العامة حريٌّ به أن يقول للناس حُسنا، وأن يرفعهم إلى أفضل ما يقدر عليه في الوعي والأدب والتقوى، لا أن ينزل إلى مستواهم، وأن يعلِّمهم حسن الظن بمَن لا يوافقونهم، لا أن يُضْرِي العداوة التي هم مستعدون لها أصلًا، فينهاهم عن القالة السوء، التي أقلها حق، وأكثرها باطل.

وأيُّ خير يبقى للأمة إذا انفصل علماؤها عن عامتها، أو انفصل عامتها عن علمائها؟! أو انفصل بعض علمائها عن بعض، وكثرت الوقيعة والقالة السيئة بينهم.

الصِّنف الثالث: مَن هم فوق هذا وذاك، بل هم مع ربهم في ابتغاء طاعته ورضوانه، ومع العلم في بحثه وتجويده، ومع أنفسهم في الانطواء والاستقلال، وعزل النفس عن التأثير الشديد من المحيط، أكان بلاطًا سلطانيًّا، أم اندفاعًا شعبويًّا.

وبهذا يكونون عمود توازن بين مكونات الأمة، وسفراءَ صدقٍ بين الحاكم والمحكوم، ورسل سكينة وتهدئة بين المتخاصمين، ووسيلة لجمع الناس على الأصول المشتركة في الدين، وعلى المصالح المشتركة في الدنيا.

---

(١) أي: تُسرع إليهم.

لقد رفض الإمام مالك رحمه الله استخدام السلطة لفرض رأيه الشخصي، وهذا آية العقل عند الإمام مالك والبصيرة وبُعد النظر، والزهد في الجاه والمكانة الدنيوية، فما عند الله خير وأبقى.

ناشدتك الله لا تفعل:

هدم الحجَّاجُ بنُ يوسف الكعبةَ في عهد عبد الله بن الزُّبير رضي الله عنهما لما تولَّى على مكة، فأعادها ابنُ الزُّبير على قواعد إبراهيم عليه السلام، فلما قُتل ابن الزُّبير وتولَّى الحجَّاج هدمها وأعادها كما كانت في زمن الجاهلية.

ثم سمع الخليفة (هارون الرشيد، أو أبوه الـمَهْدِي، أو جدُّه أبو جعفر الـمَنصور) من مالك حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لها: «**يا عائشةُ، لولا أن قومك حديثٌ عهدُهم بجاهلية، لأمرتُ بالبيت فهُدم فأدخلتُ فيه ما أُخرج منه، وألزقتُه بالأرض، وجعلتُ له بابين بابًا شرقيًّا وبابًا غربيًّا، فبلغتُ به أساس إبراهيم**»[1]. فهمَّ الخليفة أن يُعيد بناء الكعبة مرة أخرى على قواعد إبراهيم عليه السلام، فقال له الإمام مالك: «ناشدتك الله يا أميرَ المؤمنين، أن تجعل هذا البيت ملعبةً للملوك، لا يشاءُ أحدٌ منهم إلَّا نقض البيت وبناه؛ فتذهب هيبته من صدور الناس»[2].

أي: فيكون كلما جاء حاكم جديد رأى أنه لابد أن يغير سُنَّة مَن قبله؛ ليُثبت للناس أنه جدَّد وأصلح وغيَّر وبدَّل؛ فلذلك سد الإمام مالك الطريق على هذا التلاعب، ورأى أن تبقى الكعبة كما كانت.

لو كان غير مالك لوجدها فرصة ذهبية أن ينصاع قلب الخليفة لتنفيذ سُنَّة، وجعل الأُمنيَّة النبوية في موضع الفعل والتنفيذ، ولكنه بُعد النظر، والتدبُّر في العواقب، والانعتاق من سلطة نص خاص في المسألة إلى نصوص أوسع وأبعد في حفظ أصول

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (١٣٣٣).

(٢) ينظر: «الاستذكار» (٤/ ١٨٨)، و«التمهيد» (١٠/ ٥٠)، و«إكمال المعلم» (٤/ ٤٢٨)، و«الروض الأنف» (٢/ ١٧٣)، و«المفهم» (٣/ ٤٣٨-٤٣٩)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ١٢٥)، و«عيون الأثر» لابن سيد الناس (١/ ٦٨)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٤١)، و«الموافقات» (٤/ ١١٣)، و«فتح الباري» (٣/ ٤٤٨)، و«المناهل العذبة في إصلاح ما وهى من الكعبة» لابن حجر الهيتمي (٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٨)، و«الفتاوى الفقهية الكبرى» (١/ ١٣٧).

الإسلام العظام وصيانتها عن تلاعب السياسة ومطامحها!

إنه فقه جدير بالتأمُّل ونحن نستشرف عهدًا جديدًا تكون الشريعة أساس مكوناته، فخَلِيق أَلَّا يندفع الناس إلى جزئيات يعلمونها بما يرجع إلى الكُليَّات بالإبطال أو الضعف.

تأهُّل قبل التصدُّر:

جاء عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: «ما أفتيتُ حتى شهد لي سبعون أَنِّي أَهْلٌ لذلك». قال: «سألتُ رَبيعةَ، وسألتُ يحيىَ بنَ سعيد، فأمراني بذلك». فقال له قائلٌ: يا أبا عبد الله، فلو نهوك؟ قال: «كنتُ أنتهي؛ لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلًا لشيء حتى يسأل مَن هو أعلم منه»[1].

وكانت هذه عادة متَّبعة عند السلف؛ فلم يجلس الشافعيُّ حتى قال له شيخه مُسلم ابن خالد الزَّنْجِي - وهو ابن خمس عشرة سنة، ويقال: ابن ثمان عشرة -: «قد والله آن لك أن تُفتي»[2].

ولا زال العلماء يتناقلون ما يُعرف بالإجازة؛ فكان العالم يُعطي تلميذه الشهادة على أنه تلقَّى منه كتاب كذا وكتاب كذا، فيُجيزه في رواية هذه الكتب وتعليمها للناس.

والملحوظ في سيرة الأئمة أنهم يراعون ثلاثة أوصاف فيمَن يرشِّحونه لهذا المقام:

الأول: السِّن: فكانوا يتريَّثون حتى يبلغ السن التي يتم بها عقله، ويكتمل بها نضجه، وإن كان هذا يتفاوت عندهم بين شخص وآخر، فمنهم مَن يحدِّده بسبع عشرة سنة،

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٦-٣١٧)، و«ترتيب المدارك» (١/ ١٤٢)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٩/ ٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٢، ٩٦)، و«مرآة الجنان» لليافعي (١/ ٢٩٠)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٦٠١)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٠٢).

(٢) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٣٠- ٣١)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠٢)، و«الثقات» لابن حبان (٩/ ٣١)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٩٣)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٤٣)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٧١)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٦٢)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٩٩)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ١٨١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٦- ٣٠٨)، و«المنتظم» لابن الجوزي (١٠/ ١٣٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٥-١٦).

وآخر بالعشرين؛ بل منهم مَن يوصل الأمر إلى الخمسين[1].

الثاني: العلم: فلابد أن يكون مع سِنِّه، قد حصل على علم ومعرفة بالكتاب والسنة، وقواعد الاستنباط، ومواطن الاجتماع والاختلاف؛ لئلا يخالف إجماعًا قائمًا، أو نصًّا شرعيًّا، أو يقول ما ليس له به علم.

الثالث: الاعتدال في نظراته وآرائه واجتهاداته، وأَلَّا يُعاب هذا الشخص أو يُذم أو يُنتقص بخلل في فهمه، أو ضعف في عقله، أو انحراف في تفكيره، أو غفلة.

وقد رُوي أن إسماعيل بن أبي أُويس قال: «سمعتُ خالي مالك بن أنس يقول: إنَّ هذا العلم دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم؛ لقد أدركتُ سبعينَ عند هذه الأَساطين- وأشار إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم- يقولون: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم. فما أخذتُ عنهم شيئًا، وإن أحدَهم لو ائتُمِن على بيت مال لكان به أمينًا؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدُم علينا ابنُ شِهاب الزُّهْري وهو شاب، فنزدحم على بابه»[2].

وهذا يؤكِّد الحاجة إلى ضبط المسيرة العلمية؛ فإن القائل في الشرعيات مترجِم عن رب العالمين، حسب تعبير القِرافي، أو موقِّع، حسب تعبير الإمام ابن القيم في كتابه: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»[3].

الشهرة لا تكفي، والسِّن وحده لا يكفي، وقراءة الكتب وحدها لا تكفي؛ بل لابد أن تتوافر مجموع صفات في الإنسان تجعله أهلًا لمثل هذا المقام الرفيع العظيم، الذي أسنده الله تعالى إلى رسله، فجعل لهم أمر الفُتيا، ولذلك كان العلماء الصالحون هم ورثة الأنبياء.

---

(١) ينظر: «المحدث الفاصل» (٣٥٢)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٣٢٢)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص١٩٩)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٤١٩).

(٢) ينظر: «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري (٣٧)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٣)، و«التمهيد» (١/ ٤٧، ٦٧)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٦)، و«الكفاية» للخطيب (ص ١٥٩)، و«ذم الكلام وأهله» للهروي (٥/ ٨٢)، و«تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٥١- ٣٥٢)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٠٢)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٣٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: «الفروق» للقرافي (١/ ٥١)، (٢/ ١٠٤)، (٤/ ٥٣)، و«إعلام الموقعين» (٤/ ١٤٤).

الأغاليط:

هي القضايا الـمُشْكِلة التي تحتاج إلى علم غزير، وعقل واسع نافذ، وتبصُّر، وطول تأمُّل، وسعة خبرة ومران.

وكان الإمام مالك يكره الأُغْلُوطات، وهي المسائل الشائكة التي لا نصَّ فيها، أو المسائل التي ظاهر النصوص فيها التعارض وتحتاج إلى بحث ونظر.

قال الأَوْزاعي: «الغُلُوطات: شِدادُ المسائل وصِعابُها»[١].

وكان يقول أيضًا: «عليك بالبيِّن المحض، وإياك وبُنَيَّات الطريق، وعليك بما تعرف واترك ما لا تعرف»[٢].

وقد يندفع مبتدئ إلى البحث في هذا اللون من فضول العلم أو فروعه؛ لكثرة تناوله والحديث عنه والسؤال حوله، فهو سبيل إلى التصدُّر، قبل أن يبحث الطالب في القواعد الشرعية، وقبل أن يُلِمَّ بالأصول الكلية المرعية، وقبل أن يستوفي نصيبه من الاستعداد والملكة المعرفية.

فهذا شاب يجتهد في مسألة أصولية، استقرَّ رأي الأمة فيها منذ زمن بعيد على قول واضح صحيح، ثم يستحدث رأيًا جديدًا، يظن أنه غاب عن عقول الجهابذة والعظماء وفُتح عليه فيه، على رغم حداثة سِنِّه وقلة خبرته، وإنما أُتي من هذا.

وآخر جعل نفسه حَكَمًا بين أهل العلم فيما شجر بينهم، فأضاع عمره وجهده في غير طائل، وذهب الناسُ بالعلم النافع المقرِّب إلى الله تعالى، أما هو فما في جرابه إِلَّا: قال فلان، وقال فلان.. ثم خرج كما قال القائل:

ولم نَستفدْ من بَحثِنَا طولَ عُمرِنا　　سوى أنْ جَمَعْنا فيه: قِيلَ وقالوا[٣]

---

(١) ينظر: «مسند أحمد» (٢٣٦٨٧)، و«مسند الحارث» (٦٢- بغية)، و«الإبانة الكبرى» (٣٠٢)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٣٠٣)، و«فوائد الحنائي» (١/ ٢١١)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٣٨)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ٤٥).

(٢) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٤١، ٦١)، و«مواهب الجليل» (١/ ٢٩).

(٣) البيت ضمن عدة أبيات لفخر الدين الرازي. ينظر: «عيون الأنباء» (٣/ ٤٠) و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٤/ ٢٥٠،٢٥١)، و«المختصر في أخبار البشر» (٣/ ١١٢)، و«تاريخ الإسلام» (٤٣/ ٢١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٩٦).

وثالث اضطرته مضايق الجدل والمناظرة، التي كان الإمام مالك رحمه الله ينهى عنها ويقول: «ليس الجدال في الدين بشيء». وقال: «المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد». وقال: «إنه يقسِّي القلب ويُورث الضغن». وقال الزُّهْري: «رأيتُ مالكًا وقومٌ يتجادلون عنده، فقام ونفض رداءه وقال: إنما أنتم حرب»[1]، ويحمله التعصُّب على أن يغيِّر مواقع العلم، ويقدِّم ويؤخِّر، ويرفع ويخفض، فتصبح الأصول عنده فروعًا؛ لأنه أهملها وغفل عنها واشتغل بغيرها، فإذا حُدِّث عنها لم يتحرَّك قلبه، ولم ينشط ذهنه، وكيف وهي مسلَّمات وبَدهيَّات، وكأن كونها كذلك يعني العزوف عنها! وتصبح الفروع عنده أصولًا؛ لأنه اعتنى بها، وحرص عليها، وتحفَّظها، وقدَّمها، واعتبرها أساسًا للمخالفة والموافقة، فيحاول أن يُعطيها لونًا آخر غير اللون الذي هو في شريعة الله، فيجعلها مرتبطة بأصل، أو مرتبطة بـ«منهج» حتى يثبت أنه لا بد فيها من المخالفة والرد.

ورابع يرى حاجة الناس إلى علم الشريعة، فيستعجل الخطوات، ويختصر المسافات، ويقرأ كتاب «المحلَّى» لابن حزم، فيجد من روعة الأسلوب، وقوة الحجة، وبراعة الإحراج للخصوم، ما يجعله أسيرًا لعقلية الإمام، فلا يخرج عن رأيه، ويُفتي بمذهبه، ويركض وراءه، فإن رَقَى جبلًا رَقَى وراءه، أو هبط سهلًا أو واديًا، أو تجشَّم صعبًا فعل مثله، لا يَلْوِي على شيء؛ لأنه لا يملك من العلم والتأصيل وقوة النظر ما يجعله يميِّز بين الاجتهاد الذي أصاب وبين الاجتهاد الذي لم يصب.

ولو أن هذا الإنسان أو ذاك أعطى نفسه بعض الوقت، وصبر وصابر حتى ينضج على نار هادئة، ولم يستجب لنوازع الشهوة الخفية في النفس؛ لنفع وانتفع وكان شيئًا مذكورًا.

فضول العلم:

ظل مالك رحمه الله يأخذ العلم ممن جاء به، ولا يرى في العلم صغيرًا، حتى إنه أخذ من بعض طلابه مسائل ورجع عن مذهبه فيها- كما في ترجمة عبد الله بن وهب-

(١) ينظر في هذه الأقوال: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٣٤)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩)، و«الاعتصام» (٢/ ٥٨٨)، و«الديباج المذهب» (١/ ١١٥).

فقد رجع إلى قوله في مسألة تخليل الأصابع في الوضوء؛ فعن ابن أخي ابن وهب قال: سمعتُ عمي يقول: «سمعتُ مالكًا سُئل عن تخليل أصابع الرِّجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركتُه حتى خفَّ الناسُ، فقلتُ له: عندنا في ذلك سُنَّة. فقال: وما هي؟ قلتُ: حدَّثنا اللَّيْثُ بنُ سعد وابنُ لَهِيعة وعَمرو بن الحارث، عن يزيد ابن عَمرو الـمَعَافري، عن أبي عبد الرحمن الـحُبُلِيِّ، عن الـمُسْتَورد بن شدَّاد القرشي قال: رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يَدْلُك بخِنْصره ما بين أصابع رجليه.

فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعتُ به قطُّ إِلَّا الساعة. ثم سمعتُه بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع»[1].

الانصياع للحق والأخذ به دون استنكاف هو ديدن مالك وأضرابه من الفحول الذين يضيفون علم الآخرين إلى علمهم، ولا يستنكرون ما يجهلون لمجرد أنهم لم يعرفوه قبل غيرهم.

ومع تأهُّله المبكِّر للفُتيا والتدريس، واستمراره في طلب العلم، كان يقظًا، حَذِرًا، عاقلًا، لا يتكلَّم فيما لا طائل تحته، ولا يَهْجُم على كل شيء.

جاء شيخ جليل، فجلس في مجلس مالك، فسأله عن مسألة، فلم تعجب مالكًا، فأعرض عنه، ثم أعادها عليه، فأعرض عنه، ثم أعادها عليه، فقال له الإمام مالك: «يا هذا، إذا رأيتني جلستُ لأهل الباطل فتعال أجبك معهم»[2].

كانت مسألة عَقِيمة، لا ثمرة من ورائها، وكان تكرار السؤال عنها ضربًا من قلة الأدب، فأراد مالك أن يحفظ مقام العلم وهيبته أن يبتذله الجاهلون.

إن كثيرًا من المسائل إذا تأمَّلتها وجدتها لا تُغني في دنيا ولا في دين؛ ولهذا جلس رجل في مجلس مالك فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه، ثم علاه الرُّحَضاء[3]، ثم قال: «الاستواءُ غير مجهول، والكيفُ

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣١- ٣٢)، و«الإرشاد» للخليلي (١/ ٤٠٠)، و«سنن البيهقي» (١/ ٧٦)، و«التمهيد» (٢٤/ ٢٥٩)، و«بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٥)، و«تفسير القرطبي» (٦/ ٩٧- ٩٨)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٩)، (٩/ ٢٣٣)، و«البدر المنير» (٢/ ٢٢٧).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٤)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٦).

(٣) الرُّحَضاء: عَرَق يغسل الجلد لكثرته، وكثيرًا ما يستعمل في عرق الحمى والمرض.

غير معقول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة، وما أراك إلَّا مبتدعًا». فأَمَرَ به أن يُخرج[1].

ولعل مالكًا رحمه الله عرف من شأن الرجل وطريقته وملابسات سؤاله ما جعله يفعل ذلك، وأدرك أنه لم يكن جاهلًا يسأل فيُعلَّم، وكان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل، ويحكي كراهته عمَّن تقدَّم[2].

إن العلم الصحيح ما قرَّبك إلى الله، وصحَّح قلبك ونيتك، ونوَّر بصيرتك، وجعلك أكثر خشوعًا وزهدًا وتقوى وطاعة.

أو ما كان علمًا دنيويًّا ينفعك في زراعة أو حرث، أو تجارة، أو إدارة، أو صناعة، أو كسب أو معيشة، فهذا من العلم الذي يُحتاج إليه، ولا غنى للإنسان عنه.

والإمام مالك رحمه الله يقدِّم النصيحة نفسها في كلمة أخرى مضيئة، فيقول: «انظر ما ينفعك في ليلك أو نهارك فاشتغل به»[3].

ووصف الواقدي مجلس الإمام مالك، فقال: «كان مجلسه مجلس وقار وحِلم، وكان مالك رجلًا مَهيبًا نبيلًا، ليس في مجلسه شيء من الـمِراء واللَّغَط ولا رَفْعِ صوتٍ، وكان الغرباء يسألونه عن الحديث، ولا يجيبُ إلَّا في الحديث بعد الحديث»[4].

إن مجلسه ليس مجلس جدل وخصومات، وليس مجلس سَفْسَطة وقيل وقال، إنما هو مجلس تحُفُّهُ الملائكة، وتَغْشَاه السَّكِينة، وتتنزَّل عليه الرحمة، مجلس الهدوء والإيمان والتقوى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾.

---

(١) ينظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (١٠٤)، و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ (٢/ ٢١٤)، و«معجم ابن المقرئ» (١٠٠٣)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للآلكائي (٦٦٤)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٦)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٨٦٧)، و«الاعتقاد» للبيهقي (ص ١١٦)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٠).

(٢) ينظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ٥٠).

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٥).

(٤) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٥)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٤١- ٤٢)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٣)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧١)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٥، ٧٩).

لا أدري:

وعن ورعه رحمه الله في الفُتيا والوقوف عند ما يعلم، وعدم تجاوزه إلى ما لا يعلم، يقول الهيثم بن جَمِيل: «سمعتُ الإمام مالكًا سُئل عن ثمان وأربعين مسألة، فأجاب عن اثنتين وثلاثين مسألة منها بقوله: لا أدري. وأجاب عن ست عشرة مسألة بما يعرف»(١).

وكان مالك نفسه يقول: «جُنَّة العالم قوله: لا أدري. فإذا أضاعها أصيبت مقاتله»(٢).

قال الإمام ابن عبد البر المالكي رحمه الله: «صحَّ عن أبي الدرداء: «لا أدري» نصف العلم»(٣).

فقل لـمَن يدَّعي في العلم فلسفةً   حفظتَ شيئًا وغابت عنك أشياءُ(٤)

ولهذا كان مالك رحمه الله يعتصم بـ«لا أدري». وربما سُئل فتوقَّف، فإذا قال له السائل: أيُّ شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعتُ إليهم؟ قال: «تقول لهم: قال مالك: لا أُحْسِن»(٥).

وعن خالد بن خِداش قال: «قدمتُ على مالك بأربعين مسألة، فما أجابني منها إِلَّا في خمس مسائل»(٦).

وقال ابنُ وهب: «لو شئتُ أن أملأ ألواحي من قول مالك: «لا أدري» لفعلتُ»(٧).

ومع هذا ملأ مالك الدنيا علمًا وفهمًا وفقهًا، وتلقَّى عنه طلابه أصول المذهب الغنية المتجدِّدة، وتميَّز علماء المالكية بمباحث أصولية عظيمة، كالمقاصد الشرعية، ومباحث المصالح، والفروق، والنوازل، ولا زالت كتب ابن عبد البر وابن العربي والشَّاطبي والقِرافي وغيرهما معالم بارزة في مسيرة العلوم الإسلامية.

ومالك ومَن بعده من تلاميذه ورُواته وخُزَّان علمه ومدوِّني فقهه، كلهم باحثون

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٧) بنحوه.
(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (٨/ ٣٦٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٧).
(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٧).
(٤) البيت لأبي نواس، وهو في «ديوانه» (ص ٧).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ١٨)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٥٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٨٥).
(٦) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٩).
(٧) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٧).

عن الحق، منصاعون للدليل، وقّافون عند حدود الله، وكان سيِّدهم يقول: «ما من أحد إِلَّا مأخوذٌ من قوله ومردودٌ عليه، إِلَّا صاحبَ هذا القبر». يعني النبيَّ صلى الله عليه وسلم[1].

دروس في عِزَّة العالِم:

قدم الـمَهْدِي- وهو خليفة المسلمين- المدينةَ، فبعث إلى مالك بألفي دينار أو بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه الرَّبيع، فقال: إن أميرَ المؤمنين يحب أن تعادله[2] إلى مدينة السلام. فقال له: «قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**المدينةُ خيرٌ لهم، لو كانوا يعلمونَ**»[3]. والمال عندي على حاله»[4].

وهذا موقف عظيم، ويشبه ذلك قوله: «والله ما دخلتُ على مَلِك من هؤلاء الملوك حتى أصل إليه، إِلَّا نزع الله هيبته من صدري»[5].

وجاء الخليفة هارونُ الرَّشِيد بصحبة أولاده إلى الإمام مالك، فقال: «اقرأ عليَّ شيئًا من العلم. فقال له الإمام مالك: والله ما قرأتُ على أحد منذ زمان، وإنما يُقرأ عليَّ. فقال هارونُ الرَّشِيد لمالك: أَخْرِج الناس من مجلسك حتى أقرأ عليك. فأَبَى الإمام مالك، وقال: إذا مُنع العام لبعض الخاص، لم ينتفع الخاص. ثم أمر الإمام مالك- دفعًا للإشكال- مَعْنَ بنَ عيسى فقرأ عليه»[6].

وذكر مالك أنه دخل على أبي جعفر المنصور، وكان الناس يدخلون عليه، فمنهم مَن يقبِّل رأسه، ومنهم مَن يقبِّل يده، ومنهم مَن يقبِّل رجله، قال: «فعصمني الله تعالى من

(١) ينظر: «الاعتصام» (٢/ ٣٤٦)، و«روح المعاني» (١١/ ١٨٨).
(٢) عادل فلانًا في المحمَل: ركب معه.
(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٥)، ومسلم (١٣٨٨) من حديث سفيان بن زهير رضي الله عنه.
(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٤٢)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١٠٤٧)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٩٩-١٠٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٣)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٧٦).
(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٦).
(٦) ينظر: «ذم الكلام وأهله» للهروي (٨٨٠)، و«تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣١١-٣١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٦)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٦).

ذلك كله»[1].

ولله در القاضي الـجُرجاني إذ يقول:

يقولونَ لي: فيكَ انقباضٌ. وإنمـا ... رأَوْا رَجُلًا عن موقفِ الذُّلِّ أَحْجَما

أرَى الناسَ مَن دانَهم هانَ عندَهم ... ومَن أكرَمَتْـه عـزَّةُ النَّفسِ أُكـرِمـا

ولـم أقضِ حقَّ العِلْمِ إنْ كان كُلَّما ... بـدا طَـمَـعٌ صيَّـرتُـه لي سُـلَّـمـا

أَأَشْقَى بِهِ غَـرْسًـا وأَجْـنِـيـهِ ذِلَّـةً ... إذًا فاتِّـبـاعُ الجهلِ قـد كان أَحْزَمَا

ولو أنَّ أهلَ العِلْمِ صانُوه صانَهم ... ولو عظَّموهُ في النُّفوسِ لَعُـظِّـمَـا

ولكنْ أهانُـوه فـهَـانَ ودَنَّـسُـوا ... مُحيَّاهُ بالأطـمـاعِ حتَّى تَجَـهَّـمَـا[2]

وهكذا صنع مالك مع المَهْدي حين قدم المدينة، وبعث إلى الإمام مالك ليقرأ على أولاده: هارون وموسى، فبعث إليه، فلم يجبهما، فأعلما الـمَهْدي، فكلَّمه، فقال: يا أميرَ المؤمنين، العلم يُؤتى أهلُه. فقال الخليفة- وكان رجلًا عاقلًا-: صدق مالك، صيرا إليه. فلما صارا إليه، قال له مؤدِّبهما: اقرأ علينا. فقال: إن أهل المدينة يقرؤون على العالم، كما يقرأ الصبيان على المعلِّم، فإذا أخطؤوا، أفتاهم. فرجعوا إلى الـمَهْدي، فبعث إلى مالك، فكلَّمه، فقال: سمعتُ ابنَ شِهَاب يقول: جمعنا هذا العلمَ في الروضة من رجال، وهم يا أميرَ المؤمنين: سعيد بن المسيِّب، وأبو سلمة، وعروة، والقاسم، وسالم، وخارجة ابن زيد، وسليمان بن يسار، ونافع، وعبد الرحمن بن هُرْمُز، ومن بعدهم: أبو الزِّناد، ورَبِيعة، ويحيى بن سعيد، وابن شِهَاب، كل هؤلاء يُقرأ عليهم، ولا يقرؤون. فقال: في هؤلاء قدوة، صيروا إليه، فاقرؤوا عليه. ففعلوا وجلسوا في غِمار الناس، وقرؤوا على الإمام مالك كما يقرأ سائر الطلاب[3].

---

(١) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٤٢)، و«ذم الكلام وأهله» (٥/ ٨٦)، و«جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (ص ٣٧٨)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٩٦)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص٥٠٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٧).

(٢) ينظر: «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص٨٣)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٣٧١)، و«معجم الأدباء» لياقوت (٤/ ١٧٩٧)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٤٩٨).

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٣-٦٤).

وفي ذلك الموقِف أُنموذج للحاكم العاقل الذي عرف حق العالم فأدَّاه على أكمل وجه، ونشَّأ بنيه على تقدير العالم، والأخذ عنه ومجالسته.

والإمام رحمه الله كان مؤدَّبًا، عظيم الأخلاق، رفيع الذوق، طيب الرائحة، نقي الثوب، مَهِيبًا، فيه أخلاق الملوك، على تواضعه وسماحته.

محنة الإمام مالك:

تعرَّض الإمام مالك رحمه الله لفتنة عظيمة؛ فقد كان يُفتي في مجلس علمه أنه ليس على المستكرَه طلاق، وينقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «ليس على مستكرَه طلاق»[1]. فجاء بعض المنافسين وقالوا لأبي جعفر المنصور: إن مالكًا يقصد بقوله: ليس على مستكرَه طلاق: أن البيعة لكم لا تنفذ؛ لأنها وقعت بغير رضا. فأُحضر مالك، وجُلِد أربعين جلدة، وضربوه حتى أصابه هذا الضرب في يده؛ فكان يحمل إحدى يديه بالأخرى[2].

ومهما اختلفت الروايات في طبيعة الوِشاية التي أُوذي مالك بسببها، فإن الراجح أن السبب هو أنه كان يحدِّث بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس على مستكرَه طلاق».

واختلف المؤرِّخون في سياق قصة محنة مالك بن أنس، إلَّا أن أبا العرب التميمي قد يكون أكثرهم تفصيلًا؛ فقد ساقها في كتابه «المحن» بسنده، فقال: «حدَّثني يحيى بن عبد العزيز، عن يوسف بن يحيى الأزدي، عن عبد الملك بن حَبِيب.

وحدَّثني أيضًا سعيد بن شعبان قال: حدَّثنا عُبيد الله بن عبد الملك، عن أبيه- وبعضهم يزيد على بعض- عن مُطَرِّف بن عبد الله، وغيره من أصحاب مالك، أن هَيْجاء هاجت بالمدينة في زمان أبي جعفر، فبعث إليها أبو جعفر ابنَ عمه جعفرَ بنَ

---

(١) ينظر: «سنن سعيد بن منصور» (١١٤٣)، و«مصنف ابن شيبة» (١٨٠٢٧)، و«صحيح البخاري»- معلَّقًا- كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، و«سنن البيهقي» (٧/ ٣٥٨)، و«فتح الباري» (٩/ ٣٩١- ٣٩٢).

(٢) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٤٣-٤٤)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٣٠-١٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٩-٨١)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٣١-١٣٢).

سليمان العباسي[1] ليُسَكِّن هيجاءها، ويجدِّد بيعة أهلها، فقدمها وهو يتوقَّد على أهل الخلاف لأبي جعفر، فأظهر الغِلظة والشِّدة وَسَطَا على كل مَن أَلْحَدَ في سلطانهم، وأخذ الناس بالبيعة، ومالك بن أنس يومئذ سيد أهل زمانه، ولم يزل صغيرًا أو كبيرًا محسودًا، وكذلك مَن عظمت نعمة الله عليه في علمه أو عقله أو نبله أو ورعه، فكيف بمَن جمع الله تبارك وتعالى ذلك له فيه، ولم يزل مالك منذ نشأ يَسْلُبُ النباهة والرئاسة مَنْ كان قد سبقه إليها؛ بظهور نعمة الله عليه وسُموِّها به على كل سامٍ قبله من أهل بلده، فاشتد لذلك الحسد له وألجأهم ذلك في البغي، فدسُّوا إلى جعفر مَن قال له: إن مالكًا يُفتي الناسَ أن أيمان البيعة لا تلزمهم؛ لمخالفتك واستكراهك إياهم عليها. فدسَّ عليه جعفر بعض مَن لم يكن مالك يخشى أن يُؤتى من قِبَلِه، ومِن مأمنه يُؤتَى الحَذِرُ، فسأله عن ذلك سِرًّا، فأفتاه بذلك طمأنينة إليه وحسبة منه، فلم ينشب مالك أن جاء إليه رسولُ جعفر ابن سليمان، فأُتي به منتهَك الحرمة، مزال الهيبة، فأَمر به جعفر بن سليمان، فضربه سبعين سوطًا، فلما سكن الهيج وتمت البيعة بلغ أبا جعفر ضرب مالك، فكره ذلك ولم يَرْضه، فبعث إلى مالك يستقدمه على نفسه بالعراق، فأَبَى من ذلك، وكتب إليه يستعفيه ويعتذر ببعض العذر..».

وقال أيضًا: «وحدَّثني يحيى بن عبد العزيز قال: حدَّثني بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ، عن أبي بكر عبد الله بن جعفر قال: لما ضُرب مالك بن أنس، ضربه والٍ كان بالمدينة لجعفر بن سليمان الهاشمي، فعتب جعفرُ بنُ سليمان على واليه الذي ضرب مالكًا في بعض أموره، فضربه وحلق رأسه ولحيته، فقيل لمالك بن أنس: إن جعفرَ بنَ سليمان قد ضرب فلانًا وحلق رأسه ولحيته، وأقامه للناس. فقال مالك: وما تريدون به، أترون حظنا مما نزل به النظر إليه والشماتة به؟! إنا نؤمِّل من ثواب الله ما هو أعظم من ذلك، ونؤمِّل له من عذاب الله ما هو أشد من ذلك»[2].

وفي «المعرفة والتاريخ» للفسوي أن الذي ضرب مالكًا هو سليمان بن جعفر بن سليمان بن علي، قال الفسويُّ: «وسمعتُ مكيَّ بن إبراهيم قال: ضُرب مالك بن أنس في سنة سبع وأربعين ومائة، ضربه سليمانُ بنُ جعفر بن سليمان بن علي، قال: ضربه

---

(١) هو: جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، والي المدينة.

(٢) ينظر: «المحن» لأبي العرب التميمي (ص ٣٣٣-٣٣٧).

سبعينَ سَوْطًا»[1].

قال الشيخ محمد أبو زهرة: «.. ويظهر أن أهلَ المدينة عندما رأوا فقيهها وإمامها ينزل به ذلك النَّكال، سخطوا على بني العباس وولاتهم، وخصوصًا أنه كان مظلومًا؛ فما حرَّض على فتنة، وما بغى، ولا تجاوز حد الإفتاء، ولم يفارق خطته قبل الأذى ولا بعده، فلزم درسه بعد أن أَبَلَّ من جراحه وَرَقَأت، واستمر في درسه، لا يحرِّض ولا يدعو إلى فساد، فكان ذلك مما زادهم نقمة على الحاكمين، وجعل الحكَّام يحسُّون بمرارة ما فعلوا، وخصوصًا أبا جعفر الداهية، والفرصة لديهم سانحة، فإنه لم يكن في ظاهر الأمر ضاربًا ولا آمرًا بضرب ولا راضيًا عنه؛ لذلك عندما جاء إلى الحجاز أرسل إلى مالك يعتذر إليه.

ولنسق الخبر، كما جاء على لسان مالك رحمه الله؛ لنعرف منه مقدار إجلال أبي جعفر له، وعظم مالك في سماحته، كما كان عظيمًا في مهابته رحمه الله، وها هو ذا الخبر: لما دخلتُ على أبي جعفر، وقد عهد إليَّ أن آتيه في الموسم، قال لي: والله الذي لا إله إلَّا هو، ما أمرتُ بالذي كان، ولا علمتُه، إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنتَ بين أظهرهم، وإني أَخَالُك أمانًا لهم من عذاب، ولقد رفع اللهُ بك عنهم سطوة عظيمة؛ فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، ولقد أمرتُ بعدُ والله أن يُؤتى به من العراق على قَتَبٍ[2]، وأمرتُ بضيق محبسه والاستبلاغ في امتهانه، ولابد أن أُنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه.

فقلتُ: عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مثواه، قد عفوتُ عنه لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرابته منك. قال: فعفا الله عنك ووصلك»[3].

وفي «الثقات» لابن حبَّان، أن مالكًا لما ضُرب مسح ظهره عن الدم ودخل المسجد وصلَّى وقال: «لما ضُرب سعيد بن المسيِّب فعل مثل ذلك»[4].

قال الواقديُّ: «فوالله ما زال مالك بعدُ في رفعة وعلوٍّ».

---

(١) ينظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ١٣١)، و«العلل» لأحمد (ص ١٨٦ - رواية المروذي)، و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) القتب: للجمل كالسرج للفرس.

(٣) ينظر: «مالك» لأبي زهرة (ص ٨٠-٨١).

(٤) ينظر: «الثقات» (٧/ ٤٦٠)، و«الأنساب» للسمعاني (١/ ٢٨٢).

قال الذهبيُّ: «هذا ثمرة المحنة المحمودة، أنها ترفع العبد عند المؤمنين»[1].

المروءة والإعراض:

يقول مالك رحمه الله: «ما تعلَّمت العلمَ إلَّا لنفسي، وما تعلَّمته ليحتاج الناسُ إليَّ»[2].

كانت نية الإمام مالك في العلم صالحة، تعلَّمه ليعمل به، ويدعو إليه، ويصبر عليه، وينوِّر له طريقه إلى الله تعالى وإلى الدار الآخرة، فصبر في هذا الطريق وتعلَّم، فاحتاج الناس إليه وكثروا حوله.

وكان الإمام مالك يقيم حلقة عامرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيه الناس إليها، ويضربون أكباد الإبل من بلاد الأندلس والمغرب والشام والعراق ومصر وغيرها؛ وقد ألَّب هذا قلوب الحاسدين عليه؛ فغاروا وتكلَّموا، وسبُّوا واتَّهموا، وقالوا فيه ما قالوا، وأكثروا التشهير والوَشْوَشَةَ[3] حول سمعة الإمام مالك وعلمه، حتى إن مالكًا قال يومًا من الأيام لُمطَرِّف بن عبد الله بن مُطَرِّف ابن أخت الإمام مالك: «ما يقول الناسُ فيَّ؟ قال له: أما الصديق فيُثني، وأما العدو فيقع. فقال الإمام مالك: ما زال الناسُ كذا، لهم صديقٌ وعدوٌّ، ولكن نعوذ بالله من تتابع الألسنة كلها»[4].

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ: شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ[5]

سأل عمرُ بن قيس المكي، المعروف بـ (سندل) - وكان فيه جرأة وبَذاء وتسرع إلى الناس- الإمامَ مالكًا عن مسألة، فأجابه مالك بما يعلم، فكان رد هذا الرجل أن قال

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٨٠- ٨١).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٦).

ورُويت عن مالك قال: «قال بعضهم». ينظر: «ما رواه الأكابر عن مالك» لمحمد بن مخلد العطار (٤٩)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٣٠٩).

ورويت أيضا عن شيخه ابن هُرْمُز. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٧٩)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ١٥٨). ولعل هو المقصود بقول مالك: «قال بعضهم»؛ فقد استحلفه شيخه أن لا يذكره في حديث، كما تقدم عنه.

(٣) الوشوشة: كلام فيه اختلاط.

(٤) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢١)، و«شعب الإيمان» (٨١٣٧)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٦-٦٧).

(٥) البيت للعجير السلولي. ينظر: «كتاب سيبويه» (ص٧١)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٧٢).

لمالك: أنتَ من الناس، أحيانًا تخطئ وأحيانًا لا تصيب. فقال له مالك: «صدقتَ، هكذا الناسُ!».

فما تفطَّن الإمام مالك لكلام السائل؛ لأن الإنسان الكريم الشريف صاحب المروءة لا يلتفت إلى أساليب الغدر، بل يأخذ الأمور على ظواهرها.

فلما ذهب قال التلاميذ لمالك: لَمْ تَدْرِ ما قال لك؟! ففطن لها، وقال: «عهدتُ العلماء لا يتكلَّمون بمثل هذا، وإنما أُجيبُه على جواب الناس»[1].

السكوت ولزوم البيوت:

حين خرج محمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية)[2]، لزم الإمام مالك بيته، ولم يشهد الجنائز، ولم يُجب الدعوة، قال الواقديُّ ومصعبُ بنُ عبد الله الزُّبيريُّ: «كان مالك يحضر المسجد ويشهد الجمعة والجنائز ويعود المرضى ويُجيب الدعوة ويقضي الحقوق زمانًا، ثم ترك الجلوس في المسجد، فكان يصلِّي وينصرف، ثم ترك عيادة المرضى وشهود الجنائز، فكان يأتي أصحابها ويعزِّيهم، ثم ترك مجالسة الناس ومخالطتهم والصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، حتى الجمعة، ولا يعزِّي أحدًا، ولا يقضي له حقًّا، فكان يقال له في ذلك، فيقول: ما يُتَهيَّأ لكل أحد أن يذكر ما فيه. فاحتمل الناس له كل ذلك، وكانوا أرغب ما كانوا فيه وأشدَّه له تعظيمًا، حتى مات على ذلك»[3].

قال ابنُ كثير: «ومن وقت خروج محمد بن عبد الله بن حسن لزم مالكٌ بيته، فلم يكن يتردَّد إلى أحد، لا لعزاء ولا لهناء، حتى قيل: ولا يخرج إلى جماعة ولا جمعة، ويقول: ما كلُّ ما يُعلم يُقال، وليس كلُّ أحد يقدرُ على الاعتذار»[4].

---

(١) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٨/ ٤٨)، و«العلل» لأحمد (١٣٥٢ - رواية عبد الله)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص ٢٢٧)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٢٣-١٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٤٤)، (١١/ ٣٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ١٠٩، ١١٢).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٤٦٥).

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٤)، و«وفيات الأعيان» لابن خَلِّكَان (٤/ ١٣٦).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (١٣/ ٦٠١).

وقد اختُلف في السبب الموجِب لتخلُّف الإمام مالك عن شهود الجمع والجماعات، على أقوال:

الأول: أن الوقت وقت اعتزال فيما فيه من الفتن الموجِبة لذلك، فقد قال يحيى بنُ الزُّبير: «قال لي مالكٌ: اعتزلتَ أنت وعبد الله بن عبد العزيز؟ قلتُ: نعم. قال: عجلتم، ليس هذا أوانه.

قال: ثم لقيتُ مالكًا بعد عشرين سنة، فقال: هذا أوانه. ثم اعتزل ولَزِمَ بيته»[1].

الثاني- وقد يكون تفسيرًا للسبب الأول-: أنه بسبب خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الذي يُلَقَّب بالنفس الزكية، خرج على المنصور بالمدينة سنة (١٤٥هـ).

قال الواقديُّ: «لما خرج محمد بن الحسن لزم مالك بيته فلم يخرج منه حتى قُتل محمد»[2].

الثالث: أنه بسبب سَلَس البول.

قال عتيق بن يعقوب ومصعب بن عبد الله الزُّبيري: «فلما حضرته الوفاة سُئل عن تخلُّفِه عن المسجد- قال عتيق: وكان تخلفه عنه قبل موته بسنين- فقال: لو لا أني في آخر يوم من الدنيا وأوله من الآخرة ما أخبرتكم؟ سَلَس بولي، فكرهتُ أن آتي مسجدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير طهارة استخفافًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكرهتُ أن أذكر علتي، فأشكو ربي».

وفي طريق آخر أنه قال: «خيفة أن آتي منكرًا»[3].

الرابع: أنه بسبب فتق اعتراه بسبب الضرب، فكانت الريح تخرج منه.

قال ابن دينار ومصعب بن عبد الله: «كان بالمدينة رجلٌ مُسَمًّى، وكان يُقَدَّم على

---

(١) ينظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٦٨٤-٦٨٥)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٥٤).

(٢) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٣)، و«المحن» لأبي العرب التميمي (ص ٢٥٦)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٥٤)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٩/ ٤٤-٤٥).

(٣) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٥٥)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٨٧).

العُمَري[1] في فضله وصدقه، قال: فقيل له: أَلَا تعظ مالكًا في تركه الجمعة والجماعة! قال: فأتاه فقال له: يا أبا عبد الله، نصيحة. قال: ما هي نصيحتك؟ قال: هي لله تبارك وتعالى، ولا تغضب. قال: فقال يا ابن أخي، وما دعاك إلى أن تغضبني؟ قال: هي نصيحة لله. قال: هَلُمَّها. قال: فقال له: يا أبا عبد الله، ما لك لا تشهد جمعة ولا جماعة، وقد عرفتَ فضل الجماعة والصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما بالك لا تعود مرضى إخوانك ولا تشهد جنائزهم، وما بالك إذا دعاك السلطان أسرعتَ إليه؟

قال: فقال لي مالك: كان عندي فيك نقصٌ، وقد تبيَّن لي ذلك، أما قولك: لا أشهد جمعة ولا جماعة. فوالله ما على الأرض موضعٌ أحبُّ إليَّ من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن بلغني أن الناسَ يتأذون بي. وأما قولك: إني لا أعود مرضى إخواني. فقد علم الثقات من إخواني ما لهم عندي، وقد علموا زَمَانتي وضعفي وعذري، فعذروني، وأما سواهم من الناس، فلا أبالي. وأما قولك: إذا دعاني السلطان أسرعتُ. فهذا ما نزل بظهري، وايم الله، لولا أني أجيبهم إذا دعيتُ، ما رأيتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البلد سُنَّة تُذْكر»[2].

الخامس: أن السبب؛ خوفه أن يرى منكرًا، فيحتاج أن يغيِّره.

ذكر الذهبيُّ عن إسماعيل القاضي: «سمعتُ أبا مصعب يقول: لم يشهد مالك الجماعة خمسًا وعشرين سنة، فقيل له: ما يمنعك؟ قال: مخافة أن أرى منكرًا، فأحتاج أن أغيِّره»[3].

وقد قال ابنُ عبد البر: «وعابه قومٌ في قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونسبوه بذلك إلى ما لا يحسن ذكره، وقد برَّأ الله عز وجل مالكًا عمَّا قالوه، وكان إن شاء الله عند الله وجيهًا، وما مثلُ مَن تكلم في مالك والشافعي ونظائرهما من الأئمة، إلَّا كما قال الشاعر الأعشى:

---

(١) هو: عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمري، كان إمامًا في الزهد والتقوى والورع، وكان إذا خلا بالإمام مالك حثَّه على الزهد والانقطاع والعزلة عن الناس، وقد تقدم ذكر ذلك.

(٢) ينظر: «المحن» لأبي العرب التميمي (ص٣٣٨).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٦)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٦).

كَناطِحٍ صَخرَةً يَومًا ليُوهِنَها فَلَم يَضِرْها وَأَوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ[1]

أو كما قال الحُسين بن حُميد:

يا ناطِحَ الجبلِ العالي ليكْلُمَه أَشْفِقْ على الرأس لا تُشفِقْ على الجبلِ[2]

ولقد أحسنَ أبو العتاهية حيث يقول:

وَمَن ذا الَّذي يَنجو مِنَ الناسِ سالِمًا وَلِلناسِ قالٌ بِالظُّنونِ وَقيلُ[3]

وهذا خيرٌ من قول القائل:

وما اعتذارُك من شيءٍ إذا قِيلا

فقد رأينا الباطل والبغي والحسد أسرع الناس إليه قديمًا..».

قال ابنُ عبد البر: «والله لقد تجاوز الناسُ الحدَّ في الغيبة والذم، فلم يقنعوا بذم العامة دون الخاصة، ولا بذم الجهال دون العلماء، وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد.

قيل لابن المبارك: فلانٌ يتكلَّم في أبي حنيفة. فأنشد بيت ابن الرُّقيَّات:

حَسَدُوا أن رَأَوْكَ فَضَّلكَ اللـ ـه بما فُضِّلَتْ بِهِ النُّجباءُ[4]

وقيل لأبي عاصم النَّبِيل: «فلان يتكلَّم في أبي حنيفة. فقال: هو كما قال نُصَيْب:

سَلِمْتِ وهلْ حيٌّ على الناسِ يَسْلَمُ»[5]

وقد يتحصَّل من مجموع هذه الأسباب حالة نفسية خاصة تجعل الإمام في مقام تقدير المصالح والمفاسد من اعتزاله أو حضوره، وربما مال إلى استثقال الناس، أو أحسَّ بالفجوة بينه وبينهم في العقل والنظر والتفكير، مع مؤثِّرات تقدُّم السن، مما يضعف الاحتمال، ويحمل على الكَدَر والضِّيق، خاصة لـمَن شأنه الوقار والهيبة وترسيم المظهر واللِّباس والمجلس، ولذا أشار مالك إلى الفتنة السياسية، وإلى ظهور منكرات في المدينة،

---

(١) ينظر: «ديوان الأعشى الكبير» (ص٦١).

(٢) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١١)، و«مغاني الأخيار» للعينى» (٣/ ١٣٨).

(٣) ينظر: «ديوان أبي العتاهية» (ص٣٥٦).

(٤) ينظر: «ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات» (ص ٩١).

(٥) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١١٥-١١١٧).

وإلى ما طرأ عليه من عوارض صحية جسدية.

والباحث يميل أحيانًا إلى اختيار سبب، ويغفل عن أن مجموع الأسباب تواردت على شخص واحد، وهو عرضها على عقله، وتخلَّلت مسارب نفسه، وألحَّت عليه زمانًا، حتى انتهى الأمر فيها إلى قرار لا رجعة عنه.

والشهادة أن الإمام العظيم في مقام العذر التام عند مَن يعرف قدره وقدر أمثاله، وهو كذلك إن شاء الله عند الله، والظن أنه له رفيع المنزلة وعظيم المقام بما ورث من علم وصبر وصابر، ورسم من الأسوة والقدوة ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ [الرعد:٢٩]، قال أبو بكر الأوسي: «كان مالك قد أكثر النظر في المصحف قبل موته بسنين، وكان كثير القراءة، طويل البكاء»[١].

وقال ابنُ وهب: «قيل لأخت مالك: ما كان شغل مالك في بيته؟ قالت: المصحف والتلاوة»[٢].

لله الأمر:

عُمِّر الإمام مالك تسعًا وثمانين سنة، وكانت وفاته سنة (١٧٩هـ)، وكان يقول عند موته: «أشهد أن لا إله إِلَّا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، لله الأمر من قبل ومن بعد». ودفن رحمه الله بالبَقِيع[٣].

فنعم الخاتمة هذه التي ختم اللهُ تعالى له بها؛ فقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «ما من عبد قال: لا إله إِلَّا الله. ثم مات على ذلك، إِلَّا دخل الجنة»[٤].

---

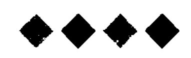
(١) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٥٧).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ١٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٢).

(٣) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٥)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٤٤)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١٠٤٨)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٤٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٠)، و«بغية الملتمس» للعلائي (ص ٨١)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

أما الدليل الظاهر على عظيم المنزلة، ومقام الصدق؛ فهو الجم الغفير من أهل الخير والذين لا يحصيهم إِلَّا الله، ممن يتابع الإمام مالكًا، ويحبُّه، ويعظِّمه، ويجعله بينه وبين الله في المسائل التي يسعه فيها ذلك، من لدن ظَهَرَ الإمام مالك وجلس للتدريس وهو في العشرين، إلى يوم الناس هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، في مشارق الأرض ومغاربها، حتى صار مذهبه جزءًا من الهوية الأساسية للعديد من الشعوب الإسلامية.





الفيلسوف الربَّاني

هذه التسمية ليست من بَنَات أفكاري، بل من ثناء الإمام أحمد على الإمام الشافعي، فقد قال رحمه الله: «الشافعيُّ فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف الناس، والمعاني، والفقه»[1].

ومن الظاهر أن الإمام لم يكن يقصد مجرد علم الشافعي بهذه المسائل، بل ما وراء ذلك من الغوص على الأسرار وعمق اللغة والإحاطة بالفقه، ولا غرابة أن يكون الشافعي رحمه الله بذلك فيلسوفًا.

ولعل هذا يخفِّف من النظرة المتشدِّدة للفلسفة كعلم، فليست هي رَدِيفًا للإلحاد أو الشك المطلق كما يُتوهَّم، بل هي التأمُّل الذي يتجاوز السطح إلى الأعماق، والتساؤل الذي يمد البصيرة بالنور والإشراق.

أما كونه ربانيًّا، فقد كان يقسِّم الليل أثلاثًا: ثلثٌ لطلب العلم، وثلثٌ للصلاة والتهجد، وثلثٌ للنوم[2].

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٥٠)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٦٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨١).

(٢) ينظر: «المحدث الفاصل» (ص ٢٠٢)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٣٥)، و«شعب الإيمان» (٢٩٦٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٢٤٢)، (٢/ ١٥٧)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٢٣٤)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٩١)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٢٥٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٥).

وأكثر من هذا، فإن الإمام أحمد قد رشَّح الشافعيَّ لمنصب المجدِّدية الذي وعد به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، كما في الحديث المشهور: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة مَن يجدِّد لها دينها**»[1].

قال الإمام أحمد: «فكان في المائة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وفي المائة الثانية الشافعي»[2].

أحمد هنا يعجب بجلاء بعقل الشافعي الذي فك الـمُشْكِل والـمُعْضَل بين ظواهر النصوص، وأجاب عن الأسئلة الجديدة التي لم تُطرح من قبل، وخفَّف من حدَّة الاستقطاب والخلاف بين المدارس، ووضع قواعد الاستنباط والتعامل مع النص بطريقة علمية، كما في كتاب «الرسالة».

سيرة ذاتية:

الشافعيُّ أول مَن كتب في سيرته الذاتية، بعيدًا عن الافتخار والادِّعاء الكاذب، وأحق الناس بالقدر مَن عرف قدر نفسه، فوجدتُ له كلمات جميلة عن طفولته:

يقول الشافعيُّ: «وُلدتُ بعَسْقَلان- بلدة بفَلَسْطِين في قطاع غَزَّة- فلما أتى عليَّ سنتان حملتني أمي إلى مكة»[3].

قال الشاعر محمد عبد الغني حسن يخاطب غَزَّة:

إذا كنتِ قِـدْمًـا للتجارة مـعـرضًـا ... فأنتِ بدُنْيا العِلْمِ مـصـدرُ عـرفـانِ

نَـمَـيْـتِ الإمـامَ الشافعيَّ ولم تـزلْ ... له فيكِ ذكرى وارفِ العيشِ فينـانِ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٤/ ٥٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٥٩٩).

(٢) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٢٤)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٣٩)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» لمحمد بن يوسف الجندي (١/ ١٥١)، و«طرح التثريب» (١/ ٩٦)، و«المقاصد الحسنة» (ص ٢٠٣)، و«عون المعبود» (١١/ ٢٦١).

(٣) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ١٩)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٢٧-١٢٨)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٥٧)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٨١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠)، و«توالي التأسيس» (ص٥٠- ٥١)، والمصادر الآتية.

وأهديتِ للإسلامِ عالِمَ أُمَّةٍ وحُجَّةَ تشريعٍ وصاحبَ تبيانِ

وما زال في ترحاله متشوقًا إليكِ ومطويَّ الضلوعِ بتحنانِ

يقول وفي أشعارِه الصدقُ والهدى ولفحةُ مشتاقٍ ونفحةُ إنسانِ

«وإنِّي لمشتاقٌ إلى أرضِ غَزَّةٍ وإنْ خانني بعدَ التفرُّقِ كتماني

«سقَى اللهُ أرضًا لو ظفرتُ بتُرْبها كحلتُ بهِ من شدةِ الشوقِ أجفاني»[1]

وقد وُلد الشافعي في العام الذي مات فيه أبو حنيفة، بل قال بعضهم: في اليوم الذي مات فيه أبو حنيفة. وقد ورد هذا بسند جيد إلى الرَّبيع بن سليمان المُرادي[2].

لكن قد يُحمل اليوم على مطلق اليوم، لا على اليوم المحدَّد[3]، أي: أنه وُلد في يوم الاثنين مثلًا، لكن لا يلزم أن يكون في التاريخ ذاته الذي مات فيه أبو حنيفة رحمهما الله.

وقال: «كنتُ ألزم الرَّمْي، حتى كان الطبيبُ يقول لي: أخاف أن يصيبك السُّل من كثرة وقوفك في الحر. قال: وكنتُ أصيبُ من العشرة تسعة»[4].

همة طموحة للإصابة منذ الصغر!

وقال: «كنتُ يتيمًا في حِجر أمي، ولم يكن لها ما تُعطي المعلِّم، وكان المعلِّم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام»[5].

استعداد مبكِّر للمسؤولية، وقدرة على التعلُّم، حتى مع ضيق ذات اليد.

---

(١) ينظر: «سائر على الدرب» (ص ٣٦، ٣٧).
والبيتان الأخيران مضمنان من شعر الإمام الشافعي، وهما في «ديوانه» (ص ١٢٠).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢)، و«توالي التأسيس» لابن حجر (ص ٥٢-٥٣).

(٣) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٢١)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٧١-٧٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٨)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١١٧٣)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٠)، والمصادر السابقة والآتية.

(٥) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٢٠)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٧٣، ٧٦)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ١٠٥)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٦٠٣)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٨٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٠)، والمصادر السابقة والآتية.

وقال: «حفظتُ القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظتُ «الموطَّأ» وأنا ابن عشر سنين»[1].

هنا وضع الأساس العظيم الذي سيبني عليه: الكتاب والسنة.

ثم قال: «أقمتُ في بطون العرب عشرين سنة، آخذ أشعارها ولغاتها»[2].

وهذا يُظهر أهمية اللغة وأثرها في الفقه والفهم والاستيعاب.

بعد ذلك استُدعي الشافعي إلى بغداد سنة (١٨٤هـ)، وكان ذلك بناءً على وشاية وصلت إلى هارون الرشيد عنه وعن جماعة من العلويين، فكان متَّهمًا بالتآمر على الدولة العباسية، والطعن على الرشيد وأنه لا يصلح للخلافة، فضُربت بين يديه تسع رقاب، كان آخرهم شابًّا من أهل المدينة قال للرَّشِيد: لا أعود إلى ما كنتُ عليه. ثم توسَّل إليه أن يتركه حتى يراسل أمه في المدينة، ولكنه لم يسعفه فقتله.

ولما جاء دور الشافعي قال له: «يا أمير المؤمنين، أنا لستُ بطالبي، ولا علوي، وإنما أُدخلت في القوم بغيًا عليَّ، وإنما أنا رجل من بني المُطَّلِب بن عبد مناف بن قُصَيٍّ، ولي مع ذلك حظٌّ من العلم والفقه، والقاضي يعرف ذلك، أنا محمدُ بنُ إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السَّائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف. فقال لي: أنت محمدُ بنُ إدريس؟ فقلتُ: نعم يا أميرَ المؤمنينَ. قال: ما ذكرك لي محمدُ بن الحْسن- وكان القاضي محمد بن الحسن الشَّيْباني قاعدًا بين يدي الرَّشِيد- ثم عَطَفَ على محمد بن الحسن، فقال: يا محمدُ، ما يقولُ هذا، هو كما يقوله؟ قال: بلى، وله من العلم مَحَل كبيرٌ، وليس الذي رُفع عليه من شأنه. فقال الرَّشيد: فخذه إليك حتى أنظر في أمره. فأخذني محمدٌ، وكان سبب خلاصي لما أراد الله عز وجل منه»[3].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٠)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٠٥)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٩٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١)، و«طرح التثريب» (١/ ٩٥)، والمصادر السابقة والآتية.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٩٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٠٨)، والمصادر السابقة والآتية.

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ١١١- ١١٤)، (٢/ ٢٢٦)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٩٧-٩٨)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٨٦-٢٨٧)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٧١-٨٠)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٤١١)، والمصادر السابقة.

ومع حاجة الشافعي في هذا الموضع للخلاص، فقد اكتفى بقوله: «على حظٍّ من العلم والفقه». تعبيرًا عن تميُّزه واختلافه عمَّن حُشر معهم، ولم يشأ أن يستطرد أكثر من ذلك؛ تواضعًا ومعرفة بما يَحسُن أن يقالَ في المقام.

وكانت هذه الحادثة سببًا لبقاء الشافعي في بغداد لسنتين أو أكثر، وتتلمذ خلالها على محمد بن الحسن الشَّيْباني.

أما أبو يوسف، فلم يلقه، ولم يأخذ عنه، فقد مات أبو يوسف قبل أن يقدم الشافعيُّ بغداد، وأما رواية أنه قابله وناظره، فهي مكذوبة[1].

ورجع الشافعيُّ إلى الحجاز، وصار بعد وفاة مالك أشهر المفتين فيه، نحوًا من تسع سنوات، ثم قدم بعد ذلك إلى بغداد، والتقى بأحمد بن حنبل هناك، وكان قد التقى به- والله أعلم- قبل ذلك بمكة، وبعد سنتين رحل إلى مصر، حيث كان يحبه واليها، ومكث بها حتى تُوفي[2].

حَكِيم الفقهاء:

إذا كان المرء بأَصْغَرَيْهِ: عقله ولسانه، فلقد كان الشافعي على أوج التمام في ذلك، كان حَكِيمًا عاقلًا بعيد الغَوْر، شهد له بالعقل كثيرون، حتى قال أبو عُبيد القاسم بن سلَّام: «ما رأيتُ رجلًا أعقلَ من الشافعي»[3].

وكذا قال يُونس بن عبد الأعلى، حتى إنه قال: «لو جُمعت أمة لوسعهم عقله»[4].

وقال يُونس الصَّدفي: «ما رأيتُ أعقلَ من الشافعي؛ ناظرتُه يومًا في مسألة، ثم

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٤٤١)، و«فتح القدير» لابن الهمام (٢/ ٢٩٧).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٢٣٧- ٢٤٥)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦٣)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٢٥)، (٣/ ١٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٦٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٩٤).

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ٩٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠١)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٥، ٢٥١)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٦٥)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٢).

(٤) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٥-١٨٦)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٥)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٢٦٩)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٣)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٩).

افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، أَلَا يستقيم أن نكون إخوانًا، وإن لم نتفق في مسألة».

قال الذهبيُّ تعليقًا على ذلك: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون»[1].

وهذه إحدى المسائل التي استوقفتني في سيرة الإمام الشافعي رحمه الله؛ فإنه يدرك أن الناس لا يمكن أن يتفقوا في عقولهم، ولا في مداركهم، ولا في علمهم، ولا في شخصياتهم، فلا يمكن أن يتفقوا على كل شيء، وليس أمامهم إلا أحد طريقين: إما أن يختلفوا اختلافًا بعيدًا، وإما أن يضعوا لأنفسهم قواعد عامة يتَّفقون على جميعها، ويقبلون الخلاف في جزئياتها وفروعها، فمتى يتأدَّب الصالحون بهذا الأدب الرفيع؟! ومتى تتسع صدورهم لَمن يخالفونهم، ويقدِّمون أصل الأُخوة الإيمانية على طارئ الخلاف الفرعي؟!

وهل يمكن أن يتفق الناس؟

وهل يسع مَن رأى غير ما ترى أن يكتم ما يراه حقًّا من أجل خاطرك؟

وهل يجوز له أن يعصي الله ورسوله ليطيعك؟

وهل تريد منه ما لا تصنعه أنت نفسك؟

إن من عقل الشافعي رحمه الله أن يؤصِّل هذه القاعدة في فقه الخلاف بين المسلمين.

ومن عقله أيضًا قوله: «إنَّ للعقل حدًّا ينتهي إليه، كما أن للبصر حدًّا ينتهي إليه»[2].

فهو رحمه الله يدرك أن العقل الفطري المركَّب في الإنسان، هو آلة للفهم والإدراك والنظر، كما أن البصر آلة للرؤية والإدراك، وكما أن البصر له حدٌّ ينتهي إليه كبعد المسافة والجدران؛ فإن العقل له حدٌّ ينتهي إليه، فإذا تجاوز حدَّه فسد، فإدراك نقائص العقل البشري وأوهامه ضرورة شرعية وعلمية.

---

(١) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٦-١٧).

(٢) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٢٠٧)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٧)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٣٧).

في اللغة والأدب وأسلوب الحديث:

وإلى جوار سَعة عقله، فقد كان فصيحًا متمكِّنًا من ناصية اللغة، مشهودًا له، حتى عدَّ العلماء قول الشافعي ونطقه حجة في اللغة، وشهد له بذلك الأئمة الفحول، كثَعْلَب، والمبرِّد، وأبي منصور الأزهري، وابن هشام[١].

بل قال الجاحظ: «نظرتُ في كتب هؤلاء النَّبَغَة الذين نَبَغُوا، فلم أَرَ أحسنَ تأليفًا من المُطَّلبي، كأَنَّ فاه نُظِم دُرًّا إلى دُرٍّ»[٢].

يقول يُونس بن عبد الأعلى: «ما كان الشافعي إِلَّا ساحرًا، ما كنا ندري ما يقول إذا قعدنا حوله، كأن ألفاظه سكرٌ، وكان قد أُوتي عُذوبةَ منطقٍ، وحُسْنَ بلاغة، وفَرْطَ ذكاءٍ، وسَيَلان ذهن، وكمال فصاحة، وحُضورَ حجَّة»[٣].

قيل للشافعيِّ: «كيف شهوتك للأدب؟ قال: أسمع الحرف منه مما لم أسمعه من قبل، فتشدُّني أعضائي كلها، كأن لكل عضو منها أذنًا تسمع، فتلتذ بذلك كما تلتذ الأذن. قيل: كيف حرصك عليه؟ قال: حرص الـجَمُوع الـمَنُوع على المال. قيل: كيف طلبك له؟ قال: طلب المرأة المضيعة ولدها ليس لها غيره»[٤].

لطائف:

لقد جمع الشافعيُّ فقهًا وعقلًا وأدبًا وحكمةً، وجمع إلى ذلك فصاحةً وبلاغةً، وهذا يحدونا إلى أن ننظر فواصل من قوله، على سبيل الاستظراف:

* قال رحمه الله: «ليس بعد أداء الفرائض شيءٌ أفضلُ من طلب العلم. قيل له: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد في سبيل الله عز وجل»[٥].

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٤١-٥٦، ٢٧٠-٢٧١).

(٢) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٠٦)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٥١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٧٠).

(٣) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٠٦)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٥٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٦)، و«توالي التأسيس» لابن حجر (ص٩٦).

(٤) ينظر: «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص٣٩)، و«توالي التأسيس» لابن حجر (ص١٠٦).
ونُسبت إلى المنذر بن واصل، ينظر: «معجم الأدباء» (١/ ٢٢).

(٥) ينظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٤٧٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٢٩).

* ونقل عن ابن عُيينة أنه قال: «لم يُعط أحدٌ في الدنيا شيئًا أعظم من النبوة، ولم يُعط بعد النبوة أفضل من العلم والفقه»[1].

وكأنه يشير بذلك إلى أن طلب العلم سبيل إلى معرفة ما جاء به الأنبياء عليهم السلام.

* قال الرَّبِيع بن سُليمان المُرادي عن الشافعي: «المِراءُ في العلم يُقَسِّي القلب، ويورِّث الضغائن»[2].

لقد كان الشافعيُّ كارهًا للمِراء والجدل الذي كثيرًا ما يثور بين طلبة العلم، فيختلفون في مسائل، فيتناظرون ويتجادلون، ويصبح همُّ كلٍّ منهم أن يَظْهر بالحجة وأن ينتصر على غيره.

وقد يتكثَّر في المجالس بهذه الأُغْلُوطات والمسائل التي لا ثمرة من ورائها؛ ولذلك قال رحمه الله: «مِن إذلال العلم أن تناظر كل مَن ناظرك، وتُقَاوِل كل مَن قَاوَلَك»[3]؛ فكثير من المسائل ينبغي لطالب العلم أن يُكرِم نفسه، ويصونها عن الخوض فيها.

* قال أبو ثَوْر: «قلتُ للشافعي: ضع في الإرجاء كتابًا. قال: دع هذا. فكأنه ذم الكلام»[4]؛ لأنه شعر أن هذه المسائل ليس المراد بها العلم المُقَرِّب إلى الله تعالى.

ما أكثر المقترحات التي يُدلي بها الطلَّاب، وما أقل الفقهاء الذين يُعرضون عنها بعلم ووعي!

ومع ذلك فقد نقل الرَّبِيع عنه قوله: «لو أردتُ أن أضع على كل مخالف كتابًا لفعلتُ، ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحبُّ أن ينسب إليَّ منه شيء»[5].

---

(١) ينظر: «نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف» (ص ١٢٣)، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص ٧١).

(٢) ينظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص٢٣٩)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص ٢٠١)، و«شعب الإيمان» (٨١٢٨)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٥١)، و«الطيوريات» (١٣٣٨)، و«مناقب الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢١٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٨)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٩١).

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٥١)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٤٢).

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٠).

(٥) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٧١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣١).

ويقول الذهبيُّ: «هذا النَّفَسُ الزَّكي متواتر عن الشافعي».

إذًا فمقام العالم الرَّباني ليس هو المماحكات والمخاصمات، والدخول في كل معترك، ولو فعل الشافعيُّ هذا لم يتمكن من كتابة «الرسالة» و«الأم»، وغيرهما من مصنَّفاته العظيمة.

ومع ذلك فقد كان الشافعيُّ يناظر للمصلحة بكلمات معدودة، ولكنها فصل في المقال.

أدب المناظرة:

يقول رحمه الله: «ما ناظرتُ أحدًا على الغَلَبَة، إِلَّا على الحق عندي»[1].

وقال: «ما ناظرتُ أحدًا قطُّ إِلَّا على النصيحة»[2].

وقال أيضًا: «ما ناظرتُ أحدًا قطُّ، فأحببتُ أن يخطئ»[3].

فمَن يستطيع أن يبلغ هذا المستوى؟!

وهذا يذكِّرنا بما نُسب إليه من قوله: «ودِدْتُ أن الناسَ تعلَّموا هذا العلم- يعني: كتبه- على أن لا يُنسبَ إليَّ منه شيءٌ»[4].

إنه يدرك طبيعة النفس البشرية، وحظ الإنسان من نفسه، وأن كثيرًا من الناس يتفاخرون بالعلم كما يتفاخرون بالدنيا والمال والغلبة؛ خصوصًا في ميادين الصراع والجدل والقيل والقال، ويتكثَّرون بالأَتْباع، ولذلك كان يجهر بهذه الكلمات؛ لتبيين

(١) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (٣٨٩)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٤٣٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٩، ٧٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٤١).

(٢) ينظر: «الإبانة الكبرى» (٦٩٠)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١١٨)، و«الفقيه والمتفقه» (٦٦٥)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٩)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ١٢٤).

(٣) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٥/ ٤٩٩)، و«الإبانة الكبرى» (٦٨٩، ٦٩٠)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (١٧٢)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٥٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٣-٣٨٤)، و«طبقات الشافعية» الكبرى (٢/ ١٦١)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٢٠).

(٤) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٥/ ٤٩٩)، و«الإبانة الكبرى» (٦٨٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٣٨٩)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٤٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٧٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٤١).

منهجه وطريقته، وليتربَّى عليها مَن حوله.

ويقول: «ما ناظرتُ أحدًا قطُّ إِلَّا أحببتُ أن يوفَّق ويُسدَّد ويُعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ، وما ناظرتُ أحدًا إِلَّا ولم أبالِ بيَّن الله الحق على لساني أو لسانه»[1].

هذا هو الـمَثَل والخُلُق الرَّفيع الراقي الذي ينبغي أن نجعله قدوة في أحاديثنا ومناظراتنا لـمَن نختلف معه، فلا ننفِّره ولا نحشره في زاوية، ولا نعتقد أن التضييق عليه هو الذي يقرِّبه إلى الحق؛ لأن الهدف من المناظرة الدعوة وليس الانتصار.

وقد ذُكر عن رجل كان يناظر داود الأَصْفهاني، فلما ناظره في مسألة قال: إن كنتَ قلتَ كذا، فإنك قد كفرتَ والحمد لله. قال: «كيف تحمد الله على كفر مسلم؟ كان يسعك أن تقول: ولا حول ولا قوة إلا بالله، أو: إنا لله وإنا إليه راجعون. أما الحمد، فإنه يدل على تجدُّد نعمة حصلت لك، فهل تحمد الله على كفر مسلم؟».

ولم يكن الشافعي يجزم بصواب رأيه مطلقًا، إنما كان يقول قولته المشهورة، التي أصبحت دستورًا للمتناظرين من الناحية النظرية، وإن كانت من الناحية العملية أبعد ما تكون عن واقع كثير منهم، كان يقول: «قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب»[2].

وهذه حكمة تاريخية يتغنَّى بها الكثيرون لفظًا ويخالفونها فعلًا، فيرون قولهم صوابًا لا يحتمل الخطأ، ويرون قول غيرهم خطأً لا يحتمل الصواب.

وقد ورد أن الإمام أحمد بن حنبل جاء إلى حلقة سفيان بن عُيينة بمكة، فأشار إلى إسحاق بن راهويه، وكانوا يعدُّونه فقيه خُراسان، فقال له: قم حتى أُرِيَكَ رجلًا لم تَرَ عيناك مثله. فأخذ بيده حتى جاؤوا إلى مجلس الشافعي، فجلسوا، وتحدَّثوا قليلًا. ثم قال إسحاق: هلم لنذهب إلى الرجل الذي لم تر عيناك مثله. فقال أحمد: هذا هو الشافعي. فغضب إسحاق وقال لأحمد: أقمتنا من عند رجل يقول: حدَّثنا الزُّهْري. فما توهَّمت إِلَّا

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١١٨)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (١٧٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٣)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٩).

(٢) هذا القول اشتهر عن الإمام الشافعي، ولم نجد مَن نسبه إليه من المتقدمين، وأقرب من نُسب إليه ذلك القول: الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفي الحنفي (ت: ٧١٠هـ)، كما في «الفتاوى الكبرى» لابن حجر الهيتمي (٤/ ٣١٣)، و«حاشية ابن عابدين» (٦/ ٤٢١)، وغيرهما.

أن تأتي بنا إلى رجل مثل الزُّهْري أو قريبًا منه، فإذا بك تأتي بنا إلى هذا الشاب. فقال أحمد لإسحاق: يا أبا يعقوب، اقتبس منه، فما رأت عيناي مثله.

فجلس إسحاق يناظر الشافعي، فناظره في مسألة دور مكة، فكان الشافعي يستدل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإسحاق يقول: قال فلان وفلان. فقال الشافعي: «ما أحقك أن تكون في غير هذا المكان. أقول لك: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وتقول لي: قال فلان وفلان؟!». فنظر إسحاق إلى الذين معه، ورطن لهم بلغته التي لا يعلمها الشافعي، وقال كلمة معناها: هذا إنسان متعالم. فعرف الشافعي أن الكلام فيه ما فيه، ولكنه أعرض عنه.

ولـمَّا تأمل إسحاق كلام الشافعي ندم أشدَّ الندم، وقال: «لما تدبرتُ ما قال الشافعي، علمتُ أنه قد علم ما غاب عنا، واحيائي من محمد بن إدريس! ورجع إسحاق إلى مذهب الشافعي»[1].

إسحاق إمام من أئمة الحديث، ولذا حمل ثناء أحمد على علو الإسناد، أو كثرة المرويات، وأحمد كان أرسخ في الإمامة؛ ولذا نظر إلى فهم الشافعي وشخصيته ولموعه.

التعصُّب والحياد:

إن التعصُّب للأقوال هو أكبر الأدلة عند مَن لا ينظرون في حجة المخالف بقدر ما يعبِّرون عن تعصبهم، وتمسكهم بالقول الذي قرع أسماعهم، وتشرَّبته عقولهم، كما أن الانحياز إلى أحد الاتجاهات أو المذاهب هو ما يعنيه ويعوِّل عليه الذي لا يتأمَّل في الأدلة.

أما الحياد، فهو ربِيبَةُ العالـِم، فإن العالـِم لا يميل لشيء ولا يأخذ بشيء إلَّا بحجة

---

(١) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٠٦)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٧٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٥٢)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٧٤)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٦٣)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل ابن محمد الأصبهاني (ص ١١٦٩)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ١٨١)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٢٣)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٧-٢٧٨)، (٥١/ ٣٢٨- ٣٣٢)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٢٧٢-٣٧٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦١)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٨٩-٩٠)، و«معجم الأدباء» (٦/ ٢٣٩٩- ٢٤٠٢)، و«العقد التليد» (ص ٢٣٧- ٢٣٨).

وبرهان من الله عز وجل، فربما تكون هذه المسألة أو تلك عند غير العالـم مقطوعًا بها لا تحتاج إلى نظر ولا تأمُّل، ولكنها عند العالم قد تكون خطأً، أو تحتاج إلى نظر وتأمُّل، أو على أحسن الأحوال هي صواب يحتمل الخطأ، لذلك يقول حرملة: إن الشافعي كان يقول لهم: «كلُّ ما قلتُ لكم، فلم تشهد عليه عقولكم وتقبله وتراه حقًّا، فلا تقبلوه؛ فإن العقولَ مضطرَّة إلى قبول الحق»[١].

وهو هنا يعوِّل على تحريك عقول الطلبة لتتأمل وتنظر ولا تهمل ترددها أو تساؤلها، إذ ليست مهمة الشافعي الإمام هي صناعة أَتْباع يردِّدون ما يقول، بل إعداد قادة مستقلِّين، لهم فقه ونظر واستدلال.

إن كثيرًا من الطلبة إذا اختلفوا مع شخص تنقَّصوه وهجروه، وربما تمنَّوا هلاكه، أو أن تنزل به فضيحة في علمه أو دينه أو في دنياه، حتى يشمتوا به؛ لفرط ما تشرَّبت قلوبهم من ذلك، وهذا من سوء الرأي وضيق الأُفق وقلة الدين.

وقد بلغ الشافعي رحمه الله أن رجلًا كان يدعو عليه في سجوده، ويقول: اللهمَّ أمت الشافعيَّ، حتى لا يذهب علم مالك. فقال الشافعيُّ رحمه الله:

تَمَنَّى رِجالٌ أَنْ أَموتَ وَإِن أَمُتْ ... فَتِلكَ سَبيلٌ لَستُ فيها بِأَوحَدِ

فقلْ لِلذي يَبْغِي خِلافَ الذي مَضى ... تَهَيَّأْ لأخرى مِثلَها فكأنْ قَدِ

وَقدْ عَلِمُوا لو يَنفعُ العلمُ عندهمْ ... لئن مِتُّ ما الدَّاعي عَليَّ بِمُخلَدِ[٢]

ويقول الشافعي رحمه الله: «ما ضُحِك من خطأ رجلٍ، إلَّا ثَبَت صوابُهُ في قلبه»[٣].

أي: أنه إذا شعر بأنك سخرتَ منه وازدريته وتنقصته، يتكوَّن في داخله تمسك بهذا الشيء الذي قاله، فيصرُّ عليه ويتثبَّت صوابه في قلبه.

---

(١) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٦٨)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٢٤)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٦).

(٢) ينظر: «روضة العقلاء» لابن حبان (ص ٢٨٧)، و«الكامل» لابن عدي (٣/ ٤٠٧)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٤٩)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٥٢)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ٢٧٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٤٢٨-٤٢٩)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٢٩٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٧٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٦٥، ٣٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٣٠٣). ونسبت إلى غير الشافعي أيضًا.

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ١٤٧)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٩)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٤٤).

هذا الذي ظهر لي من معنى هذه الكلمة العظيمة.

وتحتمل وجهًا آخر؛ أن الضاحك ذاته هو الذي استقر في قلبه أن ما قاله الآخر هو الحق، ولذا ضحك ساخرًا؛ لأنه لا يملك حجة ولا دليلًا.

كان الشافعي رحمه الله عالمًا خَبِيرًا في النفوس متجرِّدًا لله عز وجل، فهو يشير إلى الطرق والوسائل التي من شأنها أن تجعل الآخر يقبل الحق، كما يشير إلى الأسباب التي تجعله يرفض الحق، وينصرف عنه.

هذه القيم الأُصولية في الحوار تبرز على يدي رجل من أئمة الفكر الإسلامي الأَصِيل، يرسِّخ بقوله وبفعله ذلك، قبل أن يكون الحوار لغة عالمية تُطرح في المجامع والمنتديات.

فواصل سلوكية:

مِن الناس مَن ينظر للخُلُقِ الفاضل الجميل أحسن نظر، ويتكلَّم عنه أطيب كلام، ويخفق في الـمَحَك العملي، ولذا كان جميلًا أن تظفر بمواقف شخصية من الإمام الشافعي تدل على أخذه نفسه بما يقتضيه العلم من الخلق الكريم.

* سأل رجلٌ من أهل العراق الـمُزنيَّ تلميد الشافعي: «ما تقول في أبي حنيفة؟ قال: سيدهم. قال: فأبو يوسف؟ قال: أتبعهم للحديث. قال: فمحمد بن الحسن؟ قال: أكثرهم تفريعًا. قال: فزُفَر؟ قال: أحدُّهم قياسًا»[1].

لقد أعطى الإمام الشافعيُّ وتلميذه وخريج مدرسته المزنيُّ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ولم يمنعه الخلاف مع بعض الأئمة أن يثني عليهم بخير، نعم أخذ عن محمد بن الحسن، ومع ذلك كتب كتابًا يتتبَّع فيه اختيارات محمد بن الحسن، ويرد عليه بالحديث الشريف[2].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٤٩)، و«الأنساب» للسمعاني (٨/ ٢٠٢)، (١٠/ ٣٠٨).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧٢-١٧٣)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٩٨، ١٧٤)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ١٧٩)، و«الأنساب» للسمعاني (٨/ ٢٠٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٣٥)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص ٨٠- ٨١)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٤٣).

* قال ولد الشافعي: «ما سمعتُ أبي أبدًا يناظر أحدًا فيرفع صوته»[1]. لأن الصراخ والصياح هو بداية إعلان الفشل والإخفاق.

* قال المُزني: سمعني الشافعيُّ يومًا وأنا أقول: «فلان- من الرواة- كذَّاب. فقال لي: يا أبا إبراهيم، اكْسُ ألفاظك، أَحْسِنْها،لا تقل: فلان كذَّاب. وقل: حديثه ليس بشيء»[2]. والنتيجة واحدة!

* وخرج الإمام الشافعيُّ يومًا إلى السوق، فإذا رجل يَسْفَه على رجل من أهل العلم ويعيِّره ويتكلَّم فيه، فالتفت الشافعي إلى التلاميذ، وقال لهم: «نزِّهوا أسماعكم عن استماع الخَنَا، كما تنزِّهون ألسنتكم عن النطق به؛ فإن المستمعَ شريكُ القائل، وإن السَّفيهَ ينظرُ إلى أخبث شيء في وعائه، فيحرصُ أن يفرغه في أوعيتكم، ولو رُدَّتْ كلمةُ السَّفيه لسَعِدَ رَادُّها، كما شقِيَ بها قائلُها»[3].

فَسامِعُ الشَّرِّ شَريكٌ لَهُ ... وَمُطعِمُ المَأكولِ كَالآكِلِ
مَقالَةُ السُّوءِ إلى أَهلِها ... أَسرَعُ من مُنحَدَرِ السائِلِ
ومَن دَعا الناسَ إلى ذَمِّهِ ... ذَمُّوهُ بالحَقِّ وبالباطِلِ[4]

ماذا لو قرَّر الناسُ أَلَّا يسمعوا كلام الفحش والبذاءة والشر والفضيحة، وأَلَّا يقرؤوه في كتاب ولا جريدة ولا موقع؟ كان يموت في مهده، على أن الحال أن الكثير من الناس إنما ينشطون للقراءة والسماع والمشاهدة في الجدليات والخلافيات التي لا موضوع لها، بقدر ما هي مهاترات شخصية!

* يقول الرَّبيع: «مرض الشافعيُّ، فدخلتُ عليه فقلتُ: يا أبا عبد الله، قوَّى اللهُ ضعفَك. فقال: يا أبا محمد، لو قوَّى اللهُ ضعفي على قوتي أهلكني. قلتُ: يا أبا عبد الله،

---

(١) ينظر: «تذكرة السامع والمتكلم» (ص١٢٤)، و«العقد التليد في اختصار الدر النضيد» لعبد الباسط العلموي (ص ١٢٧)، و«فيض القدير» (٥/ ٢٤٢).
(٢) ينظر: «فتح المغيث» (٢/ ١٢٨).
(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٢٣)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ١٨٣).
(٤) ينظر: «زهر الآداب» (٢/ ٥٤١)، و«بهجة المجالس» (١/ ٨٧)، و«التمهيد» (٢٣/ ٢٣)، و«الاستيعاب» (٣/ ١٣١٥)، و«التذكرة الحمدونية» (٥/ ٤١)، و«الروض الأنف» (٧/ ٣٧١).

ما أردتُ إِلَّا الخيرَ. فقال: لو دعوتَ اللهَ عليَّ لعلمتُ أنك لم ترد إِلَّا الخيرَ»[1].

ففي هذا إشارة إلى أن كلام الناس لا يُؤخذ بألفاظه، وإنما يُؤخذ بمعانيه ومقاصده.

* يقول الرَّبِيع أيضًا: «قرأتُ «الرسالة» على الشافعي - والرَّبِيع هو الذي رَوَى هذا الكتاب- نيِّفًا وثلاثين مرةً، فما من مرة إِلَّا كان يصحِّحه، ثم قال في آخره: أَبَى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحٌ غير كتابه»[2].

درس عملي عظيم لكل باحث وفقيه وداعية بأهمية التحديث والمراجعة الدائمة للذات والفكر والمنتج والمشروع.

إنَّ الشافعيَّ رد على مالك، ورد على محمد بن الحسن وغيرهم، وكان له مذهب قديم رجع عنه إلى الجديد؛ وصحَّح «الرسالة» بمكة، ثم صحَّحها في العراق، ثم انتقل إلى مصر وصاغها الصياغة الأخيرة، ولا يُعرف بين الناس إِلَّا كتاب «الرسالة» الذي صاغه في مصر، وهكذا، فإن الأقوال والاجتهادات محل مراجعة ومناقشة ونظر وتصحيح.

مُروءة وكرم:

كان الشافعيُّ رحمه الله من أهل المروءة والكرم، ومما يدل على ذلك ما يُروى أنه أفلس ثلاث مرات، على كثرة ما كان يأتيه من أموال؛ لأنه كان يصرفها على الطلبة والمحتاجين والغرباء[3].

وكان يقول: «مَن أحبَّ أن يقضي الله له بالخير، فليحسن الظن بالناس»[4].

---

(١) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٢٠٩)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٢٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٧)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ٩٤)، و«الأذكياء» لابن الجوزي (ص ٧٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٣٥)، و«المراح في المزاح» لابن الغزي (ص ٨٨).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٣٦).
ورُوي عن المزني نحوه. ينظر: «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» (١/ ٤)، و«رد المحتار» (١/ ٢٧).

(٣) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص٩٤)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٧٧، ١٣٢)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٢١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧).

(٤) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٥)، و«المجموع» (١/ ١٣)، و«بستان العارفين» للنووي (ص ٣٣).

وقال: «للمروءة أربعة أركان: حسن الخلق، والسخاء، والتواضع، والنُّسُك»[1].

وقال ليُونس بن عبد الأعلى: «يا يُونسُ، الانقباضُ عن الناس مكسبةٌ للعداوة، والانبساطُ إليهم مجلبةٌ لقرناء السوء، فكن بين المنقبض والمنبسط»[2].

وقال: «بئس الزاد إلى المعاد العدوان على العباد»[3].

وقال: «ليس بأخيك مَن احتجت إلى مداراته»[4].

فالأُخوَّة مدعاة للثقة المتبادلة، وحمل الأمر على أحسن وجوهه دون تكلُّف أو شك.

وقال: «لا تبذُلْ وجهَكَ إلى مَن يَهُونُ عليه رَدُّكَ»[5].

وهي دعوة إلى الانكفاف عن الشفاعة لدى مَن لا يعرفون قدرك ولا يستجيبون لك، وربما كان الشافعي عانى من بذل جاهه لخدمة الناس عند مَن لا يرون للأئمة قدرًا.

دعوة إلى الحرية:

قال رجلٌ للشافعي: أوصني. فقال: «إن الله تعالى خلقك حرًّا، فكن حرًّا كما خلقك»[6].

يا لها من كلمة عظيمة؛ فالفقهاء المتقدِّمون كانوا يستخدمون كلمة الحرية بمعنى آخر غير الحرية من الرِّقِّ، إنها حرية العقل والقلب والنفس التي لا يتحقق معنى الحياة والإنسانية إلَّا بها.

---

(١) ينظر: «سنن البيهقي» (١٠/ ١٩٥)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٨٨)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٣٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٨).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٢٢)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩٠)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨٩).

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥١/ ٤١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١).

(٤) ينظر: «شعب الإيمان» (٩٠٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٣٦).

(٥) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٦)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص ٢٩)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٤٤).

(٦) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٧).

وقال أيضًا: «الحرية هي الكرم والتقوى، فإذا اجتمعا في شخص فهو حر»[١].

وقال: «الفُتوَّة حُلِيُّ الأحرار»[٢].

ويُقصد بالفُتوَّة معان من الكرم والشجاعة والنجدة كانت معروفة.

إنها مزيج من الخُلُق الرفيع، وتكامل الشخصية، والانعتاق من أَسْر الشهوات، أو المطامع.

وقال أيضًا: «لو أنَّ رجلًا سوَّى نفسه حتى صار مثل القِدْح، لكان له في الناس مَن يعانده»[٣].

وكان رجلان يتعاتبان عند الشافعي، فقال الشافعيُّ لأحدهما: «إنك لا تقدر ترضي الناس كلهم، فأصلح ما بينك وبين الله عز وجل، فإذا أصلحتَ ما بينك وبين الله عز وجل، فلا تبال بالناس»[٤].

أَحْكِم العلاقة مع الله، ومن الحرية أَلَّا تأسى على ما ينالك من الناس.

وقال: «صَحِبتُ الصوفيةَ عشرَ سنين، ما استفدتُ منهم إلَّا هذين الحرفين: الوقت سيف، وأفضل العصمة أَلَّا تقدر»[٥].

لقد صاحب الشافعي الصوفية، وكان ينصحهم ويعلِّمهم ويؤدِّبهم، كما ثبت عنه ذلك في سيرته.

كما أنه رحمه الله وإن كان ينتقد الصوفية، إلَّا أنه مع ذلك ذكر أنه استفاد منهم أن «الوقت سيف»، و«من العصمة أَلَّا تقدر». أي أن الإنسان يكون راغبًا في شرٍّ، ولكن الله سبحانه وتعالى يحول بينه وبينه بالعجز وعدم الإمكان.

ها هنا شرف الانتفاع بالزمن، والتحرُّر من رِقِّ الشهوات.

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٠٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٦).

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩٩)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٣٩).

(٤) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩٨-١٩٩)، و«الزهد الكبير» للبيهقي (١٧١)، و«التوكل وسؤال الله عز وجل» لعبد الغني المقدسي (٣٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٨٤).

(٥) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٠٨)، و«تلبيس إبليس» (ص ٣٠١)، و«الداء والدواء» (ص ١٥٦)، و«مدارج السالكين» (٣/ ١٢٤)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٤٣).

طرائف:

كان الشافعي يقول: «الوقار في النزهة سُخف»[1].

أي: إذا ذهبت في نزهة مع أسرتك أو أصحابك، فعليك أن تنبسط لهم.

وأطرف تلاميذه ببعض الطرائف: فمنها أنه كان يقول: «رأيتُ بالمدينة أربع عجائب، لَمْ أَرَ مثلها قطُّ: رأيتُ جدةً لها إحدى وعشرون سنة، ورأيتُ رجلًا فُلِّس في مُدٍّ من نَوَى، فَلَّسه القاضي، ورأيتُ رجلًا له سِنٌّ شيخٌ كبيرٌ خَضِيب، يدورُ على بيوت القِيَان ماشيًا يعلِّمهم الغناء، فإذا حضرت الصلاةُ صلَّى قاعدًا، ورأيتُ رجلًا أَعْسَرَ يكتبُ بشماله، وهو يسبقُ مَن يكتبُ بيمينه»[2].

وقال رحمه الله في مجلس آخر: «إن رجلًا من أهل المدينة بعث غلامًا له متخلِّفًا، وقال له: اشتر لي حبلًا طوله ثلاثون ذراعًا. فقال له ولده: طوله ثلاثون ذراعًا بعرض كم؟ قال له: عرض مصيبتي فيك»[3].

الشافعي والتشيُّع:

كان بعض طلبة العلم في عصره منحرفين عنه لسبب أو لآخر، فاتَّهموه بأنه كان متشيِّعًا، ولم يكن الشافعيُّ كذلك، وإنما كان يحب أهل البيت، وله في ذلك قصيدته الشهيرة التي يقول فيها:

يا راكِبًا قِف بِالُمحَصَّبِ مِن مِنًى ... وَاهتِف بِقاعِدِ خَيفِها وَالناهِضِ

---

(١) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٢).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٤٢)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٨)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ١٧٢)، و«الشكوى والعتاب» للثعالبي (ص ١٦٧)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٣/ ٤٢٦)، و«معجم الأدباء» لياقوت (٦/ ٢٤١٢)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٩٩)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٧٠٣).

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٤)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٤٠- ٣٤١).
وتُروى أيضًا عن سليمان الأعمش. ينظر: «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي (٤/ ٧٦)، و«نثر الدر في المحاضرات» لأبي سعد الآبى (٥/ ٢٢٨)، و«محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» للراغب الأصفهاني (١/ ٣٩٥)، و«التذكرة الحمدونية» (٩/ ٤٤٥)، و«ربيع الأبرار» (٤/ ٢٥٧)، و«أخبار الظراف والمتماجنين» لابن الجوزي (ص ١٠٥)، و«تذكرة الآباء وتسلية الأبناء» لابن العديم (ص ٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٣٩)، و«المستطرف في كل فن مستطرف» (ص ٢٦١).

سَحَرًا إِذا فاضَ الحَجيجُ إِلى مِنًى ... فَيضًا كَمُلتَطِمِ الفُراتِ الفائِـضِ
إِن كـانَ رَفضًا حُـبُّ آلِ مُحَـمَّـدٍ ... فَلَيَشهَدِ الثَّـقَـلانِ أَنّـي رافِـضي[1]

فقيل للإمام أحمد رحمه الله: إن يحيى بن مَعِين وأبا عُبيد لا يرضيانه، يعني: في نسبتهما إيَّاه على التشيُّع؟ فقال أحمد: «ما أدري ما يقولان! والله ما رأينا منه إلَّا خيرًا، ولا سمعنا إلَّا خيرًا، وإن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئًا وحُرِمَه قرناؤه وأشكاله؛ حسدوه ورموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم»[2].

وهذه شهادة للإمام الشافعي، يشير بها إلى بعض طلبة الحديث الذين وجدوا على الشافعي ما وجدوا، فلم يحابهم أحمد برغم قربهم منه.

الشافعيُّ والاعتزال:

اتُّهم الشافعي بالاعتزال، وذلك لأنه تتلمذ على يد رجل من أهل المدينة يقال له: إبراهيم بن أبي يحيى الأَسْلمي، أخذ عنه في حداثة سنه يوم كان يأخذ عن الإمام مالك، وكان الشافعي احتاج إلى مرويات إبراهيم هذا لما كان في مصر في آخر عمره، وكان ينقل عنه ويقول: «حدَّثني مَن لا أَتَّهم»[3].

كان إبراهيم بن أبي يحيى متروكًا عند أهل الحديث، أما الشافعيُّ فكان له فيه رأي آخر وكان يروي عنه، وكان فيه بعض الاعتزال، فألصق قومٌ هذه التهمة بالشافعي.

ويكفي في ردِّ ذلك: أنَّ الشافعي رحمه الله كان من أكثر العلماء ذمًّا لعلم الكلام، وكلامه في ذلك كثير، وقد شنَّع عليهم.

---

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص٧٢).

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٥٩)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨).

(٣) ينظر: «مسند الشافعي» (ص ٨٠)، و«سنن البيهقي» (١/ ٢٤٩-٢٥٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٥١٠-٥١١)، و«التمهيد» (٢٠/ ٦٥)، و«شرح السنة» (٨/ ٧٣)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٤٤)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥١)، و«البدر المنير» (١/ ٤٤١)، (٦/ ٥٥٥).

وكان يصرِّح بأنه يثبت أسماء الله تعالى وصفاته على ما قال الله تعالى، وعلى ما قاله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وعلى ما عليه أصحاب محمد والتابعون لهم بإحسان.

فكان الرجل سليم السَّرِيرة، نَقِيَّ الطَّوِيَّةِ، صالح الاعتقاد، سليم السلوك، ولكن القوم حسدوه.

وقد تحامل على الشافعي بعض منتحلي مذهب مالك في مصر، وذلك أنه لما جاء إلى مصر ظنوا أنه سوف ينشر مذهب مالك، فوجدوه لا يفعل ذلك، وإنما يكتب كتابًا ينتقد مالكًا في مسائل، منها:

* قول مالك في إجماع أهل المدينة، حيث كان مالك يعده إجماعًا ويأخذ به، فخالفه بذلك الشافعي، فذكر أن ما نقله أهل المدينة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو حديث يُروى كما يُروى عن غيرهم، وما قالوا به من عند أنفسهم، فهو اجتهاد يخطئون فيه ويصيبون.

* وكذلك خالف الشافعيُّ مالكًا في مسائل رأى الشافعيُّ أن الحديث صح فيها، بخلاف ما قاله مالك رحمه الله[1].

وربما بلغه شيء من الإفراط في محبة الإمام مالك وتعظيمه عند بعض المنتسبين لمذهبه بمصر، وهذا لا شك ميدان تضعف فيه العقول عن النقد والتصحيح، وكثير من العوام يُبتلون بمثل هذا، فأراد الشافعي أن يعيد الميزان إلى اعتداله، فكتب كتابًا في خلاف مالك، ونقد مالكًا في أمور خالفه فيها، مع حفظه لقدره ومكانته[2].

ولا شك أن الشافعيَّ رحمه الله مات وهو يعتبر نفسه أحد التلاميذ الأوفياء لهذا الإمام العظيم الذي تلقَّى عنه وحفظ عليه، وكان كتابه «الموطَّأ» أول ما باشر عقل الشافعي وقلبه من العلم.

---

(١) ينظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٦/ ٤٤٢)، و«تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤٣٥)، وما تقدم في «جوامع الأئمة/ ١٧- مفردات»، وما تقدم في ترجمة الإمام مالك ورسالته إلى الليث بن سعد.

(٢) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٢٣٨)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ١٢٥)، و«توالي التأسيس» (ص١٤٧-١٤٨).

القديم والجديد:

من المعروف أن الإمام الشافعي كان له مذهب في العراق، فلما ذهب إلى مصر غيَّر مذهبه، واستحدث أقوالًا جديدة، وهذا أوجد للشافعي قولين: القديم والجديد [(١)].

وأما أسباب تغيير مذهبه فأمور:

أولا: بسبب الاجتهاد؛ فإن العالم يظل مجتهدًا إلى أن يموت، والاجتهاد من العبادة، قال تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩]، فالاجتهاد من الثوابت التي لا تتغيَّر، وإن كانت نتائج الاجتهاد من المتغيرات التي لا ثبات لها، بل هي عرضة للاختلاف.

ثانيًا: لأنه جالس العلماء المصريين، وأخذ عنهم وسمع حديثهم، وكان ممن أخذ عنهم الشافعي في مصر: تلاميذ اللَّيْث بن سعد، ووجد عندهم من حديث العلم وجديده ما أضافه إلى علمه القديم[(٢)].

ثالثًا: أنه بصُر في مصر بحالات جديدة من الأوضاع العملية والعلمية والاجتماعية ولَّدت عنده نوعًا من الفهم الجديد؛ ولذلك تجد في كتبه التي كتبها بمصر ما يَنُم عن الأحوال والأمور التي كانت موجودة في مصر ولا يعلمها أهل العراق.

رابعًا: مع التجربة الجديدة، والبيئة الجديدة، زاد عقله وتم نضجه ونمت تجربته بالسن وبمخالطة الناس ورجال العلم، ولذلك قال الإمام أحمد لمحمد بن مسلم بن وارَة لما سأله: ما ترى في كتب الشافعي التي عند العراقيين، أهي أحبُّ إليك أو التي عندهم بمصر؟ قال: «عليك بالكتب التي وضعها بمصر؛ فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يُحْكِمْها، ثم رجع إلى مصر فأَحْكَم ذاك» [(٣)].

فلهذا، ولِمَا جُبِل عليه الشافعي رحمه الله من الصدق والإخلاص والنية الصالحة في طلب العلم وتعليمه، ولِـمَا كان عليه من حسن الأدب والتربية، ولِـمَا عنده من سَعة

---

(١) ينظر: «الإمام الشافعي في مذهبه القديم والجديد» للدكتور أحمد عبد السلام الإندونيسي، و«ضحى الإسلام» لأحمد أمين (١/ ٢٣١).

(٢) ينظر: «تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤١٩).

(٣) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٤٥)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٩٧)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٦٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٣٢).

العلم والفهم والاطلاع على نصوص الكتاب والسنة، ولِـمَا أصَّله من القواعد التي احتاج إليها مَن بعده؛ ظل كتابه «الرسالة» إلى اليوم عمدة في أصول الفقه.

ولذلك كله كتب الله تعالى للإمام الشافعي القَبول عند الناس، وصار أحد الأئمة المتبوعين.

ولا يضر الإمام الشافعي رحمه الله أن يوجد في بعض مَن تبعه كسائر المذاهب نوع من التعصُّب، فإنه كان أبعد الناس عن ذلك، ولهذا قال البخاريُّ رحمه الله: «سمعتُ الحميديَّ يقول: كنا عند الشافعي، فأتاه رجلٌ فسأله عن مسألة، فقال: قضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا. فقال رجلٌ للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بَيْعة! تراني على وسطي زُنَّار[1]! أقول لك: قضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وأنت تقول: ما تقول أنت»[2].

وصح عنه قوله: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»[3]. وهذا منقول عن غيره من الأئمة[4].

فالواجب على الطلبة والأتْباع أن يستفيدوا منه وأَلَّا يتعصَّبوا له؛ فكلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك، إِلَّا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الرسالة:

كان الشافعيُّ رحمه الله إمامًا حجةً، وأقرَّ له بالعلم أهل زمانه، وأخذوا عنه، واعتبروه مرجعًا للفتوى والعلم والفقه والأصول وغيرها.

وثَمَّ أسباب دفعت الشافعي لوضع علم أصول الفقه، منها:

١ - اختلاف عصر الشافعي عن عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة

---

(١) الزُّنار: حبل يشده النصارى على وسطهم.

(٢) ينظر: «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٢٤)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٠٦)، و«ذم الكلام وأهله» للهروي (٣/ ١٣)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٨)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» لمحمد بن يوسف الجندي (١/ ١٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٣٨)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص ٣٥٥).

(٣) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ١٣٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٥)، و«المجموع» (١/ ١٦٧٣).

(٤) ينظر: «الذخيرة» للقرافي (١/ ١٥٤)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٢٢٣)، (٤/ ١٧٩)، و«أمالي العراقي» (ص١٥)، و«إيقاظ همم أولي الأبصار» (ص٦٢، ١١٢)، و«الدر المختار» (١/ ٦٧، ٦٨، ٣٨٥)، و«صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم» للألباني (١/ ٢٤).

رضي الله عنهم، وطُروء المتغيرات الإنسانية والحضارية، في عالم السياسة والمجتمع والمعرفة والاقتصاد.

٢- دخول الكلمات والأساليب الغريبة إلى اللغة العربية، مما ينذر بفجوة بين الناس وبين النصوص الشرعية.

٣- وجود الشافعي في عصر اشتد فيه الخلاف والجدل بين أصحاب مدرسة الحديث في المدينة النبوية، وأصحاب مدرسة الرأي في العراق، مما دفعه إلى أن يدوِّن علم أصول الفقه؛ لكي يعرف المجتهد القواعد والموازين التي يجب عليه أن يلتزمها عند التعرض لاستخراج الأحكام الشرعية من مصادرها.

٤- كثرة الحوادث والوقائع التي جدَّت نتيجة اتساع الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب الأخرى، ذات العادات والأعراف المختلفة، وعدم وجود أحكام لكثير من هذه الحوادث والوقائع بخصوصها في القرآن أو السنة، فكان لابد من استعمال القياس بإلحاق الصور الجديدة التي حدثت في هذه المجتمعات، بصور وضَّح القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة أحكامها، لوجود العلة الجامعة بين الأصل والفرع؛ فدعت الحاجة إلى الكلام عن القياس بوصفه مصدرًا من مصادر التشريع، للتعرف بواسطته إلى أحكام هذه الوقائع الجديدة[1].

وكان أعظم عمل قام به الشافعي رحمه الله وخلَّد الله تعالى به ذكره، هو كتاب «الرسالة» وهو كتاب مطبوع، وأفضل طبعاته كانت بتحقيق الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله، وهو في مجلد ضخم.

هي رسالة في أصول الفقه، دوَّن فيها القوانين التي تحكم الفقه أو الاستنباط، وهي أصول مسلَّمة بالجملة لا شبهة فيها، أو قواعد يتمكَّن بها الفقيه من الفهم والاستنباط من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وهو علم منطق العرب في مقابل منطق اليونان الذي وضعه أَرِسْطُو، فكان الشافعي رحمه الله يشير إلى أن علم أصول الفقه هو منطق العرب، وكان يعتبر العرب أحدَّ الناس عقولًا وأكثرهم ذكاء؛ **ومن قواعد هذه الأصول:**

---

(١) ينظر: «الشافعي فقيهًا ومجتهدًا» (ص٣٣٠).

* أنه ما من مسألة إِلَّا والحكم فيها لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء:١٢]، فكل مسألة فلله فيها حكم، إما تحريم أو جواز أو إباحة، هذا من حيث الجملة.

* أنه لا حكم إِلَّا بدليل، فلا يحل لأحد أن يقول في شيء بحكمٍ ما إِلَّا بدليل: إما من القرآن، أو الحديث، أو الإجماع، أو القياس.

هذه هي الأصول العامة.

ثم شرع رحمه الله يفصِّل في هذه الأصول، ويبيِّن الخاص والعام، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، وبيَّن الصحيح من الضعيف، سواء في الحديث أو القياس، وقد قال رحمه الله بإبطال الاستحسان الذي كان يقول به الأحناف وغيرهم.

وبهذا العمل الجليل الذي عمله الشافعي قدَّم خدمةً عظيمة للتقريب بين المدارس الفقهية، فنجا بذلك أهل الحديث من الاستدلال ببعض الأحاديث الضعيفة، كما نجا أهل الرأي من الاستدلال بالقياس الفاسد أو الباطل، وبذلك وضع أصولًا لمدرسة وسطية ينتفع بها أهل الحديث كما ينتفع بها أهل الرأي، ولم يكن هذا غريبًا على إمام درس في حداثة سنه على يد الإمام مالك رحمه الله، وهو من أئمة أهل الحديث، ودرس بعد ذلك على يد محمد بن الحسن، وهو من أئمة أهل الرأي.

قال الحافظ ابن حجر: «وانتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس، فرحل إليه ولازمه، وأخذ عنه، وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة، فأخذ عن صاحبه محمد ابن الحسن حِمْل جَمَلٍ، ليس فيها شيء إِلَّا وقد سمعه عليه، فاجتمع له علم أهل الرأي، وعلم أهل الحديث، فتصرَّف في ذلك حتى أصَّل الأصول، وقعَّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره، حتى صار منه ما صار»[1].

ثناء بحق:

وكان العلماء في عصر الإمام الشافعي شديدي التعظيم له، ومنهم الإمام أحمد؛ قال صالح بن أحمد: «مشى أبي مع بغلة الشافعي، فبعث إليه يحيى بن مَعِين، فقال له: يا أبا

(١) ينظر: «توالي التأسيس» (ص٧٣).

عبد الله، أما رضيتَ إِلَّا أن تمشي مع بغلته؟! فقال: يا أبا زكريا، لو مشيتَ من الجانب الآخر كان أنفع لك». وقال له: «دع عنك هذا، إن أردتَ الفقهَ فالزم ذَنَبَ البغلة»[1].

وكان سُفيانُ بن عُيينة إذا جاءه شيءٌ من التفسير والفُتيا، التفت إلى الشافعي، فيقول: سلوا هذا. وكان يجلُّه ويعظمه[2].

وقال الرَّبِيع: «قال البُويْطي: ما عرفنا مقدار الشافعي حتى رأيتُ أهلَ العراق يذكرونه ويصفونه بوصفٍ ما نحسن نصفه؛ فقد كان حُذَّاق العراق بالفقه والنظر وكل صِنَّف من أهل الحديث وأهل العربية والنُظَّار يقولون: إنهم لم يروا مثل الشافعي.

قال الرَّبِيع: وكان البُويْطي يقول: قد رأيتُ الناسَ، والله ما رأيتُ أحدًا يشبه الشافعيَّ ولا يقاربه في صِنف من العلم، والله إن الشافعي كان عندي أورع من كل مَن رأيته يُنسب إلى الورع.

قال الرَّبِيع: ومن كثرة ما كنتُ أرى البُويْطي يأسف على الشافعي وما فاته، قلتُ له: يا أبا يعقوب، قد كان الشافعي لك محبًّا، يقدمك على أصحابه، وكنتُ أراك شديد الهيبة له، فما منعك أن تسأله عن كل ما كنت تريد؟ فقال لي: قد رأيت الشافعي ولينه وتواضعه، والله ما كلمته في شيء قط إِلَّا وأنا كالمقشعر من هيبته، وقد رأيتُ ابن هرمز وكل مَن كان في زمن الشافعي كيف كانوا يهابونه، وقد رأيت هيبة السلاطين عند الشافعي»[3].

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ٩٩)، و«بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ٩٩-١٠٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٥٢-٣٥٢)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٦٤)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص ٧٣، ١٠٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٥٤-٣٥٥)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٢٦)، و«التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٥٠)، و«معجم الأدباء» لياقوت (٦/ ٢٤٠٣)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» لمحمد بن يوسف الجندي (١/ ١٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٧١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨٦-٨٧).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ٩١)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢ / ٢٤٠-٢٤١)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٧٠)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ١٨١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣١٤).

(٣) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢ / ٢٧١-٢٧٢)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ١٨٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٢).

آخر الرحلة:

بعد رحلات متعدِّدة إلى اليمن والحجاز والعراق، كانت وفاة الإمام الشافعي بمصر، سنة (٢٠٤هـ) عن أربع وخمسين عامًا[1].

عمر قصير مليء بجلائل الأعمال، فالأعمار لا تقاس بالسنين، بل بالإنجاز، وقد ظل علم الشافعي عابرًا للقرون، حتى وصل اليوم، ليس لأصحاب مذهبه فحسب، بل لعموم المسلمين، فهو عابر للمذاهب أيضًا، وللأمصار، رحمه الله ورضي عنه وأرضاه.



(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٤، ٦٨)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٠١-٢٠٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٦١، ٣٧٦، ٣٧٧)، و«توالي التأسيس» (ص١٧٧-١٨٠).



إمام أهل السنة

الميلاد والرِّحلة:

أحمدُ بنُ محمد بن حنبل بن هلال الشَّيباني، أبو عبد الله الـمَرْوَزيُّ، ثم البغداديُّ[1].

خرجت به أمه حملًا من مَرْو، ثم وُلد ببغداد في (٢٠/ ٣/ ١٦٤هـ).

وطاف البلاد لطلب العلم، دخل الكوفة والبصرة وعَبَّادان وواسط ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة وغيرها، ورحل ماشيًا إلى صنعاء اليمن، وارتحل إلى طَرَسُوس، مرابطًا وغازيًا[2].

ومنعته قلة ذات اليد من الرِّحلة إلى الرَّيِّ، ليأخذ عن محدِّثها جَرِير بن عبد الحميد[3].

ومنعته قلة ذات اليد أيضًا أن يرحل إلى نَيْسابور، ليأخذ عن إمامها يَحْيى بن يَحْيى النَّيْسابوري[4].

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٦١-٢٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ١٧٨-١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٧-٤٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧-١٨٣).

(٢) ينظر المصادر السابقة والآتية.

(٣) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٢٩-٣٢)، و«آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٦٠-٦١)، و«الجامع» للخطيب (٢/ ٢٣٣)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٦٦)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٥)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٢).

(٤) ينظر: «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٣٣)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٤٠٨)، و«الأباطيل والمناكير» للجورقاني (١/ ٢٨٦)، و«المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» (ص ٣٦٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٧٩)، و«بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» لابن عبد الهادي (١١٦٩).

وتارة كانت تمنعه أمه من الرِّحلة شفقة عليه[1].

ووعد شيخه الشافعيَّ بالرِّحلة إليه في مصر، لكن حالت المنية دون ذلك بوفاة الشافعي سنة (٢٠٤هـ).

وقال ابن أبي حاتم: «يشبه أن تكون خفة ذات اليد حالت بينه وبين الوفاء بالعدة»[2].

كان أحمد عربيًّا من بني ذُهْل بن شَيْبان، ولكنه كما قال يحيى بن مَعِين: «ما رأيتُ خيرًا من أحمد بن حنبل قطُّ، ما افتخر علينا قطُّ بالعربية ولا ذكرها..»[3].

وقال محمد بن الفضل الملقَّب بـ«عارم»: «وضع أحمد بن حنبل عندي نفقته، فكان يجيء في كل يوم فيأخذ منها حاجته، فقلتُ له يومًا: يا أبا عبد الله، بلغني أنك من العرب؟ فقال: يا أبا النعمان، نحن قوم مساكين. فلم يزل يدافعني حتى خرج ولم يقل لي شيئًا»[4].

كان رحمه الله يُؤمن بأن قيمة المرء في عمله وإنجازه، وليست في نسبه، كان يلحظ افتخار الطلَّاب من العرب على غيرهم؛ ولذلك طوى هذا الحديث.

إلى الموت:

طلب رحمه الله الحديثَ وهو ابن خمس عشرة سنة أو ست عشرة سنة على الأكثر، أي سنة (١٧٩هـ) في العام الذي مات فيه الإمامان، مالك بن أنس وحماد بن زيد، وكان أول سماعه من هُشيم بن بَشِير الواسطي سنة (١٧٩هـ)، وأول مَن كتب أحمد عنه الحديث: القاضي أبو يوسف[5].

(١) ينظر: «المدخل المفصل» (١/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٦٠)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٠١)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٥٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٠)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٤).

(٤) ينظر: «المجالسة» (٣/ ٥٢٧) (١١٤٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٨٣-١٨٤)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٥٨)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٦٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٤-٤٤٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٢٢).

(٥) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٣١، ٣٣)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٢٦)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٠٦)، والمصادر السابقة.

وما زال يطلب الحديث حتى مات، وقد رُئِي على كبر سنه وفي يده دواة وكاغد يكتب به، وهو يركض بين الشيوخ، فقال له قائل: يا أبا عبد الله، أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت إمام المسلمين؟ فقال: «مع الـمَحْبَرَةِ إلى الـمَقْبرة»[1].

فالعلم لا يعرف الكلمة الأخيرة، والعالم مثل الذي يشرب من البحر، لا يزداد بسعة علمه إِلَّا عطشًا ورغبةً إلى العلم.

قال محمد بن إسماعيل الصائغ: «كنتُ أصوغ مع أبي ببغداد، فمر بنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ونعلاه في يده، فأخذ أبي هكذا بمجامع ثوبه، فقال: يا أبا عبد الله، أَلَا تستحي، إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟! قال: إلى الموت»[2].

وحج خمس حجج، منها ثلاث حجج ماشيًا، وفي إحدى هذه الحجج لم تزد نفقته منذ ذهب إلى أن رجع على ثلاثين درهمًا[3].

مدارج ومعارج:

قال الإمام الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد، وما خلَّفتُ بها أحدًا أتقى ولا أورع ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل»[4].

وقال أيضًا: «أحمدُ إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السُّنة»[5].

قال ابن أبي يَعْلَى: «وصدق الشافعيُّ في هذا الحصر».

والعلم عند أحمد هو للعمل، كما قال بعض السلف: «العلم يهتف بالعمل، فإن

(١) ينظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٧).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٧٢)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٧)، وإكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٧٦).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٣-٣٠٤)، و«الحث على التجارة والصناعة» لأبي بكر الخلال (ص ١٣٧)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٧٥)، و«شعب الإيمان» (٧٢٩٨)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩٨)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٨٨)، و«المنتظم» (١١/ ٢٨٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٣)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٢).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٥)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٢-٢٧٣)، و«الأربعون على الطبقات» لعلي بن المفضَّل المقدسي (ص ٢٥٩)، و«تاريخ دنيسر» للطبيب عمر بن الخضر بن اللمش (ص ١٢٢)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٧).

(٥) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٤٣)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٦٥).

أجابه وإلَّا ارتحل»[1].

وكل علم يضيفه كان يزيده عملًا وتقوى، ولهذا قال إبراهيم الحربيُّ: «لقد صحبتُ أحمدَ عشرينَ سنة، صيفًا وشتاءً، وحرًّا وبردًا، وليلًا ونهارًا، فما لقيته لقاءةً في يوم إلَّا وهو زائد عليه بالأمس»[2].

إنه منهج تربوي عظيم، يأخذ فيه نفسه ألَّا يزال يمضي صُعُدًا في مدارج الكمال ومعارج الجلال، كلما أفضى إلى منزلة قطع إلى ما فوقها، ولا يتسنَّى هذا إلَّا لـمَن لا يرى نفسه، ولا يبالغ في تقدير إنجازه، ولـمَن منحه الله الهمة والطموح والصبر ﴿وَمَا يُلَقَّـٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّـٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت:٣٥].

أين منهج الترقِّي من حال غالب الطلبة والمتفقِّهين اليوم الذين خصَّصوا وقتًا لمعرفة تقليدية، ثم قضوا بقية العمر في تكريرها وإعادتها، دون أن يسمحوا لأنفسهم بمزيد اطلاع ونمو علمي، ولا بخوض غمرات تجربة جديدة، أو تخصُّص رديف، وكيف يفعلون وهم يشعرون بوهم الكمال؟!

حِلْيةُ الظاهر والباطن:

كان أحمد في غاية التواضع، حسن الصورة، حسن الوجه، رَبْعةً بين الرجال، ليس بالطويل ولا بالقصير، وهو إلى الطول أميل، يَخْضِب بالحنَّاء، وفي لحيته شعرات سود بعد كِبَره، كان أسمر شديد السُّمرة، غليظ الثياب، إلَّا أن ثيابه كانت بيضاء شديدة البياض[3].

قال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: «ما أعلمُ أنِّي رأيتُ أحدًا أنظفَ بدنًا، ولا أشدَّ تعاهدًا لنفسه في شاربه وشعر رأسه وشعر بدنه، ولا أَنْقى ثوبًا بشدَّة بياض من أحمد ابن حنبل، كان ثيابه بين الثوبين، تَسْوَى مَلْحفته خمسةَ عَشَرَ درهمًا، وكان ثوبُ قميصه

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٧٤)، و«اقتضاء العلم العمل» للخطيب (٤٠، ٤١)، و«تاريخ دمشق» (٥٦/ ٦٦)، و«ذم من لا يعمل بعلمه» لابن عساكر (١٤).

(٢) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٤)، و«المطلع» للبعلي (ص ٥٣٥)، و«غذاء الألباب» للسفاريني (١/ ٣٠٠).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٢)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٦٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٦).

يُؤخذ بالدينار ونحوه، لم يكن له دِقَّةٌ تُنكر، ولا غِلَظٌ يُنكر، كانت مَلْحفته مُهذَّبة»[1].

قال عباس بن الوليد النَّحْويُّ: «رأيتُ أحمد بن حنبل رجلًا حسن الوجه، رَبْعة من الرجال، يَخْضِب بالحنَّاء خضابًا ليس بالقَاني، في لحيته شعرات سود، ورأيتُ ثيابه غِلاظًا، إلَّا أنها بيضًا، ورأيتُه معتمًّا وعليه إزار»[2].

كم كان ببغداد ممن يعتم ويأتزر، لكن الرجل ينقل لنا صورة رآها لأحمد، لماذا؟

لأن الله كتب لأحمد خلود الذكر في الدنيا، فصار الناس يذكرون أدق التفاصيل عن حياته، حتى لقد نُقل عنه الصمت، سُئل عن كذا فسكت، سُئل عن فلان فحرك يده![3].

كان معتدلًا في لباسه، يكره التكلُّف، ويميل إلى البَذَاذة والتواضع.

ولكنه كان نظيفًا في بدنه وثيابه، والنظافة لا تتطلَّب الكثير من المال، إنها الماء والسواك والطِّيب والـمُشط!

وكان مهيبًا، حتى إن يزيد بن هارون، وكان إمامًا عالمًا محدِّثًا صاحب نكتة ودُعابة، وربما مزح مع مُسْتَمْلِيه، فتَنَحْنَحَ أحمدُ، فقال يزيد: «مَن الـمُتَنَحْنِح؟». فقيل له: أحمد بن حنبل. فضرب بيده على جبينه، وقال: «ألَا أعلمتموني أن أحمد هاهنا حتى لا أمزح»[4].

وكان عند إسماعيل بن عُلَيَّة بعضُ طلبته، فضحك بعضهم، وثَمَّ أحمدُ، قالوا: فأتينا إسماعيل فوجدناه غضبان، فقال: «أتضحكون وعندي أحمد بن حنبل؟!»[5].

بل قال أبو بكر الـمَرُّوذي: «قال جارنا فلانٌ: دخلتُ على إسحاق بن إبراهيم الأمير، وفلان وفلان (وذكر سلاطين) فما رأيتُ أهيبَ من أحمد بن حنبل، صرتُ إليه

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٣).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٢)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٦٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٦).

(٣) ينظر: «العلل» (١٤٧٣- رواية عبد الله)، و(١١٨- رواية المروذي)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١١٨)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٢١٠).

(٤) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٦٩)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٦٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٧١)، (١١/ ١٩٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٣٥)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٨٦).

(٥) ينظر: «المتفق والمفترق» للخطيب (٣/ ١٤٥٣)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٢)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٦٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٤)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٨٦).

أكلمه في شيء، فوقعت عليَّ الرِّعْدة من هيبته»[1].

لم ينه أحمد عن الابتسام والضحك في وقته، لكنه أخذ نفسه بشيء من الجدِّ والصَّرامة في مجالس العلم، وكان له طبعه الخاص الذي استجاب له بها تكفُلُه الشريعة، دون أن يُلزم به غيره، وبهذا يبدو الفرق بين طبع المرء وجِبِلَّته، وبين الشريعة الواسعة التي تُلائم طبعه وتُلائم طباع الآخرين.

بين التفسير والحديث:

كان رحمه الله شديد العناية بالقرآن وفهمه وعلومه، وكان ينتقد إعراض الطلبة عن القرآن وتفسيره، ويقول: «قد تَرَكَ الناسُ فَهْمَ القرآن!»[2].

وقد جمع كتابًا في «الناسخ والمنسوخ»، و«المقدَّم والمؤخَّر»، وجمع «التفسير الكبير»، وهو شامل لأقوال الصحابة والتابعين[3]، وحفظ من السُّنَّة على ما قيل: ألف ألف حديث[4].

وهذا بالنظر إلى الأسانيد وتَشعُّبِها والطُّرق وتَعَدُّدِها، وإلَّا فالمتون دون ذلك بكثير، كما قال ابن الجوزيُّ والذهبيُّ وغيرهما[5].

وقد صنَّف كتابه «المسند»، وفيه نحو ثلاثين ألف حديث[6]، وكان عالمًا بعلل الآثار

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٧)، و«العواصم والقواصم» (٤/ ٢٤١).

(٢) ينظر: «الآداب الشرعية» (٢/ ٧١)، و«الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٢٩- مجموع رسائل ابن رجب).

(٣) ينظر: «منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٣٩)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (ص٣١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٢٨)، (١٣/ ٥٢٢)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٧٣).

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٧)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٥-١٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٦/ ٢٢٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٧)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٥٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٢٣)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٧).

وقال الذهبي: «وهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله..».

(٥) ينظر: «صيد الخاطر» (ص ٢٥٩-٢٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٥، ١٨٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (١/ ٢٩٩)، (٤/ ٢٢٣، ٣٢٤).

(٦) ينظر: «الفهرست» لابن النديم (ص ٢٨١)، و«خصائص المسند» لأبي موسى المديني (ص ١٥)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٢٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٢٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٢)، و«البدر المنير» (١/ ٢٩٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٨٩).

وعدد أحاديثه حسب ترقيم طبعة الرسالة (٢٧٧٣٩)، مع الأحاديث المستدركة، كما في «المسند» (٣٩/ ٤٣٤-٥٣٥) وتختلف عدد الأحاديث باختلاف الطبعات.

والأحاديث، مُميِّزًا صحيحها من سقيمها، وإليه يرجع الناس في ذلك[1].

وكان شديد الإقبال على المصحف وتلاوته وتدبُّره، فكان يختمُ من جمعة إلى جمعة[2].

والذي كرهه أحمد ذلك الزمن من تسارع الطلبة إلى الحديث وغفلتهم عن القرآن، نراه اليوم كثيرًا في بعض دارسي الحديث الذين يُفرِطون في جمع الأحاديث من الأجزاء والمشيخات والمخطوطات، واستخراج أحكام فرعية في شأن حياتي عادي، كخلع النعل أو لبسه، مع غفلة شديدة عن القرآن وتدبُّره وفهمه والاصطباغ بصبغته، واعتبار أن هذا لعموم الطلبة، أما هم فلهم علم خاص لا يتسنَّى لغيرهم، ومَن لا يحيط به إحاطتهم، فليس هو بعالم!

أحمد الفقيه:

كان أحمدُ رحمه الله فقيهًا في القرآن والسُّنَّة، عالمًا بمعانيها، مُتقِنًا لأحكامها، وكان أعلم أقرانه بذلك، كما شهد له بذلك الأئمة، كإسحاق بن رَاهُويه وأبي عُبيد والشافعي وغيرهم.

قال إسحاق بن رَاهُويه: «كنت أجالس أحمدَ وابنَ معين، ونتذاكرُ، فأقولُ: ما فقهه؟ ما تفسيره؟ فيسكتون إلَّا أحمد»[3].

ولا يكاد يفوته من آثار الصحابة إلَّا القليل، فضلًا عن اطِّلاعه على كلام الفقهاء من الأمصار كمالك والشافعي وأبي حنيفة.

وقد عَرَض عليه جماعةٌ مسائل مالك وفتاويه في «الموطَّأ»، فأجاب عنها، وعرض عليه إسحاق بن منصور الكَوْسَج مسائل الثَّوري، فأجاب عنها.

---

(١) ينظر: «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٢٩-٦٣٠- مجموع رسائل ابن رجب)، ومصادر ترجمته.

(٢) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ١٠٥)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٢١١)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص ١١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١٢٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٧٩).

وكان قد كَتَب كُـتُب أصحاب أبي حنيفة وفَهِمها، وفَهِم مآخذهم، كما كان قد ناظر الشافعيَّ وجالَسه مدةً من الزمن، وأخذ عنه[1].

ولذا قال عنه أبو ثَوْر: «كان أحمد إذا سُئل عن مسألة، كأنَّ علم الدنيا لَوْحٌ بين عينيه»[2].

التجديد والاتِّباع:

كان أحمد يرى الاقتصار على ما ورد عن السلف والصحابة من الأقوال في باب الإيمان والعقائد، ولا يرى كثرة الخصام والجدال، ولا تَوْسعة القيل والقال، ولم يترك التَّوسُّع في الكلام إِلَّا تَفَقُّهًا واكتفاءً بالنصوص والآثار، وتَجَنُّبًا لإضافة ما لم يرد، مما يترتب عليه التضييق على العباد وشغلهم عن الكتاب والسنة.

وقد صحَّ عنه كثيرًا القول في المسائل الفرعية باجتهاده، كما يقول ابنُ رجب: «ولقد كان رضي الله عنه في جميع علومه مستندًا بالسُّنة، لا يرى إطلاق ما لم يُطلِقه السلف الصالح من الأقوال، ولا سيما في علم الإيمان والإحسان، وأما علم الإسلام، فكان يُجِيب فيه عن الحوادث الواقعية مما لم يسبق فيها كلام، للحاجة إلى ذلك»[3].

ومع هذا كان يكره تشقيق المسائل، والإفراط في الفَرَضِيات؛ لما ورد عن السلف في النهي عن افتراض المسائل[4].

وهذا مسلك جيد يقتصر في الأصول على ما ورد ولا يتجاوزها، ويجتهد في الفروع النازلة بحسب الحاجة، ويُحْجِم عن الجدليات والظُّنون والأُغْلُوطات، ويوجِّه جهد الإنسان وعقله وطاقته للإبداع والإنجاز في شؤون الحياة الدنيا التي سُخِّرت للخلق، والتي زوَّدهم الخالق الحكيم بالقدرات العقلية والمعرفية لاكتشافها وتطويرها وتسخيرها.

---

(١) ينظر: «المختصر في أخبار البشر» (٢/ ٢٦)، و«تاريخ ابن الوردي» (١/ ٢٠٦)، و«الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٣١- مجموع رسائل ابن رجب).

(٢) ينظر: «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي» (ص ٧٧)، و«الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٣١- مجموع رسائل ابن رجب)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ٢٥٧).

(٣) ينظر: «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٣٣- مجموع رسائل ابن رجب).

(٤) ينظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (١٠).

الابتلاء بالشهرة:

ضربت شهرة الإمام أحمد رحمه الله الآفاقَ من حيث لا يريد، وسارت بذكره الرُّكْبان، وصار محمودًا على ألسنة الصالحين والعامة، وكان يَضِيق بذلك ويقول: «قد بُليتُ بالشهرة»(١).

لم يكن ذلك بسبب «كاريزما» اجتماعية؛ فأحمد كان يحب الخَلْوة والعُزلة، ويكره الاختلاط الواسع بالناس، إلَّا بقدر الحاجة، ولكن شهرته كانت بسبب حفظه الواسع، وتقواه التي هي مضرب المثل، وحاجة الناس إلى ما عنده، ثم في موقفه الاستثنائي في مواجهة السلطان الغشوم.

وكان يقول: «طُوبى لـمَن أَخْمَلَ اللهُ ذكره»(٢).

وربما رؤي عليه الحزن أحيانًا من كثرة ذكر الناس له، وقال: «لو وجدتُ السبيل لخرجتُ؛ حتى لا يكون لي ذكر»(٣).

ومن الطريف أن الـحُسين بن الحسن الرَّازي يقول: «حضرتُ بمصرَ عند بقَّالٍ، فأحسن إلينا، ثم جرى بيننا وبينه الحديثَ، فسألني عن أحمد بن حَنْبَل، فقلتُ: كتبتُ عنه. فلم يأخذ ما أعطيته، وقال: لا آخذُ ثمنَ المتاع ممن يعرف أحمد بن حنبل أو رآه»(٤).

وقال فَتْح بن نوح: سمعتُ أحمد يقول: «أشتهي ما لا يكون! أشتهي مكانًا لا يكون فيه أحدٌ من الناس»(٥).

وقال: «رأيتُ الخَلوة أَرْوح لقلبي»(٦).

يميل الإمام بطبعه للانزواء، ويحب الخمول وعدم الذكر، ويعود المريض، ويكره

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٦، ٢٢٦، ٣٠٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٨٢)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٣٣، ٣١٠، ٣١٨).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٦)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٩)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٠).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١١٢).

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٧).

(٦) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٨).

المشي في الأسواق، ويُؤْثِر الوَحدة.

وكان يقول: «وَدِدتُ أَنِّي نجوتُ من هذا الأمر كَفَافًا، لا عليَّ ولا لي»(١).

وقال له رجلٌ - كما تقدَّم -: جزاك الله عن الإسلام خيرًا. فغضب وقال له: «ومَن أنا حتى يجزيني اللهُ عن الإسلام خيرًا؛ بل جزى اللهُ الإسلامَ عني خيرًا»(٢).

وقال الـمَرُّوْذِي: «قلتُ لأبي عبد الله: إن بعضَ المحدِّثين قال لي: أبو عبد الله لم يزهد في الدراهم وحدها، قد زهد في الناس. فقال: ومَن أنا حتى أزهدَ في الناس! الناس يريدون أن يزهدون فِيَّ. وقال: أسأل الله أن يجعلنا خيرًا مما يظنُّون، ويغفرَ لنا ما لا يعلمون»(٣).

وحين امتُحن أحمد وصبر تعلَّق الناس به، عامتهم وخاصتهم، وأصبح رمزًا عند جميعهم، حتى إنه لما عاد إلى التدريس بعد رفع المحنة كان في مجلسه زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، منهم خمسمائة يكتبون العلم والباقون يتعلَّمون من الإمام الأدب والهَدي والسمت، كما ذكر الذهبيُّ وغيره(٤).

والشهرة أحد مطالب النفس لدى فِئام من الناس، مثل المال والمنصب ونحوها من الحاجات الفطرية القائمة، والتي يتفاوت الناس فيها، فمنهم مَن هَمُّه المال، ومنهم مَن هَمُّه الجاه، أو المنصب، أو الشهوات... وأصل هذه الغرائز محايدة قابلة للاستخدام في الخير أو الشر.

ولكن من الناس مَن يكره شيئًا منها؛ لأنه لا يتوافق مع طبعه وميله وما نذر نفسه له، كأن يكره مخالطة الناس والاحتكاك الدائم بهم؛ لأنه يُوحِش قلبه، ويُعَرِّضه لكلام

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٨٤)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٧٩)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٨).

(٢) ينظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠٣)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٥)، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٤٥٥)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٧١٢)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٧)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٤١٢).

(٣) ينظر: «الورع» لأحمد (٤٩٤)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٦٩- ٣٧٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٦)، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٤٥٤)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١١).

(٤) ينظر: «المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٤٠).

لا يحتمله، إما من شدة المدح والثناء، أو شدة الذم والتنقُّص، والغالب أن المرء إذا اشتهر ابتُلي بهما معًا، فلا يزال يَعْرِض له مَن يمدحه بما ليس فيه، أو يذمُّه بما ليس فيه، فيُؤْثِر السلامة والعافية، ويزيد هذا مع تقدم العمر والإحساس بالرغبة في التعبد والنُّسُك والربانية.

قم الليل إلا قليلًا:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ (١) قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (٢) نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (٣) أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا (٤) إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ١-٥].

قال عبد الله بن الإمام أحمد: «كان أبي يصلِّي في كل يوم وليلة ثلاثمائة ركعة، فلما مرض من تلك الأسواط أضعفته، فكان يصلِّي في كل يوم وليلة مائة وخمسين ركعة، وقد كان قرب من الثمانين، وكان يقرأ في كل يوم سُبْعًا؛ يختم في كل سبعة أيام، وكانت له ختمة في كل سبع ليال سوى صلاة النهار، وكان ساعة يصلِّي عشاء الآخرة ينام نومة خفيفة، ثم يقوم إلى الصباح يصلِّي ويدعو»[1].

وقال: «ربما سمعتُ أبي في السَّحر يدعو لأقوام بأسمائهم، وكان يُكثرُ الدعاءَ ويُخفيه، ويصلِّي بين العِشاءين، فإذا صلَّى عِشاء الآخرة، ركع ركعات صالحة، ثم يوتر وينام نومةً خفيفةً، ثم يقوم ويصلِّي، وكانت قراءته لينة، ربما لم أفهم بعضها، وكان يصوم ويُدمن، ثم يُفطر ما شاء الله، ولا يترك صومَ الاثنين والخميس وأيام البيض، فلما رجع من العسكر أدمنَ الصومَ إلى أن مات»[2].

وقال: «كان أبي يقرأ القرآنَ في كل أسبوع ختمتين، إحداهما بالليل، والأخرى بالنهار»[3].

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٨١)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١٠٦١)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٠)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٨٢)، و«المنتظم» (١١/ ٢٨٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٨-٤٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٧٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٧، ٣٠٩).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٣)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٤).

(٣) ينظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٢٠)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٦٧).

وهذا محمول على تنوُّع الحالات، واختلاف الأوقات، ولستُ أدري عن الثلاثمائة ركعة؛ فإن المشهور عن أحمد أنه كان يصلِّي صلاةَ النبي صلى الله عليه وسلم، في كل ليلة إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة، فإن كان في وقته سَعة طوَّلها، وإن كان في وقته ضِيق خفَّفها، وكان يحرص عليها اتباعًا للسنة، والله أعلم.

ولما اشتد مرض الإمام أحمد بعث إليه المتوكِّل بيوحنَّا بن ماسُويه الطبيب، فيصف له الأدوية فلا يتعالج، فرجع إلى الخليفة، وقال له: «يا أميرَ المؤمنين، إن أحمد بن حنبل ليست به علة في بدنه، إنما هذا من قلة الطعام، وكثرة الصيام والعبادة». فسكت المتوكِّل[1].

إمام في الورع:

كان رحمه الله مُعْرِضًا عن الدنيا ومباهجها وزخرفها، قال الشافعيُّ: «يا أبا عبد الله، إن أميرَ المؤمنين سألني أن ألتمس له قاضيًا لليمن، وأنت تحبُّ الخروجَ إلى عبد الرزَّاق، فقد نلت حاجتك، وتقضي بالحق. فقال للشافعي: يا أبا عبد الله، إن سمعتُ هذا منك ثانيةً، لم ترني عندك». وكان وقتها قرابة ثلاثين سنة أو سبعًا وعشرين سنة[2].

كانت قضية عند أحمد لا تقبل المساومة!

وهذا اجتهاد الإمام فيما يرضيه هو ويرى أنه أولى به، أما القضاء والأعمال الإدارية التي فيها مصالح العباد، فهي بحسب النية والقصد، وهي لـمَن نوى بها خيرًا، وأخلص في العمل وأدَّى ما عليه، من أعظم القربات وأَجَلِّ الطاعات، ولا بد للناس منها، وقد يتعيَّن هذا المنصب أو ذاك على مَن يكون أهلًا له وجَدِيرًا به.

أما أحمد، فكان جهاده وبلاؤه في غير هذا السبيل.

وقد كان أحمد رحمه الله يكره التكلُّف والتصنُّع والتزيُّن والتظاهر، حتى قال أبو حاتم: «كان أحمدُ بنُ حنبل إذا رأيتَه تعلم أنه لا يظهر النُّسك، رأيتُ عليه نعلًا لا يُشبه

(١) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١٢١)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤١٧).
(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٤-٢٢٥)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٥).

نعل القرَّاء، له رأس كبير- يعني النعل- معقد، وشراكه مسبل، كأنه اشتُري له من السوق». يعني: نعله من نعال الناس، وليس من النعال التي يتميَّز بها القرَّاء وأحيانًا فتيان القرَّاء.

وكان لبعض المحدِّثين والقرَّاء سَمْت خاص وبَزَّة معينة، أما أحمد فلم يكن كذلك، بل كان كسائر الناس.

الِّلباس الخاص يمنح العالم هَيْبَة، وربما عرفه مَن لم يكن يعرفه، ويميل إليه الفقيه في حداثته غالبًا؛ لأنه يعطيه تميُّزًا عند الناس وتقديرًا، واللباس المعتاد يُزيل الحاجز عن الناس، ويجعل الفقيه أقرب إلى التواضع وأبعد عن رؤية النفس، ويزيل الحاجز عن الآخرين.

قال أبو حاتم: «ورأيتُ عليه إزارًا وجُبَّة».

قال ابنُ أبي حاتم: «أراد بهذا- والله أعلم- ترك التزيُّن بزِيِّ القُرَّاء وإزالته عن نفسه ما يُشتهر به»[(١)].

وقال الـمَرُّوْذي: «رأيتُ أبا عبد الله إذا كان في البيت عامةُ جلوسه متربِّعًا خاشعًا، فإذا كان برًّا- يعني: خارج بيته- لم يتبين منه شدة خشوع كما كان داخلًا، وكنتُ أدخل عليه والجزء في يده يقرأ»[(٢)].

كان رحمه الله يهتم بالحقائق لا بالمظاهر، وبالمعاني لا بالرسوم.

ما لي وللدنيا؟

وأما إعراضه عن الدنيا، فقد قضى رحمه الله حياته كلها فقيرًا، وكان يحب التواضع والبَذَاذة، وقد عُرضت عليه أُعطيات كثيرة من التجار ومن السلاطين، فكان لا يقبل شيئًا من ذلك قط، مهما كان به من حاجة.

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٦).

(٢) ينظر: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة (ص ٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٥)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٢٠).

قال إسحاق بن رَاهُويه: «لما خرج أحمد بن حنبل إلى عبد الرزاق، انقطعت به النفقة، فأَكْرَى نفسه من بعض الحمالين إلى أن وافى صنعاء، وقد كان أصحابه عرضوا عليه المواساة، فلم يقبل من أحد شيئًا»[1].

وأعطاه عبد الرزاق بعض الدنانير، فلم يقبلها منه، وقال: «أنا بخير».

قال عبد الرزاق: بلغني أن نفقته نفدت، فأخذتُ بيده، فأقمته خلف الباب، وما معنا أحدٌ، فقلتُ له: إنه لا تجتمع عندنا الدنانير، إذا بعنا الغلَّة أشغلناها في شيء، وقد وجدتُ عند النساء عشرةَ دنانير، فخذها، وأرجو أن لا تُنفقها حتى يَتَهيَّأ شيءٌ. فقال لي: يا أبا بكر، لو قبلتُ من أحد شيئًا، قبلتُ منك».

قال عبد الله: قلتُ لأبي: بلغني أن عبد الرزاق عرض عليك دنانير؟ قال: نعم، وأعطاني يزيد بن هارون خمسمائة درهم، فلم أقبل»[2].

وقال محمد بن سعيد التِّرمذيُّ: «قدم صديقٌ لنا من خُرَاسان، فقال: إني اتخذتُ بضاعة ونويتُ أن أجعل ربحها لأحمد بن حنبل، فخرج ربحها عشرة آلاف درهم، فأردتُ حملها إليه، ثم قلتُ: حتى أذهب إليه فأنظر كيف الأمر عنده، فذهبتُ إليه فسلمتُ عليه، فقلتُ: فلان. فَعَرَفَه. فقلتُ: إنه أبضع بضاعة وجعل ربحها لك، وهو عشرة آلاف درهم. فقال: جزاه الله عن العناية خيرًا، نحن في غنى وسعة. وأَبَى أن يأخذها»[3].

وقال صالحٌ: «دخلتُ على أبي في أيام الواثق- واللهُ يعلمُ في أيِّ حالةٍ نحن- وقد خرج لصلاة العصر، وقد كان له لِبَدٌ[4] يجلسُ عليها، قد أتت عليه سنونَ كثيرةٌ حتى قد بَلِيَ، فإذا تحته كتابٌ كاغدٌ، وإذا فيه: بلغني يا أبا عبد الله ما أنت فيه من الضِّيق، وما عليك من الدَّين، وقد وجَّهْتُ إليك بأربعة آلاف درهم على يدي فلان لتقضيَ بها

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٧٤).

(٢) ينظر: «حلية الأولياء (٩/ ١٧٤-١٧٥)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٨٤-٨٥)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٣-٣٠٤)، و«صفة الصفوة» (١/ ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٢-١٩٣)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٨٤).

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٥-٣٠٦)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٤) اللِّبَد: كل شعر وصوف تلبَّد؛ يتراكب بعضه فوق بعض.

دينك وتوسَّعَ بها على عيالك، وما هي من صدقة ولا زكاة، وإنما هو شيءٌ ورثته من أبي. فقرأتُ الكتابَ ووضعتُهُ، فلما دخل قلتُ: يا أبتِ، ما هذا الكتابُ؟ فاحمرَّ وجهه، وقال: رفعتُه منك.ثم قال: تذهبُ بجوابه.فكتب إلى الرجل: وصل كتابك إليَّ، ونحن في عافية، فأما الدَّيْنُ فإنه لرجل لا يُرْهِقُنا، وأما عيالُنا فهم في نعمة والحمدُ لله. فذهبتُ بالكتاب إلى الرجل الذي كان أوصل كتاب الرجل، فقال: ويحكَ! لو أن أبا عبد الله قبل هذا الشيء، ورمى به مِثْلًا في الدِّجْلة كان مأجورًا؛ لأن هذا رجلٌ لا يُعرفُ له معروف. فلما كان بعد حينٍ ورد كتابُ الرجل بمثل ذلك، فردَّ عليه الجواب بمثل ما ردَّ، فلما مضت سنةٌ أو أقلُّ أو أكثرُ ذكرناها، فقال: لو كنا قبلناها كانت قد ذهبت!»[1].

وقال حنبل بن إسحاق: «جاء يعقوب؛ أحد حُجَّاب المتوكِّل، فاستأذن على أبي عبد الله، فدخل، ودخل أبي وأنا، ومع بعض غلمانه بَدْرَةٌ[2] على بغل، ومعه كتاب المتوكِّل، فقرأه على أبي عبد الله: إنه صحَّ عند أمير المؤمنين براءة ساحتك، وقد وجَّه إليك بهذا المال تستعين به. فأَبَى أن يقبله، وقال: ما لي إليه حاجة. فقال: يا أبا عبد الله، اقبل من أمير المؤمنين ما أمرك به، فإنه خير لك عنده، فإنك إن ردَدَّته، خفتُ أن يظن بك سوءًا. فحينئذ قَبِلها. فلما خرج، قال: يا أبا علي، قلتُ: لبيك. قال: ارفع هذه الإنجانة[3]، وضعها- يعني: البَدْرة- تحتها. ففعلتُ وخرجنا. فلما كان من الليل، إذا أم ولد أبي عبد الله تدق علينا الحائط، فقالت: مولاي يدعو عمه. فأعلمتُ أبي، وخرجنا، فدخلنا على أبي عبد الله، وذلك في جوف الليل، فقال: يا عم، ما أخذني النوم. قال: ولم؟ قال: لهذا المال، وجعل يتوجَّع لأخذه، وأبي يسكِّنه ويسهِّل عليه. وقال: حتى تصبح وترى فيه رأيك، فإن هذا ليل، والناس في المنازل. فأَمْسَك وخرجنا. فلما كان من السَّحر، وجَّه إلى عُبْدُوس بن مالك، وإلى الحسن بن البزَّار، فحضرا وحضر جماعة، منهم: هارون الحمَّال وأحمد بن مَنِيع وابن الدَّوْرَقي وأبي وأنا وصالح وعبد الله، وجعلنا نكتب مَن يذكرونه من أهل السِّتر والصلاح ببغداد والكوفة. فوجَّه منها إلى أبي كُريب، وللأشجِّ وإلى مَن

---

(١) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٤٤)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٠)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٧٨)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١٠٥٦)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٦)، و«آثار البلاد وأخبار العباد» للمقريزي (ص ٣١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٧٩)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٩)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٩٩).

(٢) البدرة: عشرة آلاف درهم.

(٣) الإنجانة: إناء يغسل فيه الثياب. وهي كلمة عامية وفصيحها: الإجَّانة.

يعلمون حاجته، ففرَّقها كلها ما بين الخمسين إلى المائة وإلى المائتين، فما بقي في الكيس درهم، ثم تصدَّق بالكيس على مسكين!»[١].

حتى الكيس نفسه!

ولما مات الإمام أحمد بعث ابنُ طاهر بكفن وحَنُوطٍ، فأبى صالح ولد الإمام أحمد أن يقبلها، وقال: «إن أبا عبد الله قد أعدَّ كفنه وحَنُوطه». فردَّ صالحٌ ما بعث به ابنُ طاهر، فردَّ ابنُ طاهر مرةً أخرى، وقال: إني أكره أن يجد أميرُ المؤمنين عليَّ! فقال صالحٌ: «إن أميرَ المؤمنينَ أَعْفَى أبا عبد الله مما يكره، وهذا مما يكره، فلستُ أقبله». فردَّه صالح[٢].

كان الإمام أحمد يقول لولده صالح: «إن كانت والدتك- وكان يحبها كثيرًا ويتذكَّرها وكانت قد ماتت قبله- في الغلاء تغزل غزلًا دقيقًا، فتبيع الأستار بدرهمين أو نحوه، فكان ذلك قوتنا»[٣].

وكان يقول: «أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء»[٤].

وبلغ من ورع الإمام وزهده أن نهى ولديه وعمَّه عن أن يأخذوا شيئًا من أُعطيات السلاطين، وكان صالح قد وليَ القضاءَ وأخذ بعض المال، فكان أحمد لا يأكل من طعامه، من باب الورع، ولأنه يرى أن في هذه الأموال شبهة، ولما أخذ أولاده بعض ذلك عاتبهم فاعتذروا، وقالوا: احتجنا يا أبانا. فهجرهم[٥].

ولما مرض وصفوا له بعض القرع الذي يُشوى ويُؤخذ ماؤه، فلما جاؤوا بهذا القرع، قال بعض الحضور: اجعلوها في تَنُّورِ صالح؛ لأن تنورَ صالحٍ قد أُوقد وحَمِي، فكان الإمام أحمد يقول بيده هكذا: لا.. لا. أي: لا تجعلوها في تنور صالح؛ لأنه يأخذ من

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٦٧-٢٦٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١١٨-١١٩).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠١).

(٣) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لولده صالح (ص ٤٢)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٤)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٩، ٣٢٤)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٤٦، ٣٠٣).

(٤) ينظر: «الورع» لأحمد (١٦، ١٥٢، ٢٨٠)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٦)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٧٨)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠٥)، و«صفة الصفوة» (١/ ٤٨٢)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٣٤، ٣٦٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٩)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٤).

(٥) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ١١١-١١٥)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٢١٣-٢١٥)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤)، و«مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي (ص ٣٤٧، ٥١٣-٥١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٧٢).

السلطان[1].

وكان لعمه غلام يجلس عند الإمام أحمد، فربما حرَّك عليه الـمِرْوَحة يروِّح عنه، فأبغض الإمام أحمد ذلك؛ لأنه يخشى أن يكون عمه اشترى هذا العبد من أُعطيات السلطان[2].

لم يكن يحرِّم الحلال، ولا يضيِّق على الناس، ولكنه كان في خاصة نفسه ومَن يعول يتَّخذ مَسْلَكَ الورع والتقوى والاحتياط والتعفُّف، والبعد حتى عن أقل القليل من ذلك.

وكان هذا الموقِف الصارم تعبيرًا شخصيًّا عن رفض مسلك الخلفاء في اجتياح المال العام وتوظيفه في كسب الولاء!

وهذه طرائق في السلوك تختلف مقاماتها وتتفاوت درجاتها، لم يكن الإمام أحمد يمتحن بها الناس ولا يضيِّق عليهم، ولا يصادر اجتهاداتهم وميولهم، ولكنه أخذ نفسه بالحزم والعزيمة في أمر يلائمه، ويتفق مع طبعه وجِبلَّته، ويرتاح له، وهذا من التنوع في مسالك الشرع.

أخلاق أنبياء:

لم يكن الإمام أحمد رحمه الله يغلظ في القول ولا يبالغ، وإنما كان في كلامه إجمال وعفَّة وإعراض، فربما احتاج إلى الجرح حماية للسنة وحفاظًا لمقامها من تَزَيُّد الرواة، فيقول: «لا تأخذ الحديث عن فلان»، أو «دعه».

على أنه إذا تطلَّب الأمرُ بيانًا، لم يكن هو ولا غيره من أئمة الجرح والتعديل يحجمون عن بيان حال الراوي ونهي الناس عن الأخذ عنه.

ومن تواضعه أنه لم يكن يدع أحدًا يستقي له الوَضوء، بل كان يأخذ الماء بنفسه، وربما خاط قَلَنْسُوَتِه بيده، أو خرج إلى البقَّال يشتري حاجته، ويحملها بيده[3]، كما قال

---

(١) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٧٢)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٦٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦- ٢٧).

(٣) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٣٥)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٦٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٩)، و«الآداب الشرعية» (٢/ ٢٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٤).

تعالى عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

وكان خُلُقه التواضع، والبَساطة، والبُعد عن الأُبَّهة، **«وما تواضع أحدٌ لله، إلَّا رفعه الله»**[١].

قال له رجلٌ: هذا العلمُ تعلَّمتَه لله؟ فقال: **«هذا شرطٌ شديدٌ- وفي رواية أنه قال: أما لله فعزيزٌ- ولكن حُبِّب إليَّ شيء فجمعته»**[٢].

ونُقل نحو هذا أنه سمع أبا داود صاحب «السُّنن» يقول: «إنما وضعته لله». فقال: «أما لله فشديد، ولكن قل: هذا شيء حُبِّب إليَّ فعملته»[٣].

أحمد والناس:

قال الـمَرُّوْذي: «قلتُ لأبي عبد الله: قال لي رجلٌ: من هنا إلى بلاد الترك يدعون لك، فكيف تؤدِّي شكر ما أنعم الله عليك وما بَثَّ لك في الناس؟ فقال: أسألُ اللهَ أن لا يجعلنا مرائين»[٤].

قال الـمَرُّوْذي: «قلتُ لأبي عبد الله: قدم رجل من طَرَسُوس، فقال: كنا في بلاد الروم في الغزو إذا هدأ الليلُ رفعوا أصواتهم بالدعاء: ادعوا لأبي عبد الله، وكنا نَمُدُّ الـمِنْجَنيق ونرمي عن أبي عبد الله، ولقد رُمي عنه بحجر والعِلْجُ على الحصن مترِّسٌ بدَرَقَةٍ[٥]، فذهب برأسه وبالدرقة. قال: فتغيَّر وجه أبي عبد الله وقال: ليته لا يكون استدراجًا. قلتُ: كلا»[٦].

ولما ترك التحديث في آخر عمره، وجعل يقول: «أستخيرُ الله» مراتٍ. إني أعطي اللهَ عهدًا، إنَّ عهده كان مسؤولًا، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٩٣).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٩٣).

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٢)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٣٧).

(٥) الدرقة كالدرع.

(٦) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٧٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٠٦).

[المائدة: ١] إني لا أحدِّث بحديثٍ تَمَامٍ أبدًا حتى ألقى الله، ولا أستثني منكم أحدًا»[1].

وأَعْرَضَ عن الناس.

ما كان أحمد رحمه الله يرى أنه هو الإمام المبجَّل الذي اتَّسم بالورع حين خلَّط الناس، والتقوى حين فجر الناس، والتزم بالسنة حين خالفها الناس، وأنه وحيد زمانه وفريد أوانه، بل كان متواضعًا لا يرى لنفسه حقًّا ولا يرى نفسه فوق الناس.

وقال له إبراهيم الحصري- وكان رجلًا صالحًا-:«إن أمي رأت لك كذا وكذا. وذكرت الجنة. فقال له: يا أخي، إن سهل بن سلامة كان الناسُ يخبرونه بمثل هذا، وخرج إلى سفك الدماء. وقال: الرُّؤيا تَسرُّ المؤمنَ ولا تَغُرُّهُ»[2].

وقال الذهبيُّ بعد حكايته بعض المنامات التي رُؤيت له: «وليس أبو عبد الله ممن يحتاج تقرير ولايته إلى منامات، ولكنها جندٌ من الله، تسرُّ المؤمن، ولا سيما إذا تواترت».

فتنة القول بخلق القرآن:

تولَّى المأمون الخلافة (سنة ١٩٨هـ)، وكان ذكيًّا متكلِّمًا، له نظر في المعقول، فاستجلبَ كتبَ الأوائل، وعرَّب حكمة اليونان، وحمل الأمة على القول بخلق القرآن، وامتحن العلماءَ والفقهاءَ والمحدِّثينَ في ذلك، وحين مات من سنته، استفحلت الفتنة في أيام المعتصم، واستمرت على الوَتِيرة ذاتها، وأيام حفيده الواثق ابن المعتصم، والثلاثة أبناء أمهات أولاد، وكان الإمام أحمد يقف بمفرده ضد هذا التيار، وتعرَّض بسبب ذلك لمحنة عظيمة سوَّدت صفحات تلك المرحلة من التاريخ الإسلامي[3].

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٧٧)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣٣٢).

(٢) ينظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٧)، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٤٥٣)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٨).

(٣) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٤٩-٦٥)، و«تاريخ الطبري» (٨/ ٦٣١- ٦٤٥)، و«الإبانة الكبرى» (٦/ ٢٤٩-٢٦٧)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٩٣-٢٠٣)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٤١٦-٤٥٤)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي، و«الكامل» لابن الأثير (٥/ ٥٧٢- ٥٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٣٦-٢٦٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٩٧-١١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٧-٦٠)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٢٠٧-٢١٣، ٣٩٣-٤٠٥)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٦٦-٢٧٧)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص ٢٢٧- ٢٣٠)، والمصادر الآتية.

في عهد المأمون:

اعتمد المأمون خطة قسرية لحمل الناس على عقيدته، وكان متولِّي كبرها شخصان:

١- أحمد بن أبي دُؤَاد، رئيس قضاة المأمون، المتوفى سنة (٢٤٠هـ).

٢- خادمه في بغداد: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب الخزاعي الـمُصعبي، المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، صاحب الشرطة في بغداد، أيام المأمون والمعتصم والواثق والمتوكِّل.

كان المأمون يبعث له وهو في طَرَسوس سنة (٢١٨هـ) الكتب بدعوة العلماء إلى دار الشرطة ببغداد، وأخذ جوابهم على القول بخلق القرآن، ثم بعث أجوبتهم إليه، وخصَّ مَن لهم مناصب من العلماء، وجعل عقوبة مَن لم يُجِبْ العزل من منصبه.

فكتب ثانية له ببعث سبعة من المحدِّثين، هم: محمد بن سعد صاحب «الطبقات»، وأبو مسلم عبد الرحمن بن يونس مُسْتَملي يزيد بن هارون، ويحيى بن مَعِين، وأبو خَيْثَمة زُهير بن حرب، وإسماعيل بن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

وتحت التهديد والامتحان أجابوا مكرهين.

فلما علم الإمام أحمد اغتمَّ لذلك وتمنَّى لو صبروا وقاموا لله، لكان الأمر قد انقطع، وقال: «هم أول مَن ثَلَمَ هذه الثُّلْمة وأفسد هذا الأمر». لأنهم أجابوا وهم عيون البلد، فاجترُئ على غيرهم.

وكان أحمد لا يرى التحديث عمَّن أجاب في الفتنة، ولم يُصَلِّ على مَن أجاب[1].

ثم اشتدت لهجة المأمون في كتبه، فجعل فيها عقوبة مَن لم يُجب الحبس، وأمر بإحضار علماء بغداد، وامتحانهم على ذلك، فلم يجب أربعة منهم، وهم: أحمد بن حنبل، ومحمد

---

(١) ينظر: «العلل» (ص٢١٨- رواية المروذي)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٤)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٦٨)، (١٠/ ٤١٩- ٤٢٠)، و«تاريخ دمشق» (٦٥/ ٣٥)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٩١، ٣٩٧)، و«المسودة» (ص ٢٦٤)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٥١٩)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٢١)، (١٨/ ٣٥٦)، (٣١/ ٥٦٤)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٥٨)، (٤/ ٤١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٧٢-٥٧٣)، (١١/ ٧٠، ٨٧، ٣٢٢، ٣٩٥)، و«بحر الدم» لابن عبد الهادي (٦٤٧، ١١٦٧).

ابن نوح، وعُبيد الله بن عُمر القواريري، والحسن بن حماد، المشهور بـ: «سِجَّادة».

وقد أجاب الأخيران بَعْدُ تَقِيَّةً، وأصرَّ أحمد ومحمد بن نوح على رفض هذا المذهب.

حُبس الشيخان، وقُيِّدا، وحُمِلا على جمل متعادلين، وبُعِثَ بهما إلى المأمون في طَرَسُوس، وكان أحمد وهو في الطريق يسأل الله أن لا يرى المأمون، فمات المأمون وهما في الطريق سنة (٢١٨هـ)، فرُدَّا إلى بغداد، ومات محمد بن نوح في الطريق بمحل اسمه: «عانات»، فحُلَّت أقياده وغُسِّل، وصلَّى عليه الإمام أحمد، ودُفع بأحمد إلى السجن في بغداد.

أما صحفي الفتنة، فتلميذ ثُمامة بن أَشْرَس والنظَّام: الجاحظ عَمرو بن بَحْر بن محبوب البصري الكناني مولاهم المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، كان ينشر المناظرة ويروِّجها، وقد أهدى كتابه: «البيان والتبيين» لابن أبي دُؤاد، فأجازه عليه خمسة آلاف دينار[١].

وبينما الفتنة على أَشُدِّها في عهد المأمون، نازعه المرض، فلما أحس بدنو الأجل، كانت وصيته لأخيه المعتصم الخليفة من بعده، أن يواصل أمر المحنة على القول بخلق القرآن، وحمل الناس عليه، ولهذا بلغ البلاء أشده في عهد المعتصم.

في عهد المعتصم:

تولَّى المعتصم محمد بن هارون الرَّشِيد سنة (٢١٨هـ)، ولم يكن على درجة المأمون في عقله ومعرفته، بل كان موصوفًا بالجهل، وهو القائل:

«إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون؛ خليفةٌ أميٌّ، ووزير عاميٌّ». وذلك لما مرت عليه كلمة «الكلأ» فلم يعرف معناها لا هو ولا وزيره[٢].

باء المعتصم بالأمر بضرب الإمام أحمد في عهده حتى خُلعت يداه، إذ لم يُضْرَبْ قبلُ في عهد المأمون ولا بعدُ في عهد الواثق.

بقي أحمد مقيَّدًا في بغداد يُنقل من سجن إلى سجن، حتى حُوِّل إلى سجن العامة،

---

(١) ينظر: «معجم الأدباء» لياقوت (٥/ ٢١١٧-٢١١٨)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (١/ ١٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٩)، و«مسالك الأبصار» لابن فضل الله العمري (٧/ ٣٦٠)، و«لسان الميزان» (٦/ ١٨٩).

(٢) ينظر: «شرح أدب الكاتب» (ص ٤٣)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ٩٤)، و«إعتاب الكتاب» (ص ١٣٤)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ٢٦)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ٨٤)، و«صبح الأعشى» (١/ ١٨٧)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٥٤)، و«خزانة الأدب» (١/ ٤٤٩).

وكان يصلِّي بأهل السجن، وهو مقيَّد، فصار مُكْثُه نحوًا من ثلاثين شهرًا.

وكان يناظره في السجن رجلان هما: أحمد بن محمد بن رَباح، وأبو شُعيب الحجَّام، وكانا كلما فرغا من مناظرته، زاداه قيدًا على قيوده، وآلت به الحال إلى إثقاله بالقيود، وجعله في سجن ضيِّق مظلم لا نور فيه.

وهذا نموذج جدير بالازدراء في الحوار مع سَجِين مكبَّل، يلوِّح له بحل القيد عنه، وتكريمه بما يستحق، متى أذعن ونطق بما يُراد منه، أو على الأقل متى تعهَّد بالصمت وعدم التصريح بعقيدته.

ولم ينقل أن أحمد عيَّر هذا بأنه حجَّام، ولا أساء لهم في الخطاب، كان يطلب منهم دليلًا من القرآن أو السنة أو قولًا مأثورًا عن السلف، ويطلب منهم أن يكفُّوا ويقفوا عند الأمر الذي وقف عنده مَن سبقهم من الأمة.

وكان ممن تُوفِّيَ في السجن عام (٢١٨هـ) شيخ دمشق ومحدِّثها: أبو مُسْهِر عبد الأعلى ابن مُسْهِر الغسَّاني، ببغداد في حبس المأمون؛ لكونه تمنَّع من القول بأن القرآن مخلوق[1].

ثم حُمل الإمام أحمد على دابة إلى المعتصم في العشر الأواخر من رمضان عام (٢١٩هـ)، فناظره أحمد بن أبي دؤاد، وجمع كثير من أصحابه في مجالس متعدِّدة يُحَاجُّه هذا ثم يُحَاجُّه آخر.

وكان الإمام أحمد لا يلتفت إلى أحمد بن أبي دُؤاد ولا ينظر إليه، وكان يرفض أحيانًا محاجَّته، فيزداد غيظ ابن أبي دؤاد، وينزل من عيون الحضور.

والإمام أحمد في هذه المجالس المتعاقبة لا يرى الأخذ بالتَّقِيَّة والإجابة في الفتنة، فاستمر وهو صابر محتسب، وما ضُبِطَ عليه لحن قط، والناس في رحبة الدار خلق لا يحصيهم إلَّا الله تعالى، في أيديهم الصحف والأقلام والمحابر، يكتبون ما يقوله أحمد.

الجلَّادون يضربونه بالسِّياط، وبعضهم ينخسه بقوائم السيوف، والإمام مقيَّد، وصائم، واستمر الإمام على هذه الحال ثمانية وعشرين شهرًا.

---

(١) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٩/ ٤٧٧)، و«تاريخ بغداد» (١١/ ٧٢)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ٢٢٤)، و«تاريخ دمشق» (٣٣/ ٤٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٣٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٨/ ٧).

يرق المعتصم أحيانًا للإمام أحمد، ويقول: «لولا أني وجدتك في يد مَن كان قبلي، ما عرضتُ لك». ويريد أن يخلِّي سبيله، وأحمد بن أبي دؤاد يصرفه عما يريد، ويهوِّل عليه سوء العاقبة إن أطلقه وخلَّى سبيله.

ثم استدعى المعتصم عَمَّ الإمام أحمد، وقال لهم: «انظروا إليه، أليس هو صحيح البدن. قالوا: نعم. قال: سلمتُه إليكم صحيح البدن». وما هذا إِلَّا لعظم منزلة الإمام أحمد في نفوس العامة والخاصة، فخاف أن يموت من الضرب، فتخرج عليه عامة بغداد، وخلع عليه المعتصم ثيابًا ورِياشًا، فلما وصل أحمد إلى داره خلع ما كان عليه، وأمر به فبيع، وتُصدِّق بثمنه.

أمزجة فردية وقرارات متسرِّعة ومُضيٌّ في طريق من سلف، دون مراجعة، كانت الفتنة تعبيرًا عن تدخل سياسي فاسد في الاجتهاد العلمي والاعتقاد الشرعي، ونموذجًا لغياب المؤسسة في دولة الخلافة، حيث يتحوَّل رأي الخليفة إلى عقيدة دينية تعسف عليها الأمة وتوظَّف أجهزة الشرطة للاستجواب والسجن والتعذيب كما ترى!

عاش الإمام طليقًا يحضر الجمعة والجماعة، بعد بُرئه من مرض ما لحقه من الضرب والتعذيب، يباشر التدريس، والفتوى، والتحديث، وذلك لمدة سبع سنين دأبًا، حتى مات المعتصم سنة (٢٢٧هـ).

أما المحنة في عهد الواثق الذي ولي الخلافة بعد أبيه المعتصم (٢٢٧هـ) وهو من أمِّ ولدٍ، وكانت وفاته سنة (٢٣٢هـ)، ولم يُؤْثَر عنه أنه ألحق بالإمام أحمد أذى أو محنة؛ لأنه علم مقام الإمام أحمد وخاف من العامة، لكنه كتب إلى عامله إسحاق بن إبراهيم كتابًا، ينهى فيه الإمام أحمد عن مساكنته وليذهب حيث شاء.

عندئذ قطع أحمد التحديث في آخر سنة (٢٢٧هـ) واختبأ بين داره ودور أصدقائه، وما زال كذلك حتى هلك الواثق، قال دِعْبِلُ بنُ علي الخُزَاعي:

الحمد لله لا صبرٌ ولا جَلَـدٌ ... ولا عزاءٌ إذا أهلُ الهَوَى رقدوا

خليفةٌ ماتَ لم يحزنْ له أحـدٌ ... وآخـرٌ قـامَ لم يـفـرحْ بـهِ أحـدُ

فمرَّ هذا ومرَّ الشؤمُ يتبعـه ... وقامَ هذا فقام الويلُ والـنـكـدُ[1]

موقف الإمام أحمد يُلهم العديد من الدروس:

أولها: عالم متواضع منفرد يقول بملء فمه: «لا». وهو لا يملك أي قوة أخرى، غير قوة الإيمان والصبر، وهو يرى ما سوف يلقاه من هذه الكلمة، ولهذا قال أبو الحسن علي بن شُعيب السِّمسار: «لولا أحمد بن حنبل قام بهذا الشأن، لكان عارًا علينا إلى يوم القيامة أن قومًا سُبِكُوا فلم يخرج منهم أحدٌ»[2].

ولهذا قال أبو الوليد الطيالسيُّ: «لو أن أحمد بن حنبل في بني إسرائيل كُتبت له سيرةٌ». أو قال: «لكان أُحدوثة»[3].

لو كان أحمد في بني إسرائيل لكُتبت له سيرة واحدة، أمَّا لأنه من هذه الأمة، فقد كُتبت له عشرات السير، فقد تُرجم له في مجلدات خاصة، كما صَنَّف ابن الجوزي والبيهقي، وكتب في ذلك جمع من أهل العلم، وعلى كلامهم اعتمدتُ، منهم الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، وابن كثير في «البداية والنهاية»، وجماعة من المؤرِّخين المعتمدين، ومن المحدِّثين، كابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل»، وغيرهم كثيرٌ.

الثاني: قام أحمد بالشهادة العلنية لترسيخ عقيدته، والذين كانوا يقولون بها يقول كثير، بل هم أكثر العلماء، ولكن الذي ثبت وأعلن المذهب وأصرَّ عليه وأُوذي في سبيله

---

(1) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦)، و«سفط الملح وزوح الترح» لابن الدجاجي (ص ٦٤)، و«تاريخ دمشق» (٧٣/ ٣٢٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٣٢٨)، و«معاهد التنصيص على شواهد التوضيح» لأبي الفتح العباسي (٢/ ١٩٧).

(2) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٦)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٢)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٩٥).

(3) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢١٠)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣١٤)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٦٢)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٧)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤٠٦).

وقال إسماعيل بن الخليل: «لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية». وفي لفظ: «لكان عجبًا».

ينظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢١١)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٦٦)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٤)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨٩)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٢)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص ٢٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤٠٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٩٥).

رجل واحد فقط، وهو الإمام أحمد.

ولذا قال عليٌّ بن المدينيِّ: «إن الله أيَّد هذا الدين بأبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم الرِّدة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة»[1].

صبر الإمام أحمد عشرين سنة، لتعود الدولة إلى مذهب أهل السنة، ويصبح هو المذهب المتبوع الرسمي الذي يدين به المسلمون؟!

الثالث: ثبت الإمام أحمد على موقفه، واستطاع أن يتجاوز الحظوظ الذاتية، فتسامح مع الذين عذَّبوه وضربوه، وجعلهم في حِلٍّ، ولم يمض بقية عمره في حال مَوْجِدَةٍ أو حِقْدٍ أو تربُّص، وكان جديرًا بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣].

بل لم يضع يده مشاركًا في مشروع ثورة فاشلة كان الدافع إليها الغضب والرفض، دون أن تكون مؤهَّلة للنجاح، أو مراعية لنواميس التاريخ وسننه التي لا تحابي أحدًا.

ولذا يُروى أنه لم يوافق محمد بن نصر المَرْوَزي ومَن معه في سعيهم للقيام على الخلفاء، مع أنه كان يقول عنه: «ذاك رجل هانت عليه نفسه في ذات الله».

فمَنْ عفا وأصلح:

قال أبو بكر الـمَرُّوذي: «كان أبو عبد الله لا يجهل، وإن جُهل عليه حَلُمَ واحتمل، ويقول: يكفي الله. ولم يكن بالحقود ولا العجول، كثير التواضع، حسن الـخُلُق، دائم البِشْر، ليِّنَ الجانب، ليس بفظٍّ، وكان يحبُّ في الله، ويبغض في الله، وإذا كان في أمر من الدين اشتد غضبه، وكان يحتمل الأذى من الجيران»[2].

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨)، (٢/ ١٣٥-١٣٦)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٤٧)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٨، ٣٠٩)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص ٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٧١)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٨٨)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٦٩)، (٢/ ٢٣٠)، و«غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (١/ ٣٠١).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٠-٢٢١، ٣١٨)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٣١٣).

أُوذِي الإمام أحمد وضُرِب، وقضى حياته كلها بين السجون، فماذا كان موقفه؟ سامح مَن آذاه وضربه، وقال: «جعلتُ الميتَ في حلٍّ من ضربه إياي. ثم جعل يقول: وما على رجل أَلَّا يُعذِّب الله بسببه أحدًا»[1].

وقد تلقَّى عنه هذا الهَدي والسَّمت تلاميذه ومحبُّوه وأَتْباعه، فكان ابن تيمية رحمه الله بعدما أُوذي واعتُدِي عليه وسُجِن يأبى على طلابه الانتقام ويقول: «إن كان الحق لي، فقد عفوتُ عنهم، وإن كان لله، فالله تعالى يتولَّاهم، أما أنتم فليس لكم من ذلك شيء»[2].

بينه وبين علماء عصره:

عاش أحمد في زمن حركة علمية هائلة، خاصة في علوم الشريعة، كالحديث والأصول والفقه والتفسير، ومثلها علوم اللغة، فهي مرحلة تأسيس وحراك.

وعاش في مراكز العلم ومدنه، ورحل وتنقَّل، والتقى بالعلماء والشيوخ، وقلَّ أحد منهم إِلَّا واتصل به أحمد معلِّمًا أو متعلِّمًا، ومنهم مَن كانت علاقته معه تتَّسم بالمباعدة؛ لمواقفه العقدية وتحريضه السياسي.

ومن أبرزهم:

١ - الإمام الشافعي:

ومع أنه أسنُّ من أحمد، إِلَّا أنه كان يرجع إليه في الحديث، ويعترف له بالفضل والسبق، ويقول له: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني»[3].

وقد أخذ أحمد من الشافعي نحو عشرين حديثًا[4].

---

(١) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ٦٥)، و«مكارم الأخلاق» للخرائطي (٣٧٨)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٢٠٣)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٢٠)، و«المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص ٦٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٦٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٥٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١١٤).

(٢) ينظر: «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٧٨، ٤٧٩، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٧٩).

(٣) سيأتي مطولاً.

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٣) نحوه.

وكان أحمد معجبًا بالشافعي وعقله، وسَبَقَ قولُه لإسحاق بن راهويه: «يا أبا يعقوب، تعال حتى أُرِيَكَ رجلًا لم تر عيناك مثله. قال إسحاق: لم تر عيناي مثله؟ قال: نعم. فجاء به فأوقفه على الشافعي»(١).

كما أخذ عن الشافعي جملة من كلام العرب، ولما مات أحمد وُجِد في تركته كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي، وكان أحمد يقرأ فيه، ويستفيد منه، ويدعو للشافعي ويثني عليه(٢).

ولما لقي الإمامُ الشافعيُّ الإمامَ أحمدَ في رحلته الثانية إلى بغداد، بعد سنة تسعين ومائة، وعمر أحمد إذ ذاك نيِّف وثلاثون سنةً، قال له: «أنتم أعلمُ بالحديث والرجال منِّي، فإذا كان الحديثُ صحيحًا فأعلموني، كوفيًّا كان أو بصريًّا أو شاميًّا، حتى أذهبَ إليه، إذا كان صحيحًا»(٣).

قال ابنُ كثير: «قولُ الشافعي له هذه المقالة تعظيمٌ لأحمد وإجلالٌ له، وإنه عنده بهذه المثابة إذا صحَّح أو ضعَّف يرجع إليه في ذلك، وقد كان الإمام أحمد بهذه المثابة عند الأئمة والعلماء.. وقد بَعُدُ صِيته في زمانه، واشتهر اسمه في شبيبته في الآفاق»(٤).

وكان الإمام أحمد يقول لولد الشافعي محمد بن محمد: «أبوك أحد الستة الذين أدعو لهم وقت السَّحَر»(٥).

وكان الإمام أحمد في حداثته يختلف إلى مجالس علماء آخرين، كالقاضي أبي يوسف، وقد كتب روايات علماء الرأي، ثم أقبل على الحديث والسنة(٦).

---

(١) تقدم في ترجمة الإمام الشافعي.

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٣).

(٣) ينظر: «العلل» لأحمد (١٠٥٥- رواية عبد الله)، و«آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ٧٠)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٧٠)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (١٧٣)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٥٤)، و«ذم الكلام وأهله» للهروي (٣/ ٢٧)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ١٣)، (٢/ ٢٦٥)، و«منازل الأئمة الأربعة» للسلماسي (ص ٢٤٠)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٥)، و«مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي (ص٣٥١).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٤).

(٥) ينظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٥٤)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٤١٦)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٤٧، ٣٤٨)، و«المنتظم» (١١/ ٢٨٩)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٣٨٢)، و«صيد الخاطر» (ص ٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٧)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١/ ١٠٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٧٢).

(٦) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ٦٩)، و«العواصم والقواصم» (٤/ ٢٧٩).

٢- عبد الرزاق بن همام اليماني، أبو بكر الصنعاني:

الحافظ الكبير، عالم اليمن، من ثقات شيوخ الإمام أحمد المشهورين بالحفظ.

رحل إليه أحمد وأكثر عنه؛ فقد روى عنه في «المسند» وحده ما يزيد عن ألف وخمسمائة حديث[١].

وكان أحمد يعرف فضله وعلمه؛ فعن أحمد بن صالح المصري قال: قلتُ لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحدًا أحسنَ حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا. قال أبو زُرعة: عبد الرزاق أحد مَن ثبت حديثه[٢].

وعلى رغم أن عبد الرزاق من شيوخ أحمد، فقد كان يعرف لأحمد فضله ومكانته؛ فقد قال: «كتب عني ثلاثة، لا أبالي أن لا يكتب عني غيرهم، كتب عني ابن الشَّاذَكوني، وهو من أحفظ الناس، وكتب عني يحيى بن مَعِين، وهو من أعرف الناس بالرجال، وكتب عني أحمد بن حنبل، وهو من أزهد الناس»[٣].

وقال مرةً لأحمد: «أما أنت، فجزاك الله عن نبيك خيرًا»[٤].

ومع أن عبد الرزاق من شيوخ أحمد الذين أكثر عنهم، إلَّا أنه روى عنه[٥]؛ وهذا لمعرفته بمنزلة أحمد ومكانته في الحديث.

وكان عبد الرزاق يتفقَّد حال أحمد؛ فلما علم أن نفقته نفدت عرض عليه بعض الدنانير، فلم يقبلها منه أحمد، كما تقدَّم[٦].

---

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند» للدكتور عامر صبري (ص٢٢٥- ٢٢٨).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦١٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٢٦٧)، و«الوافي بالوفيات» (١٨/ ٢٤٤)، و«بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» (٦٢٤).

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٧٦- ١٧٧)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٩)، و«الكواكب النيرات» (ص٢٧٠- ٢٧١).

(٤) ينظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٨٥)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ١٩٤).

(٥) ينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٢١٨)، و«تاريخ جرجان» (ص٤٧٦)، و«السابق واللاحق» للخطيب (ص٥٧- ٥٩)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٨٣- ٨٤)، و«المحلى» (٢/ ٢٦٥)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٨، ٤٤١)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ١٩٤).

(٦) تقدم في مبحث: «ما لي وللدنيا؟».

٣- ابن أبي دُؤاد، وكان يسمَّى: قاضي القضاة، وكان عالم الخليفة، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية وحمل السلطان على امتحان الناس بخلق القرآن، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وهو الذي تسبَّب في المحنة وناظر الإمام أحمد ووقف على رأسه، وأغرى به وآذاه وحصل منه ما حصل، ثم دارت الدائرة عليه، فجُرِّد من منصبه، وبِيعت أمواله بالمزاد العلني، وأُخرج من بغداد، واضْطُهد وضُيِّق عليه، وابتلاه الله بالفالج قبل موته بأربع سنين، حتى بقي طريحًا في فراشه لا يستطيع أن يحرِّك شيئًا من جسده، ومات ولم يحضر جنازته إلا عدد قليل[١].

وقال رجل للإمام أحمد: «قد أَمْكَنَكَ اللهُ من عدوك ابن أبي دُؤَاد. فلم يرد عليه جوابًا»[٢].

فلم ينتقم، بل أعرض متمثِّلًا بقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٤٠]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**أَدِّ الأمانة إلى مَن ائتمنك، ولا تخن مَن خانك**»[٣].

واستفتوه في أموالٍ لابن أبي دُؤاد، وكانت أموالًا قد جاءته من السلاطين، فلم يرد منها شيئًا، وما أفتاهم بشيء[٤].

بل ذكر البيهقيُّ حكاية عجيبة عن أبي الفضل التَّميمي عن الإمام أحمد أنه كان يدعو في السجود: «اللهمَّ مَن كان من هذه الأمة على غير الحق، وهو يظنُّ أنه على الحق، فردَّه إلى الحق ليكونَ من أهل الحق»[٥].

قال إبراهيم الحربي: «أحلَّ أحمد بن حنبل مَن حضر ضربه، وكل مَن شايع فيه والمعتصمَ، وقال: لولا أن ابن أبي دُؤاد داعيةٌ لأحللتُه»[٦].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١/ ٣١٤- ٣١٥)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصفهاني (ص١٠٦٥).
(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٨/ ١١٩)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤١٥).
(٣) أخرجه أحمد (١٥٤٢٤)، والدارمي (٢٦٣٩)، وأبو داود (٣٥٣٤)، والترمذي (١٢٦٤)، والبزار (٩٠٠٢)، والحاكم (٢/ ٤٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٧٠، ٢٧١)، وينظر: «العلل المتناهية» (٩٧٣-٩٧٥)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٧٧-٧٨)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٠٩-٢١٠)، و«السلسلة الصحيحة» (٤٢٣).
(٤) ينظر: «المحنة على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص١٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٧٦).
(٥) ينظر: «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٩).
(٦) ينظر: «صفة الصفوة» (١/ ٤٤٨)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٤٦٧)، و«المنتظم» (١١/ ٤٤)، و«الآداب الشرعية» (١/ ٧٠-٧١)، و«الفروع» لابن مفلح (١٠/ ١٦٧).

وذُكر أنه أحلَّ ابنَ أبي دُؤاد فيما بعد[1].

وهذا هو اللائق بسماحة نفسه، وطيب خلقه، ورحمته بالناس.

تلك الدار الآخرة:

ظل الإمام أحمد يشكو آثار التعذيب الذي ناله في المحنة، ومات رحمه الله سنة (٢٤١هـ)، وكان عمره سبعًا وسبعين سنة، وكانت وفاته ببغداد حيث وُلد ونشأ.

وكان بداية مرضه في يوم الأربعاء أول شهر رَبِيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، واستمر مرضه عشرة أيام، وكان إذا أراد القيام قال لابنه: خُذ بيدي. حتى إذا ذهب إلى الخلاء ضعفت رجلاه وتوكَّأ عليه، ولم يزل عقله ثابتًا، ولم يزل يصلِّي قائمًا، يمسكه ابنه، فيركع ويسجد، ويرفعه في ركوعه.

وقال صالح ابنه: «كنتُ أنام بالليل إلى جنبه، فإذا أرادَ حاجةً حرَّكني فأناوله، وقال لي: جئني بالكتاب الذي فيه حديث ابن إدريس عن لَيْث عن طاوس، أنه كان يكره الأنين، فقرأته عليه، فلم يئن إلَّا في الليلة التي تُوفي فيها».

وتسامع الناس بمرضه، وكثروا فحُجبوا، ثم سُمح لهم، فدخلوا عليه أفواجًا حتى تمتلئ الدار، يسلِّمون ويردُّ بيده، فيسألونه ويدعون له ثم يخرجون، ويدخل فوجٌ آخر، وكثر الناس وامتلأ الشارع وأُغلقت الأبواب، فكان الناس في الشوارع والمساجد، حتى تعطَّل بعض الباعة.

فلما كان قبل وفاته بيومٍ أو يومين، قال بلسانٍ ثقيلٍ: ادعو لي الصبيان. فجعلوا ينضمون إليه، وجعل يشمهم ويمسح رؤوسهم، وعينه تدمع، واشتدت علته يوم الخميس، ووضَّأه ابنه، فقال: خلِّل الأصابع. فلما كانت ليلة الجمعة، ثقل، وقبض صدر النهار، فصاح الناسُ، وعلت الأصوات بالبكاء، حتى كأن الدنيا قد ارتجت، وامتلأت السكك والشوارع.

وأوصى عند موته أن يجعل من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أُهدي إليه على كل عينٍ شعرة، وشعرة على لسانه، ففعل ذلك به عند موته.

---

(١) ينظر: «الآداب الشرعية» (١/ ٧١)، و«الفروع» لابن مفلح (١٠/ ١٦٧).

ثم مات لاثنتي عشرة خلت من رَبِيعٍ الأول، يوم الجمعة.

فغُسِّل، ولم يحضر غسله غريبٌ، ورُفع على السَّرير، وشُدَّ بالعمائم، ثم رُفعت جنازته مع العصر، ودُفن مع الغروب.

وقد تفاعل الناس مع الجنازة تفاعلًا كبيرًا؛ حيث عُطلت صلاة العصر في مساجد بغداد، فلم يصلِّ فيها أحدٌ؛ حرصًا على حضور جنازة الإمام أحمد.

وقد استرعى العدد الكبير في جنازته رحمه الله نظر الكثيرين، حتى أمر المتوكِّل أن يحزر العدد، وأرسل ابن طاهر الأمير عشرين رجلًا لحزر العدد، واهتم بعض العلماء والشهود بحزره، مثل عبد الوهاب الورَّاق وغيره.

وتراوح ما قيل في ذلك ما بين ستمائة ألف، ومليونين وخمسمائة ألف من الرجال، وأما النساء فلم يختلف أن عددهن ستين ألفًا، وقد ظللن يتوافدن على القبر حتى منعن.

وسبب الاختلاف والتفاوت الكبير، هو أن البعض يحرز من الأمكنة المبسوطة التي صلَّى الناس فيها فقط، وبعضهم يضيف إليهم مَن في الشوار والسطوح والأطراف، وبعضهم يضيف إليهم مَن في البيوت والأسواق والسفن، رحمه الله ورضي عنه[١].



(١) ينظر: «سيرة الإمام أحمد» لابنه صالح (ص ١٢٥ - ١٢٩)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٣١٢- ٣١٣)، و«حلية الأولياء (٩/ ٢٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٨)، و«سير السلف الصالحين» لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص ١٠٦٩) و«الثبات عند الممات» لابن الجوزي (ص ١٥٩ - ١٦٠)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٥٤٠-٥٦٦)، و«المحن على الإمام أحمد» لعبد الغني المقدسي (ص ١٢٠ - ١٢٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٨/ ١٣٨-١٤٤)، و«سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣٤-٣٤٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٤-٣٧)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٤٢٣-٤٢٦)، و«العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ٢٥٤).



خاتمة

تلك كانت وقفات استرشادية في سيرة هؤلاء الأئمة المصلحين المهديين، أخذتُ الأربعة؛ لأن عامة المسلمين يتبعونهم في الأصول والفروع، وانتقيتُ من مواطن اتفاقهم واختلافهم ما أسعف به الذهن ودعت إليه الحاجة، وهو باب طريف يحتمل المزيد من ذلك، وسردتُ من طريف أخبارهم ما ينتفع به الطالب المتخصِّص، ويستحسنه غير المتخصِّص؛ ليكون الكتاب لعامة القراء.

وعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، نسأل الله أن يلحقنا بهم ويشملنا برحمته، إنه أرحم الراحمين.

المؤلِّف

الاثنين ١٥ محرم ١٤٣٣هـ

الرياض



فهرس المحتويات





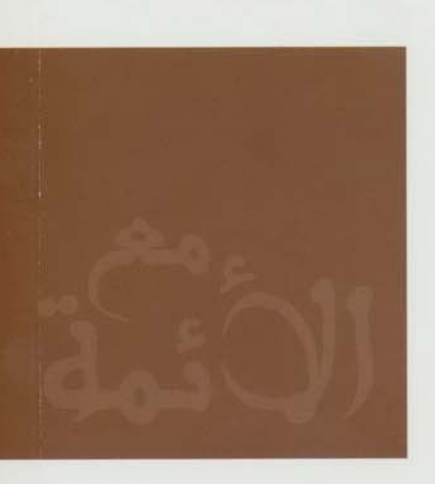
مع
الأئمة



salman_alodah

عشتُ كثيرًا مع سير العلماء والـمُصلحين، وخاصة أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة في العالم الإسلامي، ووجدتُ سيرهم مدارس في التربية والسلوك والأخلاق؛ كما هي مدارس في المعرفة والتعليم، بل هي تؤسِّس لانطلاقات جديدة حضارية في البيئات التي تُهيمن عليها؛ متى أحسن الناسُ قراءتها وفهمها.

ومن هذا المنطلق كتبتُ ورقات في سيرة كل إمام منهم، حاولتُ أن تكون جامعة بين المتعة والفائدة والتوثيق، ثم أعدتُ النظر فيها لاستخراج الجوامع والفروق، التي تؤكِّد على وحدة المنطلقات والأصول في هذه المدارس، وتنوُّع الاجتهادات والآراء، تحقيقًا لمعنى الرحمة والسَّعة، ومراعاة اختلاف البيئة والظرف التاريخي فيما أذن الله تعالى أن يختلف الناسُ فيه، حيث تسعهم شريعة ربهم في بَحْبُوحَتها وامتدادها، حين يضيق بهم المذهب الخاص، الذي يتَّكئ على الشريعة، ولكنه لا يدَّعي الإحاطة بها والتعبير التام عنها.



الإسلام اليوم
للنشر والإنتاج
المملكة العربية السعودية
الرياض ص.ب. 28577 الرزم : 11447
هاتف : 012081920 فاكس : 012081902
www.islamtoday.net

